www.kassioun.org

1268

الاثنين 09 آذار 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

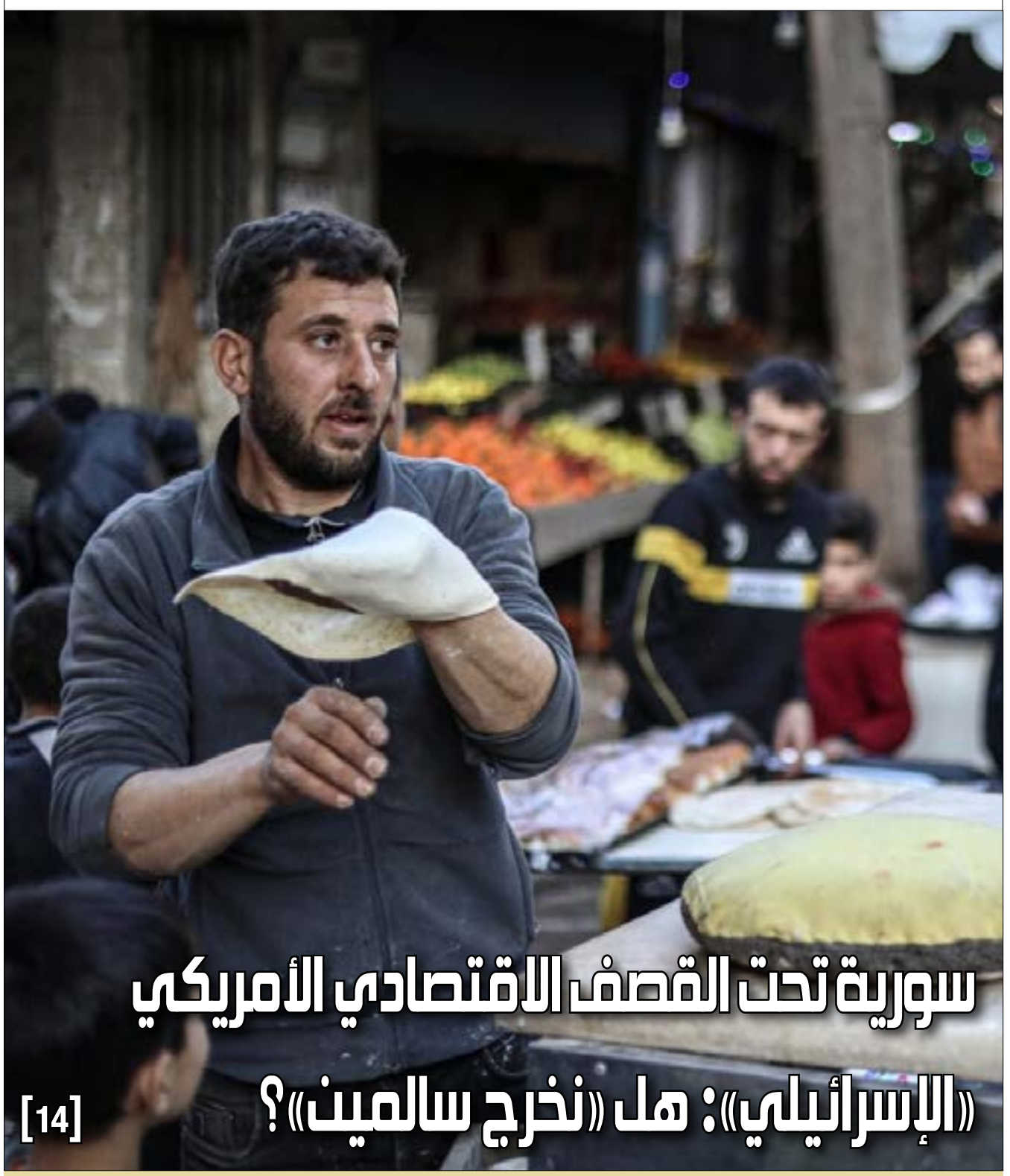

سورية تحت القصف الاقتصادي الأمريكي «الإسرائيلي»: هل «نخرج سالمين»؟

[14]

الافتتاحية

هنالك حلول ولكن...!

تعيش منطقتنا حالة شديدة الاضطراب على مختلف المستويات، في ظل الحرب «الإسرائيلية»–الأمريكية ضد إيران. وتقف أمام احتمالات مفتوحة، تشترك جميعها في أن حجم الأخطار والأزمات بالنسبة لبلادنا تزداد وتتعاظم بشكل كبير، خاصة مع الحديث «الإسرائيلي» العلني عن العمل من أجل جعل سورية، المثال الأول في تطبيق «إسرائيل الكبرى»؛ عبر تقسيمها وإنهائها وتحويلها إلى «عشائر وقبائل متحاربة» ومستعبدة من الصهيوني.

بالتوازي، تتعمق الأزمات الداخلية بمختلف أنواعها، ويظهر جلياً أن وضع البيض في سلة الأمريكي والغربي، يعني تكسيره، ولعل ما تعيشه دول الخليج العربي اليوم يدل بما لا يدع مجالاً للشك، أن العلاقة مع الأمريكي مهما بلغ عمقها ليست كفيلة بتأمين الحماية، بل وأكثر من ذلك، فإنها كفيلة بوضع من يطلبها ويعتمد عليها موضع الخطر الجسيم، عاجلاً أو آجلاً، وعاجلاً جداً في الظروف الدولية الجديدة. وبالحديث عن الخليج العربي، بات واضحاً أيضاً أن الإمكانيات الموضوعية للاعتماد عليه، بما في ذلك مالياً، لم تعد متاحة بشكل حقيقي إلى أجل غير مسمى.

ما ينبغي الانتباه له ضمن اللوحة الإجمالية، هو أن الوقائع أظهرت أن الدعاية الغربية عن تفكيك إيران وسقوطها، هي دعاية مضللة وبعيدة عن الحقائق، وأننا أمام احتمال حرب استنزاف طويلة، وأن احتمالاتها مفتوحة، بما في ذلك على تعميق التراجع الأمريكي، وحتى «الإسرائيلي»، ولكن مع رفع درجة وحشيتهما وجنونهما.

الوقائع الدولية والإقليمية والمحلية، وضمنا مستوى معيشة الشعب السوري الذي ينهار بتسارع هائل، وسيتعرض لمزيد من الصعوبات الكبرى كنتيجة للتطورات الجارية، قد تصور للبعض أن أبواب الحلول مغلقة بشكل كامل، وربما تدفع البعض للانكفاء على الذات علّ وعسى تمر العاصفة، ولكن العاصفة طويلة من جهة، ومن جهة ثانية فإن محاولة الانكفاء على الذات لن تمررها بسلام، بالمعنى السياسي والوطني، بل ستجعل آثارها أشد خطورة على كل السوريين، بمختلف مواقعهم وقواهم.

رغم صعوبة المرحلة، إلا أن الحلول الحقيقية موجودة، وهي ليست حلولاً إعلامية، ولا ترقيعية ولا جزئية، هي حلول جذرية تكون جزءاً من برنامج استراتيجي شامل لحماية البلاد، وصيانة وحدتها عبر توحيد شعبها بالدرجة الأولى، وعبر صياغة علاقاتها الخارجية بالاستناد إلى القوى الصاعدة فعلاً، وعلى رأسها الصين، وبالضد من التخريب «الإسرائيلي»، وبالتعاون مع الدول الإقليمية التي تشترك في مواجهة المخاطر نفسها، والتي تصطف اليوم في تحالف واحد عملياً، بغض النظر عن المواقف السياسية الآنية «الضرورية»، ونقصد ضمناً: تركيا وإيران والسعودية ومصر وباكستان، المهددة جميعها بمشروع «إسرائيل الكبرى».

على المستوى الداخلي، فإن توحيد الشعب السوري هو نقطة الانطلاق الأساسية، والاستفادة من خبراته وكفاءاته، ومن قدرات البلاد وإمكانياتها الذاتية، بعيداً عن التعويل على رؤوس أموال أجنبية تعدنا بأنهار العسل والحليب، ولا تأتي ولن تأتي، وإن أتى شيء منها فكي تساهم في نهب السوريين، وليس في مساعدتهم.

الحلول موجودة ولكنها مشروطة عملياً وزمنياً، وهي حلول جريئة وخلاقة ينبغي التحرك نحوها بالسرعة القصوى، ابتداء بحكومة وحدة وطنية حقيقية وشاملة لكل القوى السياسية السورية الأساسية، وكذلك القوى الاجتماعية السورية، تكون بمثابة حكومة طوارئ وطنية لمواجهة مختلف الاحتمالات والمخاطر التي تواجه البلاد، والمخاطر الأكبر التي يمكن أن تواجهها في الأيام والأسابيع القادمة. وتكون الأساس في عملية التحضير للمؤتمر الوطني العام الشامل وكامل الصلاحيات، الذي ينبغي أن يكون بمثابة جمعية تأسيسية لإنجاز العقد الاجتماعي الجديد، وللتوافق على حل مختلف المشكلات والأزمات العالقة عبر عقود متتالية، والتي آن الأوان لحلها بشكل جذري...

شؤون عمالية

حماية العاملات السوريات قضيةٌ وطنية بامتياز

02

ملف «سورية 2026»

«حرب الصواريخ» ... كيف يقرؤها بروفسور مشهور في معهد MIT الأمريكي؟

06

شؤون محلية

تداعيات الحرب الإقليمية على الاقتصاد والمعيشة في سورية

08

شؤون عربية ودولية

إخراج الولايات المتحدة من غرب آسيا مسألةُ وقتٍ!

19

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

حماية العاملات السوريات قضيةٌ وطنية بامتياز

ما زالت قضية المرأة العاملة السورية من القضايا الأساسية التي يجري الاهتمام والحديث عنها، وتتعدد الجهات المشاركة في هذا، فلكل جهة تشخيص مختلف عن الآخر، وعلاج مختلف أيضا، ولعل أخطر تلك الطروحات هو ما تتاجر به المنظمات الدولية وفروعها المحلية بقضية المرأة بشكل عام، والتي تتآزر مع عدد كبير من الاتجاهات السياسية الليبرالية بنفاقها المعهود الممتد لعقود خلت، في محاولة مستميتة لفصل قضية المرأة عن قضايا مجتمعها الاقتصادية الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، لتفريغها من مضمونها، وحجب جوهرها، من خلال جعلها قضية شكلية يكون التناقض فيها بين المرأة والرجل، وليس بين المرأة والمجتمع كوحدة واحدة من جهة، وبين منظومات النهب والقمع المحلية والدولية، وإن أي تفسير للظلم الواقع على المرأة بعيداً عن ارتباطه بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السائدة، هو محاولة التعمية عن العدو الطبقي الجائر، وبالتالي عزل قضيتها عن غيرها من القضايا الذي لن يؤدي إلا لإضعافها، وبالتالي الفشل في تفسيرها، الذي يمنع حكما تحقيق التغيير العادل لها.

تتعرض المرأة العاملة في سورية- كجزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة- لاستغلال ممتد ومستمر، يتجلى بشكل كبير من خلال استغلال قوة العمل، وسلب الحق بعمل كريم وأجر عادل، لكنه يتضاعف عندها خاصة بوجود اقتصاد الظل وعمالته غير المنظمة، حيث يغيب القانون وتزداد الضغوطات، وتقع المرأة العاملة فيه بين خيارين أحلاهما مر: إما الاستسلام للأمر الواقع وابتلاع الآلام النفسية والظلم الإنساني الممارس عليها فقط لأنها أنثى، أو أن تعزف عن العمل وتتحمل حجم الخسارة المجتمعية والمعيشية الناتجة عن ذلك، إضافة لاضطرارها خلال سنوات الأزمة للانخراط في أعمال خطرة متعددة، دون أدنى حماية، أو تعويض مع عدم توفر بيئة العمل الآمنة والصحية والقانونية التي تحمي المرأة من التعامل الدنيء معها، من قضايا التحرش في العمل والتسريح التعسفي وعدم التطور الوظيفي العادل.

تبرز بعض الآراء المتطرفة غير الواعية والداعية لحل قضية المرأة العاملة من خلال تقييد عملها، أو الاستغناء عنه بشكل كامل، لحمايتها من الاستغلال بكافة أشكاله، متناسيا احتياج المجتمع والمرأة نفسها للعمل، خاصة مع تعمق السياسيات الاقتصادية المفقرة للعائلة السورية الكادحة، ولطالما نجحت المرأة السورية العاملة في الجمع بين دورها الأسري والوظيفي، بل وأبدعت في كليهما، رغم كل الصعوبات والظروف القاسية التي مرت بها البلاد، لتثبت النساء السوريات من جديد أنهن صانعات الحياة، وحمايتهن واجب وطني بامتياز.

المؤتمرات النقابية في حمص وطرطوس ودير الزور

مع انتهاء أعمال المؤتمرات النقابية في المحافظات السورية شهدت مؤتمرات محافظات حمص وطرطوس ودير الزور جملة من المطالب العمالية التي تجمع بين العام والخاص والبعيدة كل البعد عن أي اصطفاف ثانوي آخر، وهذا ما يؤكد مرة أخرى الطبيعة الموضوعية لوحدة الطبقة العاملة في القضايا الأساسية ويعطيها الحق في التباهي بأنها الأغلبية الطبقية المعبرة عن الوحدة الوطنية والتي يجب الاعتماد عليها في أي جهد وطني لذلك، وهذا ما يجعل للمطالب الخاصة بمحافظة أو قطاع أو مؤسسة سواء كانت انتاجية أو مطلبية عمالية ذات قيمة أعلى لكونها تصب في القضايا العامة الأساسية في نهاية المطاف.

مؤتمرات عمال محافظة حمص

تنوعت المطالب العمالية في مؤتمرات عمال حمص ما بين الإنتاجي والعمّالي وبرز الترابط بينهما بشكل واضح وأهمها المطالبة بضم الاشتراكات الأمينية لعمال معمل الأسمدة لسنوات خدمتهم الفعلية وتحديث آليات ورش الصرف الصحي مع تامين لباس إطفاء كامل لعمال الإطفاء لضمان سلامتهم وتشميلهم مع عمال المدينة الصناعية في حسياء بالضمان الصحي وكذلك منح تعويض الاختصاص للمراقبين الفنيين، في حين طالب عمال الكهرباء بتثبيت العمال المؤقتين في محطة جندر وصرف بدل الإجازات الإدارية لعمال الحواش وفيروزة ومنح طبيعة العمل لعمال التأشيرة في المخرم، أما عمال الصحة فطالبوا بزيادة سقف القروض العقارية لموظفي مصرف التسليف وتامين روضات لأبناء عمال السورية للتامين وزيادة الإعانات الخاصة بالعمليات الجراحية، وتركزت مطالب عمال الطباعة والإعلام على ضرورة تثبيت العمال المؤقتين في جامعة حمص ومنح طبيعة العمل للفئتين الرابعة والخامسة في قطاع التربية وتوصيف مهام عمال التحميل كمهن خطرة، وإنصاف عمال جريدة العروبة في ملف السكن العمالي، وطالب عمال النفط بعودة العمال المفصولين في ظل النظام البائد وتوفير سيارة إسعاف في المحطة الرابعة لخطورة الموقع مع تشميل عمال نقل وتوزيع الغاز بالريان بطبيعة عمل ووجبة غذائية وقائية.

مؤتمرات عمال محافظة طرطوس

في مؤتمر الدولة والبلديات وجّه المؤتمرون تحية لمهندسي النظافة تقديراً لجهودهم في الحفاظ على الصحة البيئية وطالبوا بتزويدهم بلباس عمّالي موحد لتعزيز شروط السلامة المهنية وأكدت بعض المداخلات على ضرورة زيادة الأجور ورفع سقف الراتب وتحسين المكافآت وزيادة قيمة الوجبة الغذائية الوقائية وتحويل الطبابة في القطاعات إلى نظام الضمان الاجتماعي بما يحقق استقرارا صحيا واجتماعيا للعاملين وإعادة العاملين المفصولين للعمل والمنتهية عقودهم أيضا، أما عمّال الكهرباء فقد طالبوا برفع نسبة التعويضات الخاصة بالعاملين في الكهرباء وزيادة المكافآت السنوية وتبديل أنظمة الصندوق التعاوني للنقابة بما يتناسب مع قيمة الاشتراكات ونسبتها، وأكدوا على ضرورة تعزيز منظومة الطوارئ من خلال توفير مستلزمات الصحة والسلامة المهنية.

مؤتمرات عمال محافظة دير الزور

طالب عمال التفريغ والتحميل والنقل بضرورة ضم مهنة الحمل والعتالة للمهن الشاقة وتشميل عمالها بالضمان الصحي مع تحديد ساعات العمل في العقود المبرمة ومنح العمال وجبة غذائية ومستلزمات الصحة، ومعالجة الاقتطاعات المالية في الخطوط الحديدة وتأمين وسائل نقل للعمال، أما عمال المصارف فطالبوا برفد المصارف باليد العاملة لسد الحاجة و ضرورة إصلاح الصرافات الآلية وصرف مستحقات نهاية الخدمة وتعديل أنظمة صناديق النقابة والضمان الصحي، وأكد عمال الكهرباء والاتصالات على مطلبهم بزيادة طبيعة المخاطر ورفع قيمة طبيعة العمل وزيادة حصة دير الزور من التيار الكهربائي وإعادة النظر بسعرها، وإعادة العمال المفصولين لدى قطاعي الكهرباء والاتصالات إلى أعمالهم، وفي مؤتمر عمال النفط تم طلب إعادة تفعيل المستوصف العمالي وإحداث هيئة مخابر ومعالجة موضوع العمال الذين أوقفت دعاواهم زمن النظام البائد أسوة بباقي العمال في شركة الفرات للنفط فيما يخص طبيعة العمل، مع زيادة الحوافز والعمل الإضافي للعاملين كافة في قطاع النفط، وفي مؤتمر الطباعة طالب المؤتمرون بتثبيت العقود السنوية واستبدال العقود الموسمية بأخرى مدتها ثلاثة أشهر، وتأمين وسائل نقل للعاملين ومعالجة نقص العمالة في قطاع الطباعة.

معاشات متقاعدي الطرق والجسور في المنطقة الشرقية حبيسة عقلية المسؤولين

23 راتباً شهرياً تقاعدياً متتالياً لكل عامل بذمة الحكومة أصحابها عشرات العمال التابعين للشركة العامة للطرق والجسور– فرع المنطقة الشرقية من محافظات الحسكة ودير الزور هؤلاء المتقاعدون قدّموا استقالاتهم بعد مضي سنوات طويلة على في الخدمة وصدرت قرارات قبول الاستقالات من المدير العام لشركة الطرق والجسور في وزارة الأشغال العامة والإسكان في نيسان 2024 بناء على أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 وبناء على أحكام مراسيم تشريعية و قرارات حكومية التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ1-5-2024 ومن حينها وحتى اليوم بقيت أضابير وملفات العمال حبيسة الأدراج بسبب الفساد والروتين والبيروقراطية المتعارف عليها، واستمر الوضع على حاله بعد سقوط سلطة النظام البائد وتعقد الأوضاع في محافظة الحسكة حتى تاريخه فالدائرة مغلقة شانها شأن الدوائر الحكومية كافة في المحافظة كدوائر السجل المدني والطابور التي تعطّلت فيها قضايا المواطنين وعلقت مصالحهم لأجل غير مسمى بعد.

■ مراسل قاسيون

حاول العمال المتضررون طرق جميع الأبواب لإيجاد حل لرواتبهم المحبوسة من مدراء سابقين لمحامين لوسائل إعلامية وللنقابات العمالية ولم يسمعوا سوى رد واحد قضيتكم لا تحل إلا بعد فتح الدوائر الحكومية في المحافظة لكن رواتبكم محفوظة وهذا يعني استمرار حرمان العمال من 23 راتبا تقاعديا حتى الآن على الرغم من أن القرارات التي وقعها المدير العام تنص على صرف مستحقاتهم وتصفية حقوقهم ومنحهم منحة نقدية تعادل الأجر الشهري المقطوع الأخير وترتيب معاش تقاعدي من اعتمادات فرع المنطقة الشرقية لعام 2024

تزداد الملفات والقضايا العمالية التي تنتظر حلولا عاجلة في البلاد، وتتراكم في دروج المؤسسات والوزارات حقوق ضائعة بانتظار من يتخذ قرارات تنصف العمال والمتقاعدين وفق القوانين النافذة في البلاد وهذا ليس إلا جانبا من جوانب المأساة التي يعيشها أصحاب الدخل المحدود والطبقات الاجتماعية الضعيفة، مأساة هي أحد الأوجه الصامتة للأزمة السورية والتي تفعل فعلها في الحياة بصمت خلف وسائل الإعلام ولكنها ليست كذلك في حياة العمال والمتقاعدين الذي أفنوا سنوات حياتهم في العمل المضني بأجر شحيح لا يلبي أدنى احتياجات العيش الكريم ورغم ذلك يضحي بجزء منه كل شهر لصالح التأمينات الاجتماعية لعله يجد ما يساعده على الحياة بعد تقاعده.

لا تنحصر مثل هذه القضايا المعلقة والمضرة بالأمن المعيشي والاجتماعي للعمال في منطقة أو محافظة أو قطاع والمستغرب دائما ركون الجهات الحكومية وبرودة قلبها في معالجتها تحت ذرائع بيروقراطية تارة وعجز تارة أخرى في صلابة لا نراها في ملفات أخرى، فالمرونة لا يجب أن تكون انتقائية وعليهم إيجاد الحلول الإبداعية كواجب تتحمله الجهات الحكومية دون غيرها حيث يمكن التنسيق بين الوزارات لمعالجة مثل هذا الملف البسيط باستثناء ما أو قرار لا يكلف شيء وبذلك يتم تمكين المتضررين من قبض مستحقاتهم المالية لتعينهم على معيشتهم ولقمة أولادهم وثمن وصفة أدويتهم.

الطبقة العاملة

بيان اتحاد النقابات العالمي بشأن الهجوم الإمبريالي على إيران

يدين اتحاد النقابات العالمي بشدة الهجوم الإمبريالي الجديد الذي شنّته الولايات المتحدة و«إسرائيل» ضد إيران. ويُشكّل هذا الهجوم انتهاكا صارخا لكل مبدأ من مبادئ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، ويقوّض بشكل وحشي ميثاق الأمم المتحدة وكل مفهوم من مفاهيم القانون الدولي. إن هذا الهجوم يهدد بإشعال تصعيد أكبر في منطقة مشتعلة أصلاً، بهدف وحيد هو تعزيز المخططات الإمبريالية للولايات المتحدة و«إسرائيل» في عموم الشرق الأوسط. إن تذرُّعهم المزعوم بالحساسية تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران هو نفاق صارخ. فقد استُخدمت مثل هذه الذرائع في الماضي لتبرير اعتداءات مماثلة، وكانت نتائجها كارثية ودامية على شعوب ودول المنطقة. إن مسار ومستقبل إيران هو شأن يخص شعبها، الذي دعم نضالاته دائما اتحاد النقابات العالمي، وليس خيارا للقوى الإمبريالية الأجنبية التي لا يهمها سوى استخدام قوتها العسكرية لتعزيز مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة. يُعرب اتحاد النقابات العالمي عن تضامنه الكامل وغير المنقوص مع شعب إيران وشعوب الشرق الأوسط التي تعاني من التدخل الإمبريالي والعدوان «الإسرائيلي» ويدعو أعضاءه حول العالم إلى التعبئة لإدانة الهجوم العسكري الجديد على إيران والمطالبة بوقف فوري للعمليات العسكرية.

الولايات المتحدة: عمال باري ترانزيت يصوتون لصالح الإضراب

أفادت النقابة التي تمثل عمال باري ترانزيت أن أعضاءها صوتوا بنسبة 96,5% لصالح الإضراب، إذا لم يتمكنوا من التوصل إلى تسوية تفاوضية. ومن المقرر البدء بالإضراب في 23 آذار. قالت الرابطة المحلية التي تمثل عمال باري ترانزيت التابعة لاتحاد النقل الموحد، اليوم 6 آذار، إن أعضاءها صوتوا بنسبة 96,5 في المئة لصالح الإضراب. شركة MVT Canadian Bus هي شركة مقرها دالاس تحمل عقداً لمدة 20 عاماً لتشغيل باري ترانزيت. قال رئيس فرع اتحاد النقل الموحد ووكيل الأعمال في النقابة، إن هذه هي المرة الأولى خلال فترة عمله التي يتجه فيها العمال نحو الإضراب. وأفاد مدير النقل في باري: «لم تتلق المدينة تواريخ محددة بشأن احتمال حدوث اضطرابات في العمل، ولكن إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين MVT ونقابتهم، فهناك احتمال للتأثير على الخدمة في نهاية مارس».

المملكة المتحدة: فرع AWE يضرب بسبب إعادة هيكلة فاشلة

أعضاء نقابة «بروسبكت» العاملون في مؤسسة الأسلحة الذرية «AWE» سيضربون يوم الخميس 12 آذار، بعد أن صوتوا بأغلبية ساحقة لصالح هذا الإجراء. ومن المقرر أيضاً إضراب ليوم إضافي في 26 آذار. كانت نتائج الاقتراع، التي شملت الموظفين العاملين في مواقع AWE بما في ذلك ألدرماستون وبورغفيلد، مؤيدة بنسبة 95% لاتخاذ الإجراء ومؤيدة للإضراب. وكان الإقبال يتجاوز الحد القانوني بكثير. وكانت AWE قد أخبرت الموظفين في وقت سابق أنها ستبدأ برنامج إعادة هيكلة يشمل نحو 7,000 وظيفة وتسريح 400–500 وظيفة. ومنذ ذلك الحين، زادت AWE عدد التسريحات المحتملة إلى 800، لكنها لا تزال تفشل في تزويد نقابة «بروسبكت» بكل المعلومات اللازمة لفهم وتحدي إعادة الهيكلة. يعمل أعضاء «بروسبكت» في وظائف متخصصة كعلماء ومهندسين عبر AWE، وهم حيويون وذوو مهارات فريدة لا يمكن تعويضها. يشمل هؤلاء العاملون علماء عالميين رائدين في العمل الحيوي. قال الأمين العام لمنظمة «بروسبكت»: «أعضاؤنا هم أبرز الخبراء في البلاد في مجالهم، ويشعرون بفخر كبير بالعمل الذي يقومون به. يستحقون سرداً كاملاً وصادقاً لمبررات هذه التغييرات، وتبعاتها، مع فرصة لإسماع أصواتهم بشكل هادف».

اختلال علاقات القوة والإنتاج والملكية

قراءة في أحد الجذور العميقة للصراع السوري

لا يمكن فهم الصراع السوري بوصفه حدثاً سياسياً طارئاً بدأ عام 2011 فحسب، بل ينبغي النظر إليه ضمن سياق تاريخي واقتصادي واجتماعي أعمق، فالأزمات الكبرى في المجتمعات لا تنفجر عادة نتيجة سبب واحد مباشر، وإنما تكون حصيلة تراكم طويل من الاختلالات البنيوية داخل بنية الدولة والمجتمع، ومن بين أهم هذه الاختلالات ما يمكن وصفه بالخلل بين علاقات القوة السياسية، وعلاقات الإنتاج الاقتصادي، وعلاقات الملكية، هذا الخلل شكل أحد العوامل البنيوية التي ساهمت في إضعاف التوازن الاجتماعي، وجعل المجتمع أكثر قابلية للدخول في حالة الصراع عند أول أزمة سياسية كبرى.

في التحليل الكلاسيكي للاقتصاد السياسي، وخاصة لدى مفكرين أمثال كارل ماركس، ينظر إلى المجتمع بوصفه منظومة مترابطة تتكون من بنية اقتصادية تقوم على علاقات الإنتاج والملكية، وبنية قانونية وسياسية تمثل علاقة القوة والسلطة، ويفترض في الحالة الطبيعية أن يوجد قدر من التوزان النسبي بين هذه المكونات، فالنظام السياسي يستمد جزءاً من شرعيته من قدرته على تنظيم الاقتصاد، وضمان حدّ معقول من العدالة في توزيع الموارد والفرص، أما عندما يحدث اختلال واضح بين من يملك السلطة السياسية، ومن يملك الثروة، ومن يشارك في إنتاجها، فإن هذا التناقض يتحول تدريجيا إلى مصدر توتر اجتماعي عميق.

في الحالة السورية، يمكن ملاحظة هذا الاختلال بوضوح خلال العقود التي سبقت عام 2011 فمن جهة تركزت علاقات القوة السياسية في بنية سلطوية شديدة المركزية، حيث لعبت الأجهزة الأمنية والمؤسسات التنفيذية الدور الأبرز في إدارة المجال العام، وقد أدى هذا التركز في السلطة إلى إضعاف الحياة السياسية والتعددية الحزبية، وتقليص فرص المشاركة السياسية الفعلية في صنع القرار، ومع مرور الوقت أصبح المجال السياسي محدوداً، ما جعل قنوات التعبير السلمي عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية ضيقة، أو شبه مغلقة.

في المقابل، شهدت علاقات الإنتاج في الاقتصاد السوري تحولات تدريجية، خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، فبعد عقود من الاقتصاد الموجه الذي لعبت فيه الدولة دوراً مركزياً في الإنتاج والتوزيع، بدأت تظهر سياسات أقرب إلى اقتصاد السوق، وقد شملت هذه التحولات تحريراً نسبياً لبعض القطاعات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتخفيف القيود على التجارة، غير أن هذه التحولات لم تكن مصحوبة بإصلاحات مؤسسية كافية تضمن المنافسة العادلة أو تكافؤ الفرص.

ونتيجة لذلك، برزت طبقة اقتصادية جديدة استفادت من هذه التحولات، وغالبا ما كانت مرتبطة بشكل أو بآخر بمراكز النفوذ السياسي، وهنا ظهر الخلل الثالث، وهو الخلل في علاقات الملكية، إذ بدأت ملكية الموارد الاقتصادية والفرص الاستثمارية تتمركز تدريجيا في يد شبكات اقتصادية محدودة، هذا التمركز لم يكن نتيجة ديناميات السوق وحدها، بل كان في الكثير من الأحيان مرتبطا بعلاقات القرب من السلطة، أو القدرة على الوصول إلى مراكز القرار.

تصبح المجتمعات أكثر هشاشة عندما تنفصل السلطة عن المجتمع وعندما تحتكر شبكات ضيقة كلا من القوة السياسية والثروة الاقتصادية

بهذا المعنى أصبحت القوة السياسية والثروة الاقتصادية متداخلتين إلى حد كبير، فالسلطة السياسية كانت قادرة على التأثير في توزيع الفرص الاقتصادية، في حين أن الثروة الاقتصادية كانت بدورها تعزز النفوذ السياسي، أما الفئات الاجتماعية الأوسع، وخاصة الطبقات الوسطى والدنيا، فقد وجدت نفسها تدريجياً خارج هذه المعادلة، ومع تراجع دور الدولة الاجتماعي في بعض المجالات، وارتفاع تكاليف المعيشة، واتساع الفجوة بين مستويات الدخل، بدأ الشعور بعدم العدالة الاقتصادية يتزايد داخل المجتمع.

لقد أدى هذا الاختلال بين القوة والملكية والإنتاج إلى مجموعة من النتائج الاجتماعية العميقة، أولى هذه النتائج كانت ضعف الحراك الاجتماعي، ففي المجتمعات التي تعمل بصورة متوازنة يستطيع الأفراد تحسين أوضاعهم عبر التعليم والعمل والإنتاج، أما عندما تصبح الفرص الاقتصادية مرتبطة بشبكات النفوذ أكثر من ارتباطها بالكفاءة أو الجهد، فإن الإحساس بجدوى العمل والإنتاج يتراجع تدريجيا.

النتيجة الثانية، تمثلت في تآكل الشرعية الاقتصادية للنظام السياسي، فالشرعية في المجتمعات الحديثة لا تقوم فقط على الاستقرار الأمني أو الخطاب السياسي، بل ترتبط أيضا بقدرة الدولة على تحقيق حدّ معقول من العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وعندما يشعر جزء كبير من المجتمع بأن الثروة تتركز في يد فئات محدودة، وأن قنوات المشاركة السياسية والاقتصادية مغلقة، فإن الثقة بالمؤسسات العامة تبدأ بالتآكل.

أما النتيجة الثالثة، فقد كانت تحوّل التوتر الاجتماعي والاقتصادي إلى توتر سياسي، فالمطالب التي تبدأ غالبا في إطار اقتصادي، أو اجتماعي، مثل: تحسين مستوى المعيشة، أو مكافحة الفساد، يمكن أن تتحول سريعا إلى مطالب سياسية، عندما لا تجد قنوات مؤسسية للاستجابة، وفي مثل هذه الحالات يصبح الاحتقان الاجتماعي قابلا للتحول إلى صراع سياسي واسع النطاق.

لا يعني هذا التحليل أن الصراع السوري يمكن تفسيره بعامل اقتصادي أو بنيوي واحد، فالصراعات المعقدة عادة ما تكون نتيجة تفاعل عدة عوامل سياسية واجتماعية وإقليمية، غير أن فهم الاختلال بين علاقات القوة والإنتاج والملكية يساعد على الإضاءة على أحد الجذور العميقة للأزمة، وهو الجذر المرتبط ببنية الدولة والاقتصاد معا.

إن معالجة آثار الصراع، أو التفكير في مستقبل أكثر استقرارا، يتطلب بدوره النظر إلى هذه الاختلالات البنيوية، فإعادة بناء الدولة لا تتعلق فقط بإعادة الأعمار المادي، أو إعادة ترتيب المؤسسات السياسية، بل تشمل أيضا إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والاقتصاد والمجتمع، وهذا يعني بناء نظام اقتصادي أكثر شفافية وعدالة، وتعزيز سيادة القانون في إدارة الموارد والفرص الاقتصادية، وفتح المجال أمام مشاركة اجتماعية أوسع في الحياة الاقتصادية والسياسية.

في النهاية، تكشف التجربة السورية كما كشفت تجارب تاريخية عديدة، أن المجتمعات تصبح أكثر هشاشة عندما تنفصل السلطة عن المجتمع، وعندما تحتكر شبكات ضيقة كلا من القوة السياسية والثروة الاقتصادية، فالتوازن بين علاقات القوة والإنتاج والملكية ليس مجرد مسألة نظرية في الاقتصاد السياسي، بل هو شرط أساسي لاستقرار الدولة واستمرارها، وعندما يختل هذا التوازن لفترة طويلة، يصبح الصراع احتمالا قائما حتى لو بدا الاستقرار ظاهريا لفترة من الزمن.

عن الحلم والحرب والسؤال الحضاري المُستَحَق

الحرب الدائرة في المنطقة، والتي كما باقي ظواهر المرحلة التي اصبحت مرآة للترابط العالمي الشديد والتحول في ميزان القوى الجاري والتكثيف والاندماج بين مستويات البنية الاجتماعية، تؤسس لحسم نقاشات تتجاوز المستوى السياسي والاقتصادي نحو نقاش فكري عام مرتبط بالنظرة إلى العالم ومساحات الحلم الفردي «الجماعي» التي حكمت الوعي طوال عقود ماضية.

■ د. محمد المعوش

من السياسي المباشر إلى الحضاري

على هامش الحرب في المنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني والتي تتركز بشكل خاص ضد إيران، ويشمل ذلك بشكل مباشر فلسطين ولبنان وسورية واليمن والعراق، تتطور نقاشات لم تعد تنحصر في المستوى السياسي المباشر حول مسائل كالتحولات في المشهد السياسي العالمي وطبيعة التحالفات الجديدة والتقارب الكبير بين قوى كانت في السابق متنافرة لتصل اليوم حد تجاوز التناقضات البينية «الثانوية» لصالح مواجهة التناقض الرئيسي مع الإمبريالية ومركزها الولايات المتحدة، مما يظهر بوادر اصطفاف دولي عام في وجه الاتجاه الذي تدفع نحوه الولايات المتحدة، أو بالأحرى الاتجاه المهيمن فيها اليوم. الحرب بدأت تؤسس لنقاشات تتجاوز هذا المستوى السياسي نحو مستوى معرفي وفكري عام بدأ يتمثل في نضوج عناصر لرؤية جديدة حول تعريف العالم والبوصلة الأخلاقية والمعرفية والقيمية ومنارة الجذب الاجتماعي التي في مجملها تعرّف الحلم الذي يحكم وعي الملايين حول العالم. هذا النقاش على مستوى الوعي اليومي بدأ يطفو على السطح شيئا فشيئاً والذي أطلقت موجته الأولى الأزمة المالية منذ عقدين تقريباً التي ضيقت مساحات الرفاه الاقتصادي في الغرب العالمي، وأنضجته تدريجياً الأحداث اللاحقة، ومنها «طوفان الأقصى» مثلاً، التي قوّضت البنى التي يتغنى بها الغرب والتي أرستها الحرب العالمية الثانية حول «الحريات السياسية» و«الليبرالية الفردية» و«التطور العلمي» والدبلوماسية الدولية وقنوات الهجرة من الجنوب العالمي إلى شماله التي كانت مدعومة بنمو مؤقت لما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

اختناق واحات «الرفاه»

يمكن تكثيف النقاش الجديد في قضية فقدان دول الغرب العالمي لميزتها وقدراتها الجاذبة في كونها قبلة ووجهة «نهائية» للطامحين إلى حياة أفضل اعتبرت هي الحياة «المثلى» والمشروع الممكن. هذا الفقدان وإن كان تأسس على ضيق هوامش النهب العالمي والأزمة المالية التي ضربت نموذج دولة الرفاه وأسست للتراجع عن سياسات الانفاق والدعم الاجتماعي، فهو اليوم يكشف عن محدودية هذه الواحات من الرفاه «التاريخي» كالنموذج الأوروبي خاصة التي تقوم على النهب والتبادل اللا متكافئ مع دول الجنوب العالمي في آسيا وإفريقيا مثلاً أو «الاصطناعي» كنموذج دول الخليج خاصة التي تقوم على محميات مالية لتبييض الأموال واقتصاد النفط لصالح الطفرات العقارية والتكنولوجية والاستثمارات في سوق المال والتي تدور كلها حول أدوار سياسية لصالح الفلك الأمريكي. هذه الواحات تنكشف اليوم عن عجزها في الاستمرار طالما هي تسير في العمل لصالح مركز المركز الإمبريالي. فالاستنزاف التي تعيشه أوروبا وتراجع اقتصادها الحقيقي وشح مواردها من النهب يضاف إليه اليوم فصل جديد من الانكشاف الطاقوي الذي بدأ مع الحرب ضد روسيا ويجري استكماله اليوم في الحرب ضد إيران.

إعادة ترتيب الحلم

أمام هذا الاختناق فيما كان إلى حد الأمس قبلة للطامحين نحو الهروب من الجنوب العالمي تعاد اليوم صياغة الحلم الفردي-الجماعي مطلقاً أسئلة كانت سابقاً محصورة في الدوائر الفكرية والأكاديمية والسياسية لتصير اليوم على طاولة الوعي اليومي للغالبية. هذه الأسئلة في جوهرها هي نتاج انتقال الأزمة إلى مستوى كوني حيث لم تعد محصورة في دول الجنوب حروباً وانهيارات اقتصادية واقتتالاً داخلياً، وصارت اليوم في قلب العالم الغربي نفسه وواحاته الاصطناعية. هذه الأزمة في احتمالية الانتقال الجغرافي والانغلاق التدريجي لاحتمالات التفلّت من بنية النهب الدولية كبنية رأسمالية في جوهرها، تفتح الباب أمام نقاش النموذج الحضاري الذي ما زال إلى حد اليوم محدود الحضور على مستوى الوعي العام. وهذا التحول في النقاش حول النموذج الحضاري من الدوائر المتخصصة إلى الفضاء اليومي هو تعبير عن اتجاه خاص في المرحلة كنا ذكرناه سابقاً ألا وهو الانتقال في الوعي اليومي إلى مستوى أعلى مجرد، وما كان نظرياً صار اليوم حاضراً في التجريب اليومي للأفراد، فلم يعد مسألة نظرية بحتة بل صار واقعاً محققاً. وأن يكون الحلم السابق في أزمة يعني أن الأفق ينفتح أكثر فأكثر نحو البديل وإن كان اليوم لا يزال في طور التشكّل. العالم الغربي وحضارته يتراجعان عن مسرح التاريخ ويتركان الساحة لنموذج حضاري لا بد وأن يكون تعاونياً، عادلاً، وإنسانياً يعيد دمج الإنسان مع المجتمع ويحقق الأسئلة المادية والروحية التي عجز النموذج الفرداني عن تحقيقه لا بل أنتج اضطرابات وأزمات تصل اليوم حد اللا عقلانية مؤسسة لانهيار العقل والإنسان ككائن فاعل. بوادر هذا العالم الذي يعيد الإنسان إلى التاريخ، أي أن يكون للجميع دور في صناعة تاريخهم، كمقولة مركزية في الفلسفة المادية التاريخية حول «الإنسان كصانع لتاريخه وكصانع لنفسه»، نقول إن هذه البوادر بدأت تظهر في المستوى السياسي وخاصة في النموذج التعاوني والتقاربي بين الدول تحت ضرورة الحفاظ على الذات، وتظهر أيضاً في ارتفاع المبادرة السياسية للأفراد بعد تلمس محدودية البنى السابقة من دول وحكومات لم يعد لها اليوم الإمكانية على الاستمرار دون الاشراك الواسع للجماهير في القضايا الكبرى ورفع مستوى معيشتها وإلا فالانهيار الداخلي.

الشعور الجمعي في الحاجة للدفاع عن الذات والحفاظ عليها في قلب الحرب والتعاطف والتضامن الجماعي والحاجة للمبادرة السياسية والاشتراك في نقاش المصير

خلاصة عامة

قضية الحلم والنموذج الحضاري البديل هي اليوم مطروحة على جدول الأعمال السياسي في قلب الحرب الدائرة. هذه الحرب، وإن بقيت دون عتبة الجنون النووي، ستتوسع نحو مساحات جديدة أو ربما ستأخذ أشكالاً مختلفة في حال عجزت الدوائر الإمبريالية في هذه الجولة عن تحقيق أهدافها من إغراق المنطقة والعالم في فوضى اقتصادية وسياسية وأمنية، ولا زال التهديد الداخلي أي ضرب البنى الاجتماعية أحد أهم الخيارات المطروحة أمام التوازن العسكري القائم والتي تظهره إيران اليوم كمثال. وهذا التهديد الداخلي يستند إلى الاحتقان الشعبي على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والذي يجد تكثيفه وتعريفه النهائي في نمط الحياة الذي يوحد المجتمع ويحصن العقل الفردي المتحطم على مستوى الأهداف والطموحات، فيحوّله من طاقة سلبية تدميرية إلى قوة تاريخية وحدها قادرة ليس على الصمود فقط، بل على بناء العالم الجديد. وما الشعور الجمعي في الحاجة للدفاع عن الذات والحفاظ عليها في قلب الحرب، وما التعاطف والتضامن الجماعي، وما الحاجة للمبادرة السياسية والاشتراك في نقاش المصير، وما الوحدة السياسية لفصائل مختلفة داخل الدولة الواحدة حول هدف الصمود والنجاة كما يحصل في إيران اليوم، إلا دليل على هذه الفعالية التاريخية والاشتراك الإيجابي في العمليات التاريخية التي تتناقض كلياً مع النموذج الحضاري النفعي الاستهلاكي السلبي اقتصادياً وأخلاقياً وسياسياً الذي عاشته البشرية إلى هذا الحد أو ذاك في العقود السابقة

«حرب الصواريخ» ... كيف يقرؤها بروفسور مشهور في معهد MIT الأمريكي؟

تقدم هذه المادة، وبالاستعانة بالذكاء الاصطناعي، تلخيصاً لأهم الأفكار التي طرحها البروفسور تيد بوستول في مقابلة أجراها معه دانيل ديفيس يوم الجمعة 6 آذار 2026 حول جوانب محددة في الحرب الجارية على إيران، من وجهة نظر تقنية تتعلق بشكل خاص بالصواريخ الإيرانية، والدفاعات المستخدمة ضدها.

■ تيد بوستول
إعداد قاسيون/AI

تيد بوستول هو عالم أمريكي معروف وبروفسور في علوم التكنولوجيا والأمن الوطني في معهد MIT الأمريكي، وMIT «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» الذي يصنف بين أهم الجامعات العالمية على الإطلاق، ويحوز عبر سنوات متتالية واحدا من المراتب الثلاثة الأولى على المستوى العالمي ضمن تصنيفات مختلفة. أهمية المعهد وأهمية البروفسور بوستول، تجعل من التحليلات التي يقدمها، تحليلات ذات أساس علمي مرموق، يمكن للمرء أن يستند إليها، في محاولته لفهم ما يجري بخصوص الحرب القائمة من بعض جوانبه التقنية بعيدا عن البروباغاندا الإعلامية لأي من الأطراف المتحاربة.

ملخص التقرير

يركز هذا التقرير على الفجوة الكبيرة بين التصريحات الرسمية والواقع التقني في الحرب الصاروخية بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة، وإيران من جهة أخرى. استنادا إلى تحليل البروفيسور تيد بوستول، تظهر الأدلة أن معدلات اعتراض الصواريخ الباليستية أقل بكثير من نسبة 90% المعلنة، وقد لا تتجاوز في الواقع 5%. يعود هذا الفشل إلى التكتيكات الإيرانية المتطورة مثل: قاذفات الصواريخ المخفية تحت الرمال، واستخدام الشراك الخداعية Decoys»» «أي الصواريخ الثانوية التي يطلقها صاروخ أساسي وتحمل رؤوسا انفجارية منخفضة الوزن، لكن تراها الدفاعات بوصفها صواريخ مستقلة ينبغي التعامل معها»، والاعتماد على تكنولوجيا تجارية متاحة لتوجيه الطائرات المسيرة بدقة عالية. ويحذر التقرير من مخاطر استراتيجية واقتصادية جسيمة، خاصة في مضيق هرمز، حيث تبدو القطع البحرية الأمريكية عرضة لهجمات لا يمكن صدها في ظل التكنولوجيا الحالية.

1- واقع منظومات الدفاع الجوي وفشل الاعتراض

يشكك التحليل في المصداقية العلمية للتقارير التي تشير إلى نجاحات باهرة لمنظومات «القبة الحديدية» و«باتريوت» ضد الصواريخ الباليستية.

- معدلات الاعتراض الحقيقية: تشير الأدلة المرئية «إطارات الفيديو» إلى أن معظم الصواريخ تصل إلى أهدافها. بينما تدعي جهات أكاديمية مرتبطة بتمويلات سياسية «مثل: ستانفورد» نسب نجاح تصل لـ 87% أو 90%، يؤكد التحليل أن النسبة الحقيقية قد تكون أقل من 5%.
- التكلفة الاقتصادية غير المتكافئة: يتم استهلاك صواريخ اعتراضية باهظة الثمن «مثل: «باتريوت» التي تبلغ تكلفة الصاروخ الواحد منها 4 ملايين دولار» لإسقاط طائرات مسيرة رخيصة التكلفة «10 آلاف إلى 30 ألف دولار»، مما يؤدي لاستنزاف سريع للمخزونات الدفاعية.
- الاعتراضات الخاطئة: أظهرت مقاطع الفيديو إطلاق ما يصل إلى 8 صواريخ اعتراضية باتجاه صاروخ واحد، وفشلها جميعا في إصابته. في حالات أخرى، تم رصد انفجار صواريخ «القبة الحديدية» في الجو ذاتيا «تدمير ذاتي لتقليل الأضرار على الأرض» دون تحقيق اعتراض حقيقي.

2- التكتيكات الهجومية الإيرانية المتطورة

تمتلك القوات الإيرانية قدرات تقنية وتكتيكية تمنحها أفضلية في الهجوم وتصعّب من مهمة الرصد والاستهداف الاستباقي.

التكتيك	الوصف	التأثير
القاذفات المخفية	تُطلق الصواريخ من أنفاق تحت الأرض مغطاة بطبقات رقيقة من السقف والرمال.	اكتشافها من السماء مستحيل قبل الإطلاق، ويجعل من الحديث عن قصف مداخل ومخارج المدن الصاروخية أمراً بلا قيمة عملية، بوجود آلاف المخارج والمداخل غير المعروفة.
الشراك الخداعية Decoys	استخدام أهداف وهمية تنفصل عن الصاروخ في الجو. هذا يجبر الدفاعات على التعامل مع 20 هدفاً بدلاً من واحد.	يؤدي إلى انهيار منظومة الدفاع الجوي تقنياً.
الهجمات السربية	إطلاق كميات كبيرة من المقذوفات في وقت واحد.	استنزاف القدرة الاستيعابية لأجهزة الرادار ومنصات الإطلاق الدفاعية.

3- تكنولوجيا الطائرات المسيرة وحرب المعلومات

كشف التحليل عن استخدام تقنيات تجارية «متاحة للجميع» لتحويل الطائرات المسيرة إلى أسلحة دقيقة وفتاكة.

- استخدام نظام «إيريديوم» Iridium: تم رصد أجهزة استقبال أقمار صناعية تجارية Iridium على المسيرات الإيرانية. هذا النظام يتيح للمشغلين إرسال واستقبال بيانات وصور حية من المسيرة في الوقت الفعلي، مما يسمح بتوجيهها نحو أهداف محددة «مثل: مبان معينة» بدقة عالية.
- التوجيه البصري: بفضل الكاميرات الحرارية والاتصال عبر الأقمار الصناعية، يمكن للمسيرات التعرف على الأهداف حتى مع وجود تشويش على نظام GPS، حيث تبلغ سرعة نقل البيانات حوالي 350–700 كيلوبت في الثانية، وهو ما يكفي لنقل صور واضحة للتحكم اليدوي.
- القدرة التدميرية: المسيرات من نوع «شاهد» «أو المشابهة لها» تحمل رؤوسا حربية تزن حوالي 200 رطل، وهي قادرة على تدمير طوابق كاملة في المباني السكنية، أو تعطيل رادارات الدفاع الجوي تماما.

4- التهديدات الاستراتيجية في مضيق هرمز

يمثل مضيق هرمز نقطة ضعف حرجة للولايات المتحدة وحلفائها، مع تزايد المخاطر على القطع البحرية وإمدادات الطاقة.

- المخاطر البحرية: يحذر التحليل من إرسال سفن حربية لمرافقة ناقلات النفط، واصفا ذلك بـ «المهمة الانتحارية». الصواريخ الفرط صوتية الإيرانية والمسيرات التي تحلق على ارتفاعات عالية «20–30 ألف قدم» قادرة على رصد واستهداف أي سفينة في المضيق الضيق بسهولة، وبدون الحاجة لرادارات معقدة.
- التداعيات الاقتصادية: أدت التوترات إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 15% في غضون أيام قليلة، مع وصول سعر البرميل إلى 81 دولارا، مما يضع ضغوطا سياسية هائلة على الإدارة الأمريكية «في اليوم التالي للقاء، أي السبت 7 آذار وصل السعر إلى 93 دولارا للبرميل».
- الوضع الميداني: تشير خرائط الملاحة إلى توقف شبه كامل للحركة في المضيق أو بطء شديد، مما يعزز موقف إيران التفاوضي والميداني.

5- نقد الرواية الرسمية والأكاديمية

يوجه بوستول انتقادا لاذعا لما يصفه بـ «الاحتيال الأكاديمي» وتضليل الرأي العام الأمريكي.

- تفنيد ادعاءات «نشرة علماء الذرة»: انتقد بوستول نشر مقالات تزعم نجاح الاعتراض بنسبة 87% دون وجود مراجعة علمية دقيقة «Peer Review» أو خبرة عسكرية حقيقية لدى الكتّاب.
- التستر على الفشل: يرى المحلل أن القادة العسكريين والسياسيين يروجون لقصص النجاح «مثل: «اعتراض 90%»» لإخفاء حقيقة أن الدفاعات الجوية الحالية غير قادرة على مواجهة التكنولوجيا الصاروخية الحديثة، وهو ما قد يؤدي إلى قرارات سياسية وعسكرية «كارثية».

الخاتمة

إن الحرب الصاروخية الحالية لا تسير وفق ما يروج له الإعلام الغربي. التفوق التكنولوجي الإيراني في مجال التخفي، واستخدام الشراك الخداعية، والاعتماد على الحلول التقنية المتاحة تجاريا، جعل من منظومات الدفاع الجوي التقليدية وسائل غير فعالة ومكلفة للغاية. يوصي التقرير بضرورة إعادة تقييم المخاطر قبل اتخاذ أي خطوات تصعيدية في مضيق هرمز لتجنب خسائر عسكرية واقتصادية غير مسبوقة.

الحرب على إيران... إعادة رسم المنطقة والعالم

دخلت الحرب «الإسرائيلية»- الأمريكية على إيران يومها التاسع «اليوم هو الأحد 8/آذار». ومن غير الواضح كم من الوقت ستمتد هذه الحرب بعد، والمرجح أنها ستتحول إلى حرب استنزاف طويلة الأمد. ومع ذلك، فإن نتائجها ذات الطابع الاستراتيجي، قد بدأت بالتكشف، وبات من الممكن تلمس خطوطها العامة، على مختلف المستويات.

■ مهند دليقان

في هذه المادة، نحاول تقديم مقاربة أولية حول التأثيرات المحتملة لهذه الحرب على المستوى الدولي والإقليمي، تمهيداً لمادة أخرى نحاول أن نناقش التأثيرات ضمنها على المستوى المحلي السوري... ونبدأ قبل ذلك بتوصيف عام لواقع الحرب الجارية من وجهة نظر الأهداف الموضوعة.

الوقائع وتقييمها الأولي

إذا تركنا جانباً ألعاب السيرك الإعلامي التي يقدمها ترامب ونتنياهو بشكل يومي، وترامب أكثر من نتنياهو، والتي انتصر فيها خلال 9 أيام مئات المرات، واحتل إيران، وقسمها، وعين قيادتها الجديدة، ووضع خطط استثمار نفطها وثرواتها وإلخ... نقول: إننا إذا وضعنا الألعاب الإعلامية جانباً، ونظرنا في الوقائع، وبالاستناد ضمناً إلى محللين وعسكريين غربيين وأمريكيين، وحتى «إسرائيليين»، إضافة إلى قراءات أخرى صينية وروسية وهندية ومحلية، سنجد أنفسنا أمام المشهد التالي:

أولاً: لم يؤد اغتيال المرشد الإيراني وعدد من أعضاء قيادته إلى انهيار النظام الإيراني كما كان يتوقع ترامب، بل وظهر أن التماسك عال جداً ضمن المنظومة القيادية في إيران، وأنها متجهزة مسبقاً لهذا الاحتمال.

ثانياً: لم يؤد الاغتيال إلى نهوض شعبي ضد النظام في إيران، بل على العكس، أدى إلى تعزيز مواقع السلطة القائمة، خاصة مع بدء الغزاة بعملية وحشية ضد مدرسة ابتدائية قتلوا ضمنها أكثر من 150 طفلة، ما جعل الحرب في نظر عموم الإيرانيين حرباً على إيران والشعب الإيراني، لا حرباً ضد السلطة الإيرانية فحسب. وقد ظهرت مواقف واضحة من قوى معارضة تاريخياً للنظام الإيراني، تعرضت للقمع والسجون والقتل عبر عقود، ترفض فيها العدوان على إيران، وتوضح أن هدفه ليس حرية الشعب الإيراني، بل تقسيم إيران واستعباد شعبها بكل مكوناته... بين هذه القوى حزب توده المعارض المعروف للنظام الإيراني، والذي تعرض عبر العقود لشتى أنواع الظلم والإقصاء والتعذيب والسجن. ما يظهر صورة عامة تقترب من الإجماع داخل إيران والنخب الإيرانية ضد العدوان «الإسرائيلي»–الأمريكي... لا يخرج عن هذا الإجماع إلى بعض المهرجين من نمط رضا بهلوي وأشباهه، والذين لا يعدم المرء وجودهم في أي بلد من البلدان.

ثالثاً: الأهداف المعلنة حول إسقاط النظام الإيراني، وحول إنهاء البرنامج النووي والبرنامج الصاروخي، وعدا عن كونها ذرائع يكمن وراءها هدف أساسي، هو إنهاء إيران كوحدة جغرافية سياسية، كجزء من مخطط «إسرائيل الكبرى» التي تريد البقاء بوصفها القوة الوحيدة المهيمنة في المنطقة، وتحتاج لتدمير كل القوى الأخرى، وعلى رأسها إيران، ولكن ليس إيران فقط، بل وأيضاً تركيا ومصر، إضافة إلى تركيع دول الخليج بشكل نهائي... هذه الأهداف المعلنة وغير المعلنة، اصطدمت بجدار صلب غير قابل للاختراق، هو جدار الوقائع، وقائع التوازن الدولي الجديد من جهة، ووقائع الوضع الداخلي الإيراني، والوضع الإقليمي الذي يرفض الرضوخ للعبودية الصهيونية.

رابعاً: ما يجعل الأمر أشدّ صعوبة على «الإسرائيلي» والأمريكي، أنهما يحتاجان لكي يربحا هذه الحرب أن يحتلا إيران فعلياً، بينما كي تنتصر إيران في هذه الحرب، فهي بحاجة فقط ألا تخسر! أي ألا تنهار وتذهب باتجاه التقسيم...

النتائج الأولية «المستوى الدولي»

يمكن حصر النتائج الأولية المتوقعة على المستوى الدولي بالأمور التالية:

أولاً: تراجع القدرة العسكرية الأمريكية على فرض ما تريده في أنحاء العالم المختلفة؛ وإذا كانت تجد صعوبات كبرى في تحقيق أهدافها ضد دولة بحجم إيران، فهي بالتأكيد عاجزة عن تحقيق أهدافها ضد دول، مثل: الصين وروسيا... ما يعني إعادة ترتيب كبرى لتوازنات القوى على المستوى العالمي، وفتح الباب لهبوط التصنيف الموضوعي للولايات المتحدة من قوة دولية عظمى، إلى قوة دولية ينكفئ تأثيرها إلى الجزء الغربي من الكرة الأرضية، مع بقاء الاحتمال مفتوحاً نحو تراجعات أكبر.

ثانياً: عجز الولايات المتحدة عن تأمين مضيق هرمز، يعني انهيار فكرة القوة المحيطية التي تسيطر على التجارة العالمية انطلاقاً من سيطرتها على المحيطات، ويعني ضمناً إعادة رسم خطوط التجارة العالمية، ليس بقوة الاقتصاد فحسب، بل وأيضاً بقوة/ضعف السلاح. وفقدان القوى المحيطية للسيطرة المائية، يعني فقدانها لأهم عنصر من عناصر قوتها الجيوسياسية، وتالياً الاقتصادية.

ثالثاً: مع الاضطراب الهائل في الأسواق العالمية، السابق للحرب، والمتعاظم مع انطلاقها، تتعزز عملية إنهاء الدولرة، وإنهاء البترودولار خصوصاً؛ لأن فقدان الهيمنة الوصائية للأمريكي على دول الخليج العربي خاصة، عبر فقدان أساس تلك الهيمنة «الحماية مقابل تسعير النفط بالدولار»، يعني ضمناً أن الأساس المادي لانهيار البترودولار قد بات مكتملاً، وحين ينهار البترودولار فإنه سيسرع انهيار الدولار نفسه، المتضخم أساساً نتيجة انتقال مركز الإنتاج العالمي بعيداً عن الولايات المتحدة، وباتجاه الصين بشكل أساسي، ونتيجة استخدام القوة العسكرية الأمريكية والقواعد العسكرية الأمريكية في تثبيته... انهيار الدولار يعني انهيار المنظومة المالية العالمية القائمة، وتالياً، انهيار المنظومة السياسية المرتبطة به... لا نقول: إن هذا ما جرى، ولكن الباب قد فتح بالمعنى التاريخي نحوه، وبات السير نحوه أسرع فأسرع.

رابعاً: مع بداية الانتقال العملي نحو منظومة جديدة بالمعنى العالمي، المالي والسياسي والعسكري، فإن كل التشكيلات الدولية القديمة المرتبطة بالتوازن الدولي السابق، ستتعرض إما لانهيار كامل، أو لإعادة هيكلة عميقة؛ ضمناً نتحدث عن الناتو وبريكس وشنغهاي وحتى الأمم المتحدة...

النتائج الأولية «المستوى الإقليمي»

أولاً: مع الوقاحة الصهيونية غير المسبوقة في الهجوم على سيادة كل دول المنطقة على الإطلاق وتهديد وحدتها، فإن التحالف الخماسي الذي تحدثنا عنه عدة مرات سابقة، «السعودية، تركيا، إيران، مصر، باكستان»، سيتعزز موضوعياً، وسيسير خطوات إضافية إلى الأمام، بغض النظر عن بعض المواقف السياسية/الإعلامية «الضرورية» في سياق الحرب. على سبيل المثال لا الحصر: يمكن النظر إلى تصريحات تركي الفيصل، التي اعتبر فيها أن الحرب القائمة «ليست حربنا، وليست حتى حرب أمريكا، بل هي حرب «إسرائيل»»، والتي أجاب فيها عن سؤال التطبيع مع «إسرائيل» قائلاً: «انسوا التطبيع»! وكذلك يمكن النظر في تصريحات وزير الخارجية الباكستاني وفي التصريحات التركية، التي تصب جميعها في إطار عمل حثيث من هذه الدول لتطويق الحرب، بل والوقوفً في مكان أقرب إلى إيران بكثير مما هو تجاه الولايات المتحدة و«إسرائيل».

ثانياً: سقطت معادلة الحماية الأمريكية لدول الخليج العربي بشكل كامل، بل ووصلت الوقاحة الغربية أن الأمريكي بشكل علني يسحب دفاعات من دول الخليج ليشغلها في حماية «إسرائيل»، ويمتنع عن تزويد دول الخليج بالدفاعات التي تطلبها... سقوط هذه المعادلة يعزز تشكيل التحالف الخماسي المشار إليه أعلاه، ويعزز فكرة أن من يحاول الاحتماء بالأمريكي عريان، ومن يحاول الاحتماء بـ«الإسرائيلي» أكثر عُرياً، والمثال الواضح: هو الإمارات.

ثالثاً: محاولة تفجير المسألة الكردية في إيران وانطلاقاً من العراق، لم تنجح، وليست هنالك أيّ مؤشرات أنها قابلة للنجاح... ما يعني أن شعوب المنطقة بمختلف قومياتها، قد تعلموا الدرس جيداً، ولن يقعوا في فخ الاقتتال البيني على أسس قومية، ولا حتى على أسس طائفية واسعة النطاق... ولذا يمكن أن نتوقع أن مبادرة السلام في تركيا، ستسير إلى الأمام، وستكون أداة من أدوات إغلاق الثغرات الكبرى التي تسرب منها البريطانيون والفرنسيون سابقاً، ومن ثم الأمريكيون و«الإسرائيليون»... ما يعني فتح الباب موضوعياً أمام إعادة تشكل الإقليم بأسره كقوة قائمة بذاتها، عبر شكل من التفاهمات البينية والتعاون على المستويات الاقتصادية خاصة.

رابعاً: في ظل تآكل المظلة الأمريكية في المنطقة، فإن العلاقات مع كل من الصين وروسيا ستتعزز وتقوى على مختلف المستويات.

يتبع...

محاولة تفجير المسالة الكردية في إيران وانطلاقاً من العراق لم تنجح وليست هنالك أيّ مؤشرات أنها قابلة للنجاح

تداعيات الحرب الإقليمية على الاقتصاد والمعيشة في سورية

مع اتساع رقعة الحرب في المنطقة نتيجة عدوان الولايات المتحدة و«إسرائيل» على إيران، بدأت تداعياتها الاقتصادية تظهر بسرعة في العديد من دول الشرق الأوسط. إلا أن أثرها يبدو أكثر حدة في سورية بسبب هشاشة الاقتصاد وتدهور الأوضاع المعيشية المستمر. فاقتصاد يعاني أساساً من ضعف الإنتاج وتراجع القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الفقر يصبح أكثر عرضة للصدمات الخارجية عندما تندلع الأزمات الإقليمية.

اقتصاد هش أمام صدمة إقليمية

يعتمد الاقتصاد السوري بدرجة كبيرة على الاستيراد لتأمين الطاقة والعديد من السلع الأساسية والمواد الأولية. ومع اندلاع الحرب وما رافقها من اضطرابات في حركة التجارة وارتفاع أسعار الطاقة والشحن والتأمين البحري، بدأت تكاليف الاستيراد بالارتفاع بشكل ملحوظ، وهو ما ينعكس مباشرة على السوق المحلية عبر موجة جديدة من التضخم وارتفاع الأسعار.

كما أن أي ارتفاع عالمي في أسعار النفط والغاز ينعكس سريعاً على تكلفة النقل والإنتاج والكهرباء داخل سورية، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية. ومع ضعف قيمة العملة المحلية أصلاً، فإن هذه الزيادة تصبح مضاعفة بالنسبة للمستهلك السوري.

إضافة إلى ذلك، فإن التوترات العسكرية في المنطقة تضعف حركة التجارة والنقل الجوي والبحري، ما يؤدي إلى تأخر وصول البضائع وارتفاع تكاليفها، ويزيد من احتمال حدوث نقص في بعض المواد الأساسية.

سياسات التحرير الاقتصادي في مواجهة الأزمة

تأتي هذه التطورات في وقت تستمر فيه السياسات الاقتصادية القائمة على توسيع دور السوق وتقليص الدور المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، تحت عناوين مثل تحرير الأسعار وتشجيع المنافسة والخصخصة. ورغم أن تبني هذه السياسات أتى تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي، فإن تطبيقها في ظل اقتصاد هش وأزمة إقليمية واسعة سيزيد من الضغوط الاجتماعية والمعيشية.

فالاعتماد على آليات السوق وحدها في تحديد الأسعار وتوزيع الموارد قد يؤدي في مثل هذه الظروف إلى تسارع التضخم واتساع الفجوة بين الدخول والأسعار، وزيادة العبء على الفئات المفقرة وذات الدخل المحدود. كما أن إنهاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية في أوقات الأزمات يترك شريحة واسعة من المجتمع أمام صعوبات معيشية متزايدة.

ومن هنا، يصبح من الضروري إعادة التوازن بين دور السوق ودور الدولة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي والطاقة والخدمات الأساسية.

آثار مباشرة على معيشة السوريين

النتيجة الأكثر وضوحاً لهذه التطورات هي تراجع القدرة الشرائية للمواطنين. فارتفاع أسعار الغذاء والوقود والنقل ينعكس على كل تفاصيل الحياة اليومية، من تكاليف المواصلات إلى أسعار الخبز والخضار والمواد الأساسية. كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج قد يدفع بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تقليص نشاطها أو التوقف مؤقتاً وربما نهائياً، ما ينعكس على فرص العمل والدخل. ومع وجود غالبية من الأسر التي تعيش أصلاً عند حدود الفقر أو دونه، فإن أي موجة تضخم جديدة قد تدفع مزيداً من الأسر إلى أوضاع معيشية أكثر صعوبة.

إن الأزمات الكبرى غالباً ما تكشف نقاط الضعف في البنى الاقتصادية لكنها في الوقت نفسه تفتح المجال لمراجعة السياسات القائمة

إجراءات عاجلة للحد من آثار الأزمة

في ظل هذه الظروف الاستثنائية، تصبح الحاجة ملحة لاتخاذ إجراءات اقتصادية عاجلة تهدف إلى تخفيف أثر الأزمة على المجتمع والاقتصاد. ومن أبرز هذه الإجراءات:

تعزيز الأمن الغذائي؛ دعم الإنتاج الزراعي عبر تأمين مستلزمات الإنتاج للمزارعين مثل الوقود والبذار والأسمدة بأسعار مدعومة، إضافة إلى شراء المحاصيل الاستراتيجية بأسعار تشجيعية لضمان استمرار الإنتاج.

تأمين الطاقة والوقود؛ العمل على تكوين مخزون من المشتقات النفطية قدر الإمكان وتنويع مصادر الاستيراد، إضافة إلى تسريع الاستثمار في الطاقة المتجددة لتخفيف الضغط على قطاع الكهرباء.

ضبط الأسواق ومنع الاحتكار؛ تفعيل الرقابة على الأسواق لمنع المضاربة وارتفاع الأسعار غير المبرر، خاصة في السلع الأساسية.

حماية القدرة الشرائية؛ اتخاذ إجراءات لتعويض جزء من تآكل الدخول مثل زيادة الرواتب أو تقديم تعويضات معيشية، وتوسيع برامج الدعم للفئات الأكثر ضعفاً.

دعم الإنتاج المحلي؛ تشجيع الصناعات المحلية، خاصة الغذائية والدوائية، عبر تسهيلات ضريبية وتمويلية لتقليل الاعتماد على الاستيراد.

إدارة الاستيراد والقطع الأجنبي؛ إعطاء الأولوية لاستيراد السلع الأساسية والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، وتقليص استيراد السلع الكمالية التي تستنزف الموارد المحدودة من العملات الأجنبية.

نحو استراتيجية اقتصادية وطنية للاعتماد على الذات

غير أن التعامل مع تداعيات الحرب لا ينبغي أن يقتصر على إجراءات إسعافية قصيرة الأجل. فالحرب بدأت بالفعل، لكن من غير المعروف متى ستنتهي، كما أن آثارها على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة والتجارة الدولية قد تستمر إلى فترة طويلة حتى بعد توقف العمليات العسكرية.

لذلك يصبح من الضروري أن تتبنى الحكومة استراتيجية اقتصادية وطنية طويلة المدى تهدف إلى تخفيف حدة التداعيات والتكيف مع آثارها الممتدة والمتسعة، بالاعتماد بدرجة أكبر على الإمكانات الذاتية للاقتصاد الوطني.

وتقوم هذه الاستراتيجية على عدة محاور أساسية، من أبرزها تعزيز الإنتاج المحلي في الزراعة والصناعة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد قدر الإمكان، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى إعادة الاعتبار لدور الدولة في التخطيط الاقتصادي وحماية القطاعات الاستراتيجية.

كما أن تطوير سلاسل الإنتاج المحلية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.

اقتصاد أكثر قدرة على الصمود

إن الأزمات الكبرى غالباً ما تكشف نقاط الضعف في البنى الاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تفتح المجال لمراجعة السياسات القائمة. وفي الحالة السورية، قد تشكل الحرب الإقليمية الحالية فرصة لإعادة التفكير في النموذج الاقتصادي بما يحقق توازناً أفضل بين دور السوق ودور الدولة، ويعطي الأولوية للإنتاج والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

فالهدف في نهاية المطاف ليس تجاوز تداعيات الحرب الحالية فقط، بل بناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الإقليمية والدولية، بما يخفف من أثر التقلبات الخارجية على حياة السوريين ومستوى معيشتهم.

«جامعات بلا كراهية...» الطلاب يقفون في مواجهة الانقسام

مبادرة شبابية سورية تدعو إلى الحوار والتعايش داخل الجامعات، وتسعى إلى ترسيخ قيم الاحترام والتعاون كخطوة نحو بناء مجتمع أكثر وحدة بعد عام من سقوط سلطة الأسد.

الجامعة في قلب التحولات الاجتماعية

بعد عام على سقوط سلطة الأسد، لا تزال سورية تمر بمرحلة انتقالية معقدة، تختلط فيها الآمال في إعادة البناء مع بقايا الانقسامات العميقة التي خلفتها سنوات طويلة من الحرب والصراع السياسي. في هذا السياق، تصبح الجامعات مرآة مصغرة للمجتمع، حيث يلتقي شباب من مختلف المناطق والخلفيات، ويعكسون بوعي أو غير وعي، انعكاسات التوترات الاجتماعية والسياسية.

مبادرة طلابية ضد الاستقطاب

في هذا الإطار، ظهرت مبادرة «جامعات بلا كراهية»، التي تناقلتها بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي نهاية شباط 2026، بوصفها محاولة طلابية لإعادة التأكيد على قيم الحوار والتعايش، في مواجهة محاولات إعادة إنتاج الانقسام الاجتماعي والسياسي داخل الحرم الجامعي.

المبادرة ليست مجرد شعار، بل رد رمزي على محاولات استثمار الانقسام السياسي والأمني في الفضاء الطلابي، وهي تسعى إلى جعل الجامعة مساحة مشتركة تجمع الطلاب السوريين حول مستقبلهم العلمي والإنساني بعيداً عن الاصطفافات الضيقة.

ميثاق القيم الخمس

قدمت المبادرة ما يشبه ميثاقاً أخلاقياً يقوم على خمس قيم رئيسة:

الاحترام؛ الحفاظ على كرامة الإنسان ورفض الإساءة أو التهميش لأي سبب كان.

التشاركية؛ تقبل التنوع الثقافي والديني والعرقي باعتباره جزءاً من قوة المجتمع.

التعاون؛ تشجيع العمل الجماعي وتسخير الطاقات لخدمة الصالح العام.

الحوار؛ حل الخلافات بالاستماع والانفتاح على الآراء المختلفة.

العدالة والمساواة؛ تكافؤ الفرص ومحاربة التمييز بأشكاله كافة.

هذه المبادئ تشكل إطاراً أخلاقياً واضحاً يمكن أن يساعد في خلق بيئة جامعية أكثر تماسكاً وانفتاحاً.

الجامعة كمختبر للمجتمع

غالباً ما تكون الجامعات أول مكان يلتقي فيه شباب من خلفيات متنوعة. في هذا الفضاء، يمكن لأي توتر اجتماعي أو سياسي أن يظهر بسرعة، لكنه قد يتحول أيضاً إلى فرصة للتعارف وكسر الصور النمطية إذا توفرت بيئة حوارية صحية.

من هذا المنطلق، تقترح المبادرة تنظيم جلسات نقاش مفتوحة، أنشطة ثقافية مشتركة، ومحتوى إعلامي يعرّف بثقافات المناطق المختلفة، بما يعزز التعارف والتفاعل الإيجابي بين الطلاب.

الشباب السوري ومسؤولية المرحلة

تكمن أهمية المبادرة أيضاً في أنها تعكس وعي الشباب السوري بأهمية التكاتف والعمل المنظم. فطلاب الجامعات والشباب عموماً يشكلون قاعدة مهمة للمجتمع، ويستطيعون من خلال المبادرات المشتركة أن يسهموا في النقاش الوطني الأوسع حول مستقبل سورية.

وفي هذا السياق، يبرز الحديث عن ضرورة عقد مؤتمر وطني عام يضم القوى الشبابية بالإضافة إلى القوى السياسية والاجتماعية، ليتمكنوا من صياغة رؤيتهم للمستقبل، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويحد من إعادة إنتاج الانقسامات السياسية أو الطائفية.

محاولة صغيرة... لكنها ذات دلالة

قد لا تزال مبادرة «جامعات» بلا كراهية في إطارها الأولي، لكنها تحمل رسالة واضحة؛ الجامعة يمكن أن تكون نقطة انطلاق لإعادة بناء الجسور بين السوريين.

وفي بلد يحاول التعافي من سنوات طويلة من الصراع، تذكر هذه المبادرة بأن الجيل الجديد من السوريين قادر على طرح حلول عملية للتعايش والحوار، وأن العمل الطوعي والشبابي المنظم هو أحد أدوات مواجهة آثار الانقسام وإعادة ترميم النسيج الاجتماعي.

حين يضعف شريان المغتربين... هل تعود الدولة لإنقاذ الاقتصاد الحقيقي؟

على مدى سنوات الحرب الطويلة تحولت التحويلات المالية التي يرسلها السوريون المغتربون إلى الداخل إلى ما يشبه شريان حياة خفي يبقي ملايين العائلات قادرة على الاستمرار. فوسط اقتصاد منهك، وفرص عمل نادرة، وأسعار تتصاعد بلا هوادة، كان المال القادم من الخارج يسد فجوات العجز في بيوت كثيرة ويمنع الانزلاق الكامل إلى العوز.

لكن هذا الشريان لم يعد يتدفق كما كان. فمع اشتداد التوترات والحروب في المنطقة، والضغوط الاقتصادية التي يعيشها السوريون في المهجر، بدأت قدرة كثير منهم على الاستمرار في إرسال الأموال تتراجع تدريجياً. المغترب الذي كان يقتطع جزءاً من دخله كل شهر لإعالة عائلته في الداخل، بات اليوم يواجه ارتفاع تكاليف المعيشة في البلدان التي يعمل فيها، وتقلص فرص العمل، واضطراب القنوات المالية التي تمر عبرها التحويلات.

وهكذا، شيئاً فشيئاً، أخذت تلك التحويلات التي كانت تشكل طوق نجاة لآلاف الأسر تتباطأ أو تتقلص. ومع كل حوالة تتأخر أو تتوقف، تتسع دائرة القلق داخل بيوت تعتمد على تلك الأموال لتأمين الخبز والدواء ودفع إيجار المنزل.

في الداخل السوري تبدو الصورة أكثر قسوة. فاقتصاد البلاد الذي أنهكته سنوات الصراع والعقوبات وتراجع الإنتاج لم يعد قادراً على توفير الحد الأدنى من فرص العمل أو الدخل المستقر. وبدل أن تكون التحويلات عنصراً مساعداً في الاقتصاد، تحولت مع الوقت إلى ركيزة أساسية للبقاء بالنسبة لشرائح واسعة من المجتمع.

غير أن أخطر ما في هذا الواقع أنه يكشف هشاشة البنية الاقتصادية. فالمجتمع الذي يعتمد على أموال أبنائه في الخارج للبقاء لا يملك قاعدة إنتاجية حقيقية تحميه من الأزمات. ومع أي اضطراب خارجي– حرب، أزمة اقتصادية، أو تشديد مالي– يظهر الخلل فوراً في حياة الناس اليومية.

وهنا يبرز السؤال الأهم: إلى متى يمكن للاقتصاد السوري أن يبقى معتمداً على تحويلات المغتربين بدل أن يعتمد على إنتاجه؟

إن الإجابة تقود مباشرة إلى ضرورة استعادة دور الدولة في بناء اقتصاد منتج، لا اقتصاد يعتمد على التحويلات أو المساعدات. فالبلاد تملك موارد بشرية وطبيعية قادرة على إعادة تحريك عجلة الإنتاج إذا توفرت السياسات الاقتصادية الصحيحة.

وفي مقدمة القطاعات القادرة على إحداث هذا التحول يأتي القطاع الزراعي. فسورية كانت تاريخياً بلداً زراعياً بامتياز، وكانت أراضيها توفر جزءاً كبيراً من احتياجاتها الغذائية وتخلق فرص عمل واسعة في الريف. غير أن سنوات الحرب وتراجع الدعم وارتفاع تكاليف الإنتاج أدت إلى انكماش هذا القطاع الحيوي، ما انعكس مباشرة على أسعار الغذاء وعلى معيشة السكان.

إن إعادة إحياء الزراعة ليست مجرد مسألة إنتاج غذائي، بل هي مسألة استقرار اجتماعي واقتصادي. فالاستثمار في الزراعة يعني توفير فرص عمل في الريف، وتخفيف الهجرة الداخلية، وخفض تكاليف السلة الغذائية التي تشكل العبء الأكبر على دخل الأسر.

كما أن دعم الإنتاج الزراعي– من خلال توفير البذور والأسمدة والطاقة بأسعار مناسبة، وتأمين

شبكات الري، وتشجيع الصناعات الغذائية المرتبطة بالزراعة– يمكن أن يعيد تدريجياً التوازن إلى الاقتصاد المحلي ويقلل الاعتماد على الاستيراد المكلف.

في المقابل، فإن استمرار الاعتماد على التحويلات الخارجية كبديل عن الإنتاج يحمل مخاطر كبيرة. فهذه التحويلات ليست مورداً مضموناً، وهي ترتبط بظروف اقتصادية وسياسية خارجية لا يملك السوريون السيطرة عليها.

اليوم يقف المجتمع السوري أمام مفترق طرق اقتصادي واضح: إما البقاء في دائرة الاعتماد على تحويلات الخارج والمساعدات، أو الانتقال نحو اقتصاد إنتاجي يعيد الاعتبار للعمل والزراعة والصناعة المحلية.

ولعل تراجع التحويلات اليوم، رغم قسوته، قد يكون جرس إنذار ضرورياً. فهو يذكر الجميع بأن المجتمعات لا يمكن أن تبني استقرارها على المال القادم من الخارج، بل على العمل والإنتاج داخل حدودها.

فحين تعود الأرض إلى الإنتاج، وتعود الدولة إلى دورها في دعم الاقتصاد الحقيقي، يمكن عندها فقط أن يتحول المال الذي يرسله المغتربون من وسيلة للبقاء إلى رافعة للتنمية لا أكثر.

بين البحر والموائد الخالية... إلى أين تمضي أغنام العواس السورية؟

مع نهاية شباط ومطلع آذار، غادرت سفينة من مرفأ طرطوس محمّلة بنحو 11 ألف رأس من ذكور أغنام العواس متجهة إلى السعودية. خبر مرّ في وسائل الإعلام بوصفه إنجازاً اقتصادياً جديداً، ودليلاً على عودة حركة التصدير وتنشيط التجارة. لكن خلف هذا الخبر البسيط ظاهرياً، تتوارى أسئلة ثقيلة تتعلق بمصير الثروة الحيوانية في سورية، وبالقدرة على التوفيق بين الحاجة إلى التصدير وبين حماية الأمن الغذائي للسكان.

فأغنام العواس ليست مجرد سلعة تصديرية عادية. هذه السلالة كانت منذ عقود العمود الفقري للثروة الحيوانية في سورية، وركيزة أساسية لإنتاج اللحوم والحليب والصوف. وكانت قطعانها تنتشر في البادية والسهوب السورية بملايين الرؤوس، تشكل مصدر رزق لآلاف الأسر الريفية والرعوية.

لكن الواقع اليوم مختلف. سنوات الحرب والجفاف وارتفاع التكاليف أرهقت المربين وأضعفت قدرتهم على الحفاظ على قطعانهم. ومع ذلك، يجري الحديث عن تصدير عشرات الآلاف من رؤوس الأغنام سنويا، دون أن تتوافر بيانات واضحة للرأي العام حول الحجم الحقيقي للقطيع المتبقي في البلاد.

هنا تبدأ المشكلة الحقيقية.

فالنقاش حول تصدير المواشي لا يمكن أن يكون صحيًا أو موضوعيا في غياب المعطيات الأساسية.

كم يبلغ عدد الأغنام في سورية اليوم؟

كم انخفضت أعدادها خلال السنوات الماضية؟

ما حجم الاستهلاك المحلي من اللحوم؟

وما هو الحد الآمن للتصدير الذي لا يهدد توازن السوق المحلية؟

هذه الأسئلة البديهية لا تجد إجابات واضحة في التصريحات الرسمية أو البيانات المنشورة.

والنتيجة أن التصدير يجري في فراغ معلوماتي، وكأن القطيع السوري مورد لا ينضب.

تزداد حساسية هذا الملف عندما يأتي التصدير في وقت ترتفع فيه أسعار اللحوم محليا إلى مستويات تفوق قدرة معظم الأسر. ومع حلول شهر رمضان، حيث يزداد الطلب التقليدي على اللحوم، تتحول هذه المسألة من نقاش اقتصادي إلى قضية تمس الحياة اليومية للناس.

ففي الوقت الذي تغادر فيه آلاف الرؤوس المرافئ باتجاه الخارج، يواجه المستهلك السوري واقعا مختلفا تماما على موائد الطعام. اللحوم أصبحت بالنسبة لكثير من الأسر وجبة نادرة، إن لم تكن غائبة بالكامل.

لكن المشكلة لا تتوقف عند التصدير الرسمي وحده. فالثروة الحيوانية السورية تعاني من نزيف آخر أيضا لا يقل خطورة؛ التهريب عبر الحدود.

هذا التهريب، الذي ازداد خلال السنوات الماضية بفعل الفوارق السعرية بين الدول المجاورة، يستنزف القطعان بصمت، بعيدا عن الأرقام الرسمية أو الرقابة الفعلية.

وهكذا يجد القطيع السوري نفسه بين مسارين متوازيين من الاستنزاف: تصدير نظامي من جهة، وتهريب غير نظامي من جهة أخرى.

وفي قلب هذه المعادلة يقف المربون أنفسهم، الذين يعيشون ربما أصعب مراحل مهنتهم. فتكاليف التربية ارتفعت بشكل كبير، خاصة أسعار الأعلاف التي أصبحت عبئا ثقيلا على أصحاب القطعان. كما أن المراعي الطبيعية تقلصت بفعل الجفاف وتغيرات المناخ وتراجع المساحات المتاحة للرعي.

في ظل هذه الظروف، يصبح بيع قسم من القطيع– سواء للسوق المحلية أو للتصدير– وسيلة اضطرارية للبقاء بالنسبة لكثير من المربين. لكن المفارقة المؤلمة أن الضغوط الاقتصادية التي تدفع إلى بيع الأغنام اليوم قد تؤدي في النهاية إلى تقليص القطيع غدا.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى؛ قطاع يعاني من تراجع أعداد القطعان وارتفاع تكاليف الإنتاج، يطلب منه في الوقت نفسه أن يلعب دورا أكبر في التصدير.

ليس المطلوب إغلاق باب التصدير بشكل كامل. فالتصدير يمكن أن يكون أداة مهمة لدعم المربين وتأمين موارد مالية للبلاد. لكن التصدير الناجح في أي دولة يقوم على قاعدة واضحة؛ وجود فائض حقيقي بعد تلبية احتياجات السوق المحلية وضمان استدامة القطيع.

أما في الحالة السورية، فإن غياب الإحصاءات الدقيقة والدراسات الشفافة حول احتياجات السوق يجعل من الصعب التأكد إن كان ما يجري تصديره هو الفائض فعلا، أم أنه جزء من رأس المال الحيواني الذي ينبغي الحفاظ عليه.

الثروة الحيوانية ليست موردا سريع الاستبدال. فالقطيع يحتاج سنوات ليكبر ويتكاثر، وأي تراجع كبير في أعداده لا يمكن تعويضه بسهولة.

ولهذا فإن إدارة هذا القطاع تتطلب سياسة زراعية واضحة تقوم على دعم المربين، وتأمين الأعلاف بأسعار مقبولة، وحماية المراعي الطبيعية، والحد من التهريب، إلى جانب وضع ضوابط دقيقة لعمليات التصدير.

أما الاستمرار في التعامل مع الملف بمنطق الصفقات والشحنات المتفرقة، فقد يقود في النهاية إلى واقع تصبح فيه أخبار تصدير الأغنام أكثر حضورا من وجودها في الحقول والبادية.

وعندها لن يكون السؤال كم رأسا خرج من المرافئ... بل كم رأسا بقي في البلاد.

العاملون في القطاع الصحي... وطول انتظار الزيادة في الأجور

تعود بداية ملف أجور القطاع الصحي، إلى إعلان وزير المالية، محمد يسر برنية، مطلع تشرين الثاني 2025، عن خطة متكاملة لإصلاح منظومة الرواتب والأجور، حيث وعد بتنفيذ زيادات جديدة «خلال الأسابيع المقبلة»!

هذا الإعلان، الذي كان يُفترض أن يبث الأمل والارتياح في نفوس العاملين في القطاع الصحي، أصبح بعد تحول «الأسابيع» إلى أكثر من أربعة أشهر، مصدر قلق وإحباط متزايدين.

فغياب أي توضيحات رسمية حول موعد تنفيذ تلك الوعود، ألقى بظلاله على العاملين الذين ينتظرون بفارغ الصبر تحسين ظروفهم المعيشية.

وتمتد تداعيات هذا التأخير لتشمل الجانب النفسي والمعنوي، وليس المادي فقط. ففي خضم ظروف اقتصادية خانقة، تشهد ارتفاعا مستمرا في الأسعار، تصبح الزيادات الموعودة ضرورة ملحة لا رفاهية. وعدم الوفاء بهذه الوعود، أو حتى مجرد تأجيلها من دون مبررات واضحة، يولد شعورا بعدم التقدير، وينعكس سلبا على جودة الرعاية الصحية.

ويأتي العاملون في قطاع التمريض في طليعة المتأثرين بهذا التأخير. فهم يمثلون الشريحة الأكبر ضمن الكوادر الصحية، والأكثر اتصالاً بالمرضى، والأكثر تحملاً للأعباء والمسؤوليات.

ففي الوقت الذي تنتظر فيه آلاف الكوادر التمريضية بصيص أمل، تتحول الزيادة إلى سراب، وتعيش هذه الكوادر واقعاً متأرجحاً بين وعود حكومية مؤجلة وأعباء معيشية متزايدة.

ويثير هذا الوضع تساؤلات جدية حول مدى الالتزامات الحكومية تجاه هذا القطاع الحيوي، والقدرة على احتواء الأزمات المتتالية التي يمرّ بها.

فيما يتطلب قطاع التمريض تغييراً يراعي طبيعة العمل ومتطلباته، يشمل؛

– ضمان تقدم وظيفي عادل بعد التخرج.

– التعويض العادل عن ساعات العمل الإضافية.

– تحديث توصيف المهام.

– ضمان زيادات دورية تراعي الوضع المعيشي.

– إعادة المفصولين من العمل، سواء على زمن السلطة السابقة، أو من تم فصلهم حديثاً.

فتأخر الزيادة الموعودة لرواتب العاملين في القطاع الصحي، ولا سيما قطاع التمريض، يعكس تحديات اقتصادية حقيقية وإشكاليات في ترتيب الأولويات؛ فمن دون إنتاج فعلي، بالأخص في القطاعين الزراعي والصناعي، استناداً إلى موارد حقيقية، وتغيير السياسات النقدية، وضبط الاستيراد والتهريب، وكسر الاحتكارات، وحماية سلة الاستهلاك الأساسية، لن تحقق أي زيادة تغييراً يُذكر.

لذلك تتطلب هذه القضية معالجة متكاملة، تضع نصب أعينها أن الاستثمار في الكوادر الصحية هو استثمار كذلك في مستقبل الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين. كما أن الالتزام بالوعود ووضوح الرؤية والتواصل الشفاف مع العاملين في هذا القطاع يشكل مدخلاً أساسياً لاستعادة الثقة وتحقيق الاستقرار في واحد من أهم القطاعات الحيوية.

مزايدات الباصات الكهربائية في دمشق... إعلانات مقتضبة وأسئلة كبيرة بلا إجابات

أعلنت الشركة العامة للنقل الداخلي في محافظة دمشق بداية آذار 2026 عن ثلاث مزايدات لتشغيل خطوط نقل بباصات تعمل على الكهرباء، تشمل خطوط «سومرية– كراجات» بـ50 باصاً، و«مهاجرين– صناعة» بـ70 باصاً، و«باب توما– جسر الحرية» بـ30 باصاً، ولمدة عقد تصل إلى عشر سنوات. من حيث المبدأ، يبدو إدخال الباصات الكهربائية إلى منظومة النقل العام خطوة متقدمة ومطلوبة، سواء من ناحية الحد من التلوث أو تحسين مستوى الخدمة. لكن قراءة متأنية لهذه الإعلانات تكشف أنها أقرب إلى نصوص مختصرة ومربكة منها إلى وثائق طرح جادة لمشاريع نقل كبيرة، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات حقيقية حول الشفافية والجدية في إدارة هذا الملف.

أول ما يلفت النظر في هذه الإعلانات هو الفقر الشديد في المعلومات. فالمشاريع المطروحة تتحدث عن تشغيل عشرات الباصات الكهربائية لمدة عشر سنوات، أي عن استثمار ضخم بكل المقاييس، ومع ذلك فإن الإعلان لا يقدم أي تفاصيل فنية حقيقية يمكن أن تساعد المستثمرين أو حتى الرأي العام على فهم طبيعة المشروع.

فلا توجد أي إشارة إلى مواصفات الباصات المطلوبة، ولا سعتها، ولا مداها الكهربائي، ولا معايير السلامة أو الصيانة. كما لا يوجد أي توضيح يتعلق بالبنية التحتية اللازمة لتشغيل هذا النوع من النقل، وعلى رأسها محطات الشحن الكهربائية.

من سيتولى إنشاء هذه المحطات؟ ومن سيتحمل كلفتها؟ وهل الشبكة الكهربائية الحالية قادرة أصلاً على تزويد عشرات الباصات بالطاقة اللازمة يومياً؟ كل هذه الأسئلة الجوهرية غائبة تماماً عن الإعلانات.

الجانب المالي لا يبدو أفضل حالاً. فالتأمينات الأولية المحددة للمزايدة تبلغ 500 ألف ليرة سورية جديدة، أي ما يعادل 50 مليون ليرة بالعملة القديمة. وبالنظر إلى أن المشروع يتحدث عن تشغيل ما بين 30 و70 باصاً كهربائياً، فإن هذا الرقم يبدو بعيداً تماماً عن الواقع الاقتصادي للمشروع. فتكلفة الباص الكهربائي الواحد قد تصل إلى مئات آلاف الدولارات في الأسواق العالمية، ما يعني أن الاستثمار الإجمالي المحتمل قد يبلغ مليارات الليرات السورية، وربما أكثر. في مثل هذه المشاريع الكبيرة، عادة ما تُفرض تأمينات أولية مرتفعة لضمان جدية المتقدمين، أما تحديدها بهذا المستوى المتواضع فيوحي وكأنها مجرد إجراء شكلي لا أكثر.

واللافت أيضاً أن الإعلانات تكرر عبارة مفادها أن محافظة دمشق لن تتقاضى أي عوائد استثمار من العارض الفائز بهدف «تحسين الخدمة وخفض التعرفة». غير أن هذه العبارة، رغم جاذبيتها الظاهرية، تطرح بدورها سلسلة من الأسئلة التي لا يجيب عنها الإعلان. فإذا كانت المحافظة لن تحصل على أي عائد، فما هو النموذج المالي الذي سيعتمد عليه المستثمر لتحقيق أرباحه؟ وهل ستكون التعرفة محددة مسبقاً أم متروكة لآليات السوق؟ وما هي الضمانات التي تمنع رفع الأسعار لاحقاً؟ إن غياب أي إطار مالي واضح يجعل المشروع يبدو غامضاً من أساسه.

كل سرفيس في دمشق يمثل غالباً مصدر دخل لأكثر من عائلة وفي كثير من الحالات يكون مالكه قد استثمر مدخراته أو اقترض لشراء المركبة والعمل عليها

إلى جانب كل ذلك، تبرز مسألة المهل الزمنية المحددة لتقديم العروض، والتي تبدو قصيرة بشكل يثير الاستغراب. فالمشاريع التي تتضمن تشغيل أسطول من الباصات الكهربائية تحتاج عادة إلى دراسات تفصيلية تشمل حسابات الجدوى الاقتصادية، ودراسة المسارات، والتواصل مع الموردين، وربما ترتيب التمويل. إنجاز مثل هذه التحضيرات خلال فترة محدودة بين الإعلان «بداية آذار» وموعد تقديم العروض «29 آذار» يكاد يكون مستحيلاً لأي شركة لم تكن مطلعة مسبقاً على تفاصيل المشروع. وهذا الأمر يفتح الباب على مصراعيه أمام الشكوك بأن هذه المزايدات قد تكون في الواقع مصممة سلفاً بما يناسب مستثمراً بعينه، فيما يأتي الإعلان العلني لاحقاً كإجراء شكلي أكثر مما يكون دعوة فعلية لمنافسة مفتوحة.

لكن ربما السؤال الأكثر حساسية الذي تجاهلته الإعلانات تماماً يتعلق بمصير منظومة النقل القائمة حالياً، وبشكل خاص السرافيس العاملة على الخطوط المستهدفة. فهذه الخطوط ليست فارغة بطبيعة الحال، بل تعمل عليها مئات المركبات التي تشكل مصدر رزق مباشر لعدد كبير من السائقين والمالكين، إضافة إلى آلاف الأسر التي تعتمد عليها في معيشتها. ومع ذلك، لم تتطرق محافظة دمشق في أي مكان– لا في الإعلانات ولا في أي توضيحات مرافقة– إلى مصير هذه السرافيس. هل سيتم إلغاؤها بالكامل بعد تشغيل الباصات الكهربائية؟ أم سيتم تخفيض عددها فقط؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الآلية التي ستعتمد؟ ومن سيتحمل كلفة هذا التحول؟

إن تجاهل هذا الملف ليس تفصيلاً ثانوياً. فكل سرفيس في دمشق يمثل غالباً مصدر دخل لأكثر من عائلة، وفي كثير من الحالات يكون مالكه قد استثمر مدخراته أو اقترض لشراء المركبة والعمل عليها. أي قرار بإلغاء هذه الخطوط أو تقليصها دون خطة واضحة للتعويض أو الدمج في المنظومة الجديدة قد يعني عملياً دفع مئات العائلات إلى خسارة مصدر رزقها الوحيد.

والأكثر إشكالية أن هذا التحول– إذا كان سيحدث فعلاً– يتم طرحه عبر إعلانات مقتضبة لا تتجاوز بضعة أسطر، دون أي نقاش عام أو دراسة معلنة لآثاره الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يعزز الانطباع بأن المسألة تُدار بطريقة فوقية، حيث يتم اتخاذ قرارات كبيرة تمس قطاعاً واسعاً من العاملين في النقل دون تقديم أي رؤية واضحة حول تداعياتها.

في المحصلة، لا تكمن المشكلة في فكرة إدخال الباصات الكهربائية بحد ذاتها، بل في الطريقة التي يجري بها طرح المشروع. فالإعلانات الحالية تبدو أقرب إلى نصوص إجرائية مختصرة منها إلى وثائق شفافة لمشروع نقل استراتيجي.

فغياب التفاصيل الفنية، والغموض المالي، وضآلة التأمينات الأولية، وضيق المهل الزمنية، وتجاهل مصير منظومة السرافيس القائمة، كلها عناصر تجعل هذه المزايدات تبدو وكأنها مطبوخة سلفاً أكثر مما هي دعوة حقيقية لمنافسة عادلة.

وفي مشاريع بحجم وتأثير النقل العام في مدينة كدمشق، فإن الحد الأدنى المطلوب ليس مجرد إعلان مقتضب، بل رؤية واضحة ومعلنة تشرح كيف سيجري الانتقال إلى النظام الجديد، ومن سيدفع كلفته، ومن سيستفيد منه، ومن سيتحمل خسائره. من دون ذلك، ستظل هذه الإعلانات تثير الشكوك أكثر مما تبعث على الثقة.

وزارة الاقتصاد والصناعة تقدم تقريرها عن أعداد المنشآت الصناعية... انتعاش حقيقي أم أزمةٌ أعمق؟

يُمثّل التقرير الصادر عن وزارة الصناعة والاقتصاد، الذي نشرت تفاصيله صحيفة «الثورة السورية» في 23 شباط، محاولة رسمية لرصد بنية القطاعين الصناعي والحرفي.

■ فرح شرف

إلا أن قراءة معمّقة للبيانات، وفي ضوء ما عبّر عنه عدد من الصناعيين، تكشف أن المشهد الاقتصادي أكثر تعقيداً مما توحي به الأرقام. فالبيانات تعكس «قاعدة عريضة» من النشاط، لكنها في الوقت ذاته تخفي مؤشرات خطرة على هشاشة هذا القطاع «الصناعي والحرفي» وغياب رؤية تنموية استراتيجية ومستدامة.

الأرقام... بين الكم والكيف

يظهر التقرير وجود 128,549 منشأة صناعية وحرفية، منها نحو 81 ألف منشأة عاملة «63%». للوهلة الأولى، تبدو النسبة مقبولة، لكنها تعني أن واحدة من كل ثلاث منشآت مسجلة رسمياً متوقفة عن العمل، وهي نسبة مرتفعة.

يلاحظ في التقرير أيضا هيمنة القطاع الحرفي «نحو 60 ألف ورشة/منشأة عاملة»، ما يؤكد على دور المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في امتصاص البطالة وتلبية احتياجات السوق المحلية، خاصة في قطاعي الغذاء والهندسة. حيث تشكل مهن مثل الحدادة، وورش صيانة السيارات، والنجارة، إلخ. ما نسبته أكثر من 61% من إجمالي القطاع الحرفي، ما يعكس اقتصاداً يقوم على الخدمات والصيانة أكثر من التصنيع.

فيما تبلغ نسبة القطاع الغذائي الحرفي 15% تقريباً، وهو قطاع «صامد» بفضل الطلب المحلي.

أما القطاع الكيميائي الحرفي «الدهانات، المنظفات، المواد البلاستيكية البسيطة» فهو الأكثر تتضرراً. حيث تتجاوز فيه نسبة الأعمال المتوقفة 55,6% نسبة العاملة منها 44,4%. وهذا مؤشر خطر على وجود أزمة حادة في مستلزمات الإنتاج وإغراق للأسواق بالاستيراد.

بين الأرقام والواقع

لا تشكل المنشآت الصناعية سوى 26,18% من إجمالي عدد «المنشآت» العاملة. فالقطاع النسيجي الصناعي منكوب، وسجّل نسبة توقف 50,2%، حيث تفوق عدد المنشآت المتوقفة «5,973» على العاملة «5,913». أي إن هذه الصناعة الاستراتيجية تعاني من انهيار شبه كامل.

كما أن تسجيل منشأة «كعاملة» لا يعني بالضرورة أنها تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، أو أنها تعمل أصلاً. فالتقديرات تشير إلى أن نسبة الانحراف في أعداد المنشآت العاملة قد تصل إلى 40–50%. أي إن النسبة الحقيقية للمنشآت المنتجة فعلياً «ليست المسجلة فقط» قد لا تتجاوز 30–35%، وهي نسبة كارثية تعكس حالة شلل اقتصادي واسع.

وقد وصف لؤي النحلاوي، النائب السابق لرئيس غرفة صناعة دمشق، في تصريح «للثورة»، الأرقام «بغير المبشرة». مشيراً إلى توجه الصناعيين إلى الأردن بسبب «حوافز ضريبية ودعم طاقة وتسهيلات»، ما يفقد سورية ميزتها التنافسية.

وما ذكره النحلاوي، ليس مجرد توقف للمنشآت، بل هو انتقال دائم للقدرة الإنتاجية إلى الخارج، ما يعني خسارة نهائية للفرص التصديرية وحصة السوق المحلية لصالح المستورد.

وعرّج التقرير كذلك على أعداد المنشآت في المدن والمناطق الصناعية، حيث تشكل المنشآت العاملة في عدرا «600 منشأة» 31,4% من إجمالي عددها في مدن حسياء والشيخ نجار. فيما تعكس نسبة التوقف في الشيخ نجار، التي تتجاوز 30%، حجم الكارثة في حلب، ولا سيما أنها كانت المركز الصناعي.

غياب الصناعة التنموية

القطاعات التي يفترض أن تكون استراتيجية «كيماويات، هندسية، نسيج وغيرها» تعاني نسب توقف مرتفعة جداً. وتركز النشاط الصناعي في مدن عدرا وحسياء والشيخ نجار، مع نسب توقف متفاوتة، يعكس غياب التنمية المتوازنة. فنجاح هذه المدن مرهون باستقرار الطاقة والأمن، وأي خلل فيها يشل جزءاً كبيراً من النسيج الصناعي المركزي.

فالتقرير، في الواقع، يشير إلى أن سورية أمام أزمة إنتاج وليس أزمة تشغيل. فالأرقام تعكس «كمًّا» من الأعمال التي تصارع للبقاء– حِرَفية في مجملها ولا ينطبق عليها تسمية «منشأة»– وليس كيفاً من الصناعات القادرة على النمو والمنافسة والتصدير.

ولتحقيق أي تعافي أو استدامة، على وزارة الاقتصاد والصناعة الانتقال من مرحلة الرصد الممتدة منذ ما يزيد عن العام إلى مرحلة الفعل. وهذا يعني إعادة إقلاع حقيقية للقطاعات الصناعية المنتجة، وزيادة حصتها من الناتج المحلي، وتطوير التصدير الصناعي، وارتباط الصناعة بسلاسل إمداد محلية.

ما يتطلب أيضا إعادة هيكلة الدعم «خاصة الطاقة» بطريقة تضمن استمرارية المصانع، وإعادة النظر كذلك في السياسات الضريبية والجمركية لتكون محفزة وليست معيقة، وتحويل الحوافز إلى واقع ملموس لإيقاف النزف وحالات الإغلاق والهجرة.

وإلا ستظل الصناعة السورية تعاني من «الانتفاخ الرقمي» في السجلات، بينما واقعها هو «الضمور الفعلي»!

قرار المناقلة... ضخٌ للعمل في قطاع حيوي أم قرار «غير مدروس»؟

في السادس من شباط أصدرت الهيئة العامة للمنافذ الحدودية قراراً غيّر قواعد اللعبة في قطاع النقل والتبادل التجاري، حيث منعت دخول الشاحنات غير السورية إلى الأراضي السورية، وألزمت دول الجوار بتفريغ حمولاتها في الساحات الجمركية الحدودية ونقلها إلى شاحنات سورية.

هذا القرار، الذي بدا للوهلة الأولى تنظيمياً، وداعماً للعمالة المحلية، كشف النقاب عن إشكاليات هيكلية في قطاع النقل، وأثار جدلاً حاداً يعكس صراعاً بين منطق الحماية لقطاع متعثر، وبين متطلبات الكفاءة الاقتصادية واستقرار الأسواق.

ورغم «النوايا» الحسنة للقرار، التي أتت في جزء منها رداً على احتجاجات سائقي الشاحنات، الذين وجدوا أنفسهم خارج المنافسة، إلا أن التداعيات المباشرة كانت قاسية، وكشفت هشاشة البنية اللوجستية.

فمنذ تطبيق القرار شهدت الأسواق ارتفاعاً في الأسعار. فقد أضاف القرار حلقات جديدة لسلسلة التوريد «تفريغ، مناقلة، انتظار، رسوم». ما رفع كلفة النقل بشكل كبير؛ فوفق ما نقلته قناة «المملكة» في 23 شباط، عن ضيف الله أبو عاقلة، نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع في الأردن، ارتفعت كلفة النقل من معبر نصيب إلى دمشق إلى 1000 دولار، ما يعني زيادة إضافية تتراوح بين 500 و700 دولار، عدا الأعطال.

فيما ارتفعت تكاليف الشحن من تركيا ولبنان بنسبة 50–70%، وهذه الكلف تنتقل بالضرورة إلى المستهلك النهائي، في وقت يعاني فيه المواطن السوري من غلاء معيشي، في تعارض مباشر مع أي هدف رسمي معلن لتحقيق العدالة الاجتماعية.

أما المعابر الحدودية «نصيب، جديدة يابوس، وغيرها» تحولت إلى نقاط اختناق بسبب عدم تجهيزها لاستيعاب عمليات المناقلة الواسعة، ما أدى إلى تكدس الشاحنات إلى أيام.

وقد خلق هذا التكدس بيئة خصبة للفساد والسمسرة والاحتكار، ففي ظل النقص الحاد في عدد الشاحنات السورية الجاهزة للعمل، وازدياد الطلب عليها، ظهر «متحكمون» قادرون على فرض أسعارهم، في تعارض آخر مع مصلحة السائقين المعلنة من القرار، حيث أصبح المستفيد الأول هم الوسطاء ومكاتب التخليص وكبار المتحكمين.

خاصة وأن نسبة كبيرة جداً من شاحنات النقل متوقفة عن العمل بسبب التقادم وارتفاع تكاليف الصيانة والمحروقات، ولا سيما أن عمر الشاحنات السورية يتراوح بين 20 و30 عاماً.

فالقرار الذي يحاول ضخ جبهات عمل فوري في هذا القطاع عن طريق احتكار عملية النقل الداخلي، أثار إشكالية تحديث الأسطول قبل الحماية، أو حمايته وهو على درجة من القدم ما يُنذر بنقل مشاكل قطاع النقل إلى الاقتصاد بأكمله.

ويبدو أن قرار المناقلة هو ابن لحظة ارتجالية، ورغم ما يحمل في طيّاته من بعد اجتماعي يحاول إنصاف قطاع مهمّش، لكن أدواته تُطبّق في بيئة غير مؤهلة.

واستمرار تطبيقه بالشكل الحالي، مع تقادم الأسطول وارتفاع الكلف والاختناقات، سيتحول إلى عبء إضافي على الاقتصاد، ومصدر تضخم، وحافز للاحتكار، وستكون نتيجته النهائية إلحاق الضرر بالمستهلكين.

فالمشكلة ليست في حماية القطاع الوطني، بل في آلية هذه الحماية، وهل تراعي التوازن بين إنعاش قطاع وتدمير القدرة الشرائية لعموم السوريين.

بين منع استيراد الفروج لحماية المربي، والسماح به لحماية المستهلك... هل من رؤية؟

عادت أزمة ارتفاع أسعار الفروج لتطل برأسها في رمضان، ويتفق الجميع تقريباً «لجنة الدواجن، حماية المستهلك، المربون» على أن سبب الأزمة هو «فجوة الإنتاج» الناتجة عن خروج عدد كبير من المربين من السوق بسبب الخسائر المتكررة.

■ سلمى صلاح

هذا يعني أن الأزمة ليست وليدة شهر رمضان فقط، بل هي تراكم لسياسات أدت إلى انهيار الإنتاج المحلي، وقدرة المربي على الاستمرار. ما يعكس خللاً هيكلياً يجعل السوق حبيس أي صدمة وينفجر فجأة، وهو بالضبط ما تسببت به زيادة الطلب في رمضان!

سياسات الاستيراد ... بين الإنعاش والإرباك

صدر في 28 شباط قراران متعارضان ظاهريا، أولهما هو إيقاف استيراد الفروج المجمد، والثاني هو السماح باستيراد فروج الريش، خلال رمضان فقط، وهو ما اعتبره المربون «صدمة وخيبة أمل».

هذا النوع من القرارات «الآنية» و«المؤقتة» يبدو تجسيداً للارتجال في السياسات الاقتصادية.

القرار، مثلاً، لم يضع سقوفاً للاستيراد، مما يترك الباب مفتوحاً أمام المستوردين لاستيراد كميات غير محددة. وهذا يخلق حالة من عدم اليقين لدى المربي المحلي؛ فهل سيغرق السوق بالمجمد بعد رمضان؟ ويسمح للمستوردين بالتحكم بالسوق؟

حيث يبدو أن القرارات تهدف إلى «إخماد الحرائق» الآنية، من دون معالجة السبب.

مبادرة لجنة الدواجن حلٌّ أم هروب للأمام؟

من ناحية تعترف مبادرة لجنة تربية الدواجن بأنه بتحديد سعر أقصى للكيلو الحي «24 ألف ليرة» بوجود خلل في السوق، وتحاول خلق نوع من الاستقرار.

ولكن من ناحية أخرى، تتجاهل هذه المبادرة أن السعر النهائي للمستهلك لا يتحدد بالسعر الحي فقط. فتكاليف النقل، والذبح، والأعلاف، والطبابة، والتبريد لا تزال مرتفعة. ما يفسر انعدام تأثير المبادرة على سعر الفروج في الأسواق– رغم نفي اللجنة لذلك– فقد تجاوز سعر الكيلو المنظف 44 ألف ليرة، وسعر الشرحات 55 ألف، والفخذ 36 ألف، مع تفاوت الأسعار بين منطقة وأخرى.

الفجوة بين المنتج والمستهلك أين تذهب؟

يثير الفرق بين سعر الفروج الحي وسعر الفروج المنظف على سبيل المثال، تساؤلات كبيرة حول هامش الربح في حلقات الوساطة. وتعكس هذه الفجوة مشكلة هيكلية في سلسلة التوزيع. فالتكاليف التشغيلية «تبريد ونقل ومحروقات» هي عامل رئيسي في ارتفاع تكاليف الإنتاج. لكنها تسمح أيضا بهامش من المضاربة والاحتكار، وهو ما أشار إليه مدير حماية المستهلك، أحمد الشوا، في تصريح «للثورة السورية» في 1 آذار، حيث تم ضبط نحو 400 طن مخزنة في البرادات، و120 طنا في حالات منفصلة.

تفاؤلٌ في واقع معقد

أشار رئيس اللجنة نزار سعد الدين، في تصريح «للوطن» في 27 شباط، إلى أن الأسعار ستنخفض بنسبة 20% بعد 20 رمضان مع دخول أفواج إنتاجية جديدة، إلا أن هذا التوقع مبني على افتراض أن دورة الإنتاج الجديدة ستكون كبيرة بما يكفي لتغطية الطلب، وأن المربين الذين خرجوا من السوق عادوا إليه فعلاً.

فيما تحتاج العودة إلى السوق تأكدا من استمرارية تحسن الأسعار، ودعما حقيقي لمدخلات الإنتاج، وهو أمر غير مضمون في ظل سياسات الاستيراد المتقلبة.

تخبطٌ باتجاه الحل ربما!

يعاني القطاع من غياب سياسة وطنية واضحة ومستدامة. وهو قطاع يفترض أن يكون تصديريا ويغطي السوق المحلية، لكنه تحول إلى ساحة تجارب.

فلا استقرار في تكاليف الإنتاج ... ولا استقرار في سياسة الاستيراد ... ولا استقرار في سلسلة التسويق ... ولا حماية حقيقية للمستهلك.

فقرارات «حماية المستهلك» تأتي بعد فوات الأوان، أو أنها عاجزة أمام ارتفاع التكاليف متعددة المستويات. والنتيجة هي أن المواطن يدفع ثمنا باهظا لسلعة أساسية، والمربي يعيش على حافة الخروج من السوق، والتاجر والمستورد والوسيط هم أكبر المستفيدين من هذه الفوضى.

ويبدو أن السياسة الحالية هي سياسة «إدارة الأزمة» بشكل يومي، وليست سياسة «لحل الأزمة» بشكل جذري.

المشافي الخاصة تشكو الضريبة... مؤشرٌ جديد على ضرورة استعادة الدور الحيوي للقطاع العام

في خضم الأزمة الخانقة التي يعيشها القطاع العام الصحي، أثارت الضريبة المفروضة على المشافي الخاصة في دمشق وريفها اعتراضات من قبل أصحابها، والبالغة 150 ألف ليرة يومياً على السرير، سواء كان السرير مشغولاً أم لا.

■ سارة جمال

إلا أن هذا الجدل الحاصل يُخفي واقعاً أكثر قسوة، يتمثل في استغلال حاجة الناس الماسة للعلاج في ظل الانهيار المتواصل للقطاع الصحي العام.

فبينما يتذرع أصحاب المشافي بتكاليف تشغيلية يومية «طاقة، ورواتب، ونفايات» تصل إلى 200 ألف ليرة لكل سرير، تشير شهادات بعض المرضى إلى أن ما يدفعونه يومياً للإقامة في المشفى لا يقل عن 600 ألف ليرة، وأن أسعار العمليات الجراحية كالديسك مثلا تبلغ 5000 دولار.

وهو فارق يعكس هوامش ربح عالية تقوّم بالدولار، بينما تُدفع الرواتب والضرائب بالليرة المنهارة. وهنا تتجلى سياسة «تسعير الدولار» التي تحمي أرباح القطاع الخاص على حساب القدرة الشرائية للسوريين، في ظل غياب رقابة حقيقية من سلطة تتحمل وحدها مسؤولية تعطيل دور الدولة.

استغلالٌ مزدوج

اللافت أن هذه المشافي تستهدف فئة الميسورين والمغتربين، متجاهلة أن شريحة واسعة من محدودي الدخل والمفقرين يُدفعون قسراً نحوها بعد أن تحولت المشافي العامة إلى كيانات مشلولة بسبب سياسات أنهكتها وهمّشتها.

وهنا يتحول المشفى الخاص من مزود خدمة إلى أداة لتعميق الفقر؛ فالمريض الذي لا يمتلك خياراً سوى اللجوء إلى الخاص يُجبر على دفع الملايين من مدخراته، أو الاقتراض، في مشهد يختزل كيف تحولت الخدمة الصحية من حق إلى سلعة باهظة الثمن.

ليست الضريبة وحدها!

لكن المشكلة ليست في وجود القطاع الخاص بحد ذاته، بل في سياسات جعلت من هذا القطاع بديلاً عن الدولة، بل ومحابية له على حساب المواطن.

فبدلاً من إعادة بناء القطاع العام الصحي ليكون ملاذاً آمناً، تُبقي السياسات الحالية على الخدمة العامة مهترئة، مما يخلق سوقاً للمشافي الخاصة تسمح لها بفرض أسعار تعسفية.

وتصبح المطالبة بمراجعة الضريبة ليست أكثر من ذريعة لتخفيف الأعباء عن مستثمرين يحققون أرباحاً، بينما تتحمل وزارة الصحة والحكومة المسؤولية الكاملة عن استمرار انهيار القطاع العام الصحي، وضرورة العمل فوراً على إعادة هيكلته وتجهيزه ليكون قادراً على استيعاب جميع المرضى مجاناً أو بكلف رمزية.

والأهم هو إنهاء سياسة محاباة القطاع الخاص التي تمثلت لعقود في فتح المجال له من دون رقابة، بينما يُترك القطاع العام للفساد وسوء الإدارة.

فعودة الخدمات العامة لمصلحة الناس ليست خياراً، بل ضرورة وطنية لإنهاء أشكال الاستغلال كافة. والسلطة اليوم أمام اختبار حقيقي؛ إما أن تتحمل مسؤوليتها في إعادة بناء قطاع عام صحي قوي يعيد الاعتبار لحق المواطن بالعلاج، أو تبقى شريكاً في تعميق معاناة السوريين عبر تركهم فريسة لجشع القطاع الخاص.

سورية تحت القصف الاقتصادي الأمريكي

منذ أن اندلعت شرارة الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» ضد إيران بداية الشهر الحالي، ظهرت لدى بعض الأوساط السورية حالة من التشفي والشماتة السياسية. من الناحية الإنسانية والنفسية، يمكن فهم أسباب هذه المشاعر وتفهم جذورها العميقة، لكن يجب علينا أن نفصل تماماً بين العاطفة المفهومة وبين المصلحة الوطنية العليا والواقع الجيوسياسي والاقتصادي المعقد. حيث أن الدول لا تبنى ولا تتعافى بالركون إلى الانفعالات اللحظية أو التشفي بانهيار الآخرين، خاصة عندما تكون الجغرافيا السياسية والاقتصادية متشابكة إلى حد لا يمكن فكه إطلاقاً. لهذا، فإن الواجب الوطني اليوم يحتم علينا وضع مصلحة الشعب السوري أولاً، بعيداً عن أي حسابات ضيقة. وهذا بدوره يتطلب قراءة المشهد بعقل بارد، وإدراك أن النيران التي تشتعل في الإقليم لن تتوقف تأثيراتها عند حدود الجوار، بل إن ألسنة لهبها الاقتصادية تهدد جدياً بحرق أي أمل في التعافي السوري، وهو ما يضعنا أمام تحديات وجودية لا تحتمل ترف المراهقات السياسية.

■ أحمد الرز

ثمة وهم خطير تروج له بعض النخب ضيقة الأفق في سورية اليوم، وهو أن البلاد في مأمن من ارتدادات الصراع الإقليمي المشتعل. وتحاول هذه النخب الاستفادة من حالة الفوضى الإقليمية لتعزيز مكاسبها الاقتصادية والسياسية، موهمة الشارع السوري بأن سورية ستخرج سالمة من الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» على إيران، بل وستخرج مستفيدة من الإضعاف المفترض الذي ستتعرض له طهران. ولا يعدو هذا الخطاب كونه تضليلاً متعمداً وهروباً من مواجهة الاستحقاقات الحقيقية التي تفرضها المرحلة اليوم.

الاقتصاد السوري، الذي من المفترض نظرياً أنه بدأ يلتقط أنفاسه الأولى في عام 2026 محاولاً التعافي من دمار هائل، هو اقتصاد هش للغاية ومكشوف بالكامل على الصدمات الخارجية. والارتباط الوثيق لأسواق الطاقة العالمية، وسلاسل التوريد، ومناخ الاستثمار الإقليمي ببعضها البعض، يجعل من المستحيل على سورية أن تغلق أبوابها وتنجو من العاصفة. حيث تمس هذه الحرب الإقليمية بشكل مباشر وتفصيلي الحياة اليومية لكل مواطن سوري، من تكلفة رغيف الخبز إلى توفر الكهرباء والدواء، متجاوزة بذلك كل الخلافات الأيديولوجية والانتماءات السياسية، لتضع الجميع – في المحافظات السورية كلها – أمام واقع اقتصادي قاس يتطلب حلولاً وطنية جذرية لا شعارات زائفة.

عندما يرتفع سعر برميل النفط عالمياً كما يحصل الآن فإن فاتورة الاستيراد السورية سترتفع بشكل كبير أيضاً

الأثر الاقتصادي المباشر: الطاقة والتضخم وسلاسل التوريد

لفهم حجم الكارثة التي يمكن أن تحل بالاقتصاد السوري جراء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، يجب أن ننظر بتمعن إلى الأرقام والمعطيات الواقعية التي تحكم اقتصادنا في عام 2026. إذ يقف الاقتصاد السوري اليوم على أرضية شديدة الهشاشة، وحتى لو سلمنا جدلاً بصحة التقارير «المتفائلة» التي أصدرها صندوق النقد الدولي والبنك المركزي السوري حول «بدء التعافي» البطيء، إلا أن هذا التعافي المزعوم مرتبط شرطياً بالاستقرار الإقليمي.

أولى وأخطر الضربات التي يتلقاها الاقتصاد السوري جراء هذه الحرب هي صدمة الطاقة. فسورية اليوم ليست بلداً مصدراً للنفط. وفي أفضل الحالات والسيناريوهات التي يسوقها البعض، فإن الإنتاج المحلي من النفط يلامس عتبة 40 إلى 80 ألف برميل يومياً، في حين أن الاحتياج الفعلي لتشغيل عجلة الاقتصاد، وتأمين الكهرباء، وتدفئة المنازل، وتشغيل المصانع يتجاوز هذه الأرقام بكثير ما يعني أن سورية دولة مستوردة صافية لمصادر الطاقة.

أي حرب تندلع في الإقليم وتستهدف البنى التحتية لدوله، وتعرقل الملاحة ستؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية. وعندما يرتفع سعر برميل النفط عالمياً كما يحصل الآن، فإن فاتورة الاستيراد السورية سترتفع بشكل كبير أيضاً. ومع الأخذ بالاعتبار أن سياسات الاستيراد المنفلت التي اتخذتها السلطة الحالية قد استنزفت إلى حد كبير القطع الأجنبي الموجود في البلاد، فإن قدرة الدولة على تحمل ارتفاع تكلفة الاستيراد ستكون محدودة إن لم نقل إنها شبه معدومة، ما يعني تحميل المواطن السوري التكلفة كاملة لهذا الارتفاع.

إن ارتفاع أسعار حوامل لا يعني فقط زيادة تكلفة تعبئة وقود السيارات كما يتخيل البعض، بل هو شريان الحياة لكل قطاعات الاقتصاد. من تكلفة الإنتاج الزراعي، إلى تشغيل مضخات المياه للري والشرب، إلى نقل المحاصيل من الأرياف إلى المدن، إلى تشغيل خطوط إنتاج الخبز والمواد الغذائية، جميعها مرتبطة بشكل عضوي بسعر الوقود. وسيجد المواطن السوري أياً كانت منطقته أن القوة الشرائية لدخله تتبخر أمام عينيه. وستشهد الأسعار قفزات مضاعفة، وسيعود شبح الجوع ليخيم على ملايين العائلات التي كانت تأمل في أن عام 2026 سيحمل لها بداية الاستقرار المعيشي.

قدرت المؤسسات الدولية احتياجات سورية لإعادة الإعمار بمئات مليارات الدولارات، وهناك آمال معقودة من جانب السلطة الحالية على استقطاب استثمارات أجنبية في السنوات القادمة. لكن رأس المال بطبيعته جبان. ولا يمكن لأي مستثمر محلي أو أجنبي أن يضخ أمواله في بناء مصانع أو بنى تحتية في بلد يقع في قلب منطقة تحترق وتدور فيها حرب إقليمية طاحنة.

لهذا كله، فإن فرح البعض بهزيمة مفترضة لخصم سياسي لن يطعم جائعاً ولن يبني مدرسة ولن يشغل مستشفى. يجب أن يدرك السوريون أن جزءاً من فاتورة هذه الحرب ستدفع من جيوبهم ومن مستقبل أبنائهم، وأن الاقتصاد السوري لا يملك رفاهية تلقي صدمة إقليمية بهذا الحجم، ما يضع الجميع أمام استحقاقات كبرى.

«الإسرائيلي»: هل «نخرج سالمين»؟

وهم «الملاذ الآمن» وتغول نخب الفساد الكبير

في كل أزمة إقليمية أو محلية، تبرز إلى السطح فئة من المنتفعين الذين يقتاتون على الأزمات ويعتاشون على دماء الشعوب وقوتها. في سورية، تشكلت عبر سنوات الصراع نخب اقتصادية اعتاشت على الفساد، لا يهمها سوى مراكمة الثروات واحتكار الأسواق. هذه النخب هي ذاتها التي تروج اليوم لوهم الملاذ الآمن، محاولة إقناع السوريين بأن البلاد قادرة على النأي بنفسها عن تداعيات الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» على إيران. والغاية من هذا التضليل هي تخدير الشعب تمهيداً لعملية نهب جديدة وممنهجة.

بكلام آخر، بمجرد أن تتعطل سلاسل التوريد الإقليمية وترتفع تكاليف الشحن والتأمين بسبب العمليات العسكرية، ستسارع هذه النخب الفاسدة التي تسيطر فعلياً على عمليات الاستيراد إلى احتكار السلع الأساسية والضرورية. وسوف تستخدم ذريعة الحرب الإقليمية لرفع الأسعار بأضعاف التكلفة الحقيقية، محققة هوامش ربح خيالية من خلال خلق ندرة مصطنعة في الأسواق لابتزاز المواطن السوري. وبينما ينشغل البعض بالتحليلات السياسية والتشفي، تكون هذه النخب قد أفرغت جيوب السوريين وسرقت مدخراتهم القليلة المتبقية.

كانت بعض التوقعات الاقتصادية لعام 2025 و2026 تشير إلى أن العودة التدريجية المفترضة للاجئين ستساهم في إنعاش السوق المحلية ودعم الكتلة النقدية. لكن حرباً إقليمية واسعة النطاق ستبعث برسالة معاكسة تماماً. وبدلاً من أن نشهد عودة للاجئين، قد نشهد موجات نزوح جديدة هرباً من التداعيات الاقتصادية القاسية. فوق ذلك وربما هو الأهم، فإن السوريين المغتربين «ولا سيما في دول الخليج وأوروبا» الذين يشكلون شريان الحياة لعائلاتهم في الداخل عبر الحوالات المالية، سيتأثرون بدورهم بالركود الاقتصادي العالمي الذي ستسببه أزمة الطاقة، مما يعني تراجع حجم الحوالات التي يعتمد عليها ملايين السوريين للبقاء على قيد الحياة.

المؤتمر الوطني العام: الآن أكثر من أي وقت مضى

أمام هذه التحديات الوجودية، والاقتصاد المهدد بالانهيار جراء العواصف الإقليمية، وتغول النخب الفاسدة التي تنتظر الانقضاض على ما تبقى من مقدرات، تقف سورية على مفترق طرق تاريخي. حيث الاستمرار في حالة التشظي والانقسام، أو المراهنة على التغيرات الإقليمية والتدخلات الخارجية لتصفية الحسابات، لن يؤدي إلا إلى المزيد من التهديدات لسورية ووجودها. والخيار الوحيد، العقلاني والوطني، الذي يمكن أن يحصن الداخل السوري وينقذ البلاد من هذه الهاوية هو التوجه الفوري والصادق نحو عقد المؤتمر الوطني العام والشامل وكامل الصلاحيات.

لا نتحدث هنا عن مؤتمرات شكلية لتقاسم الحصص وتوزيع المناصب بين النخب السياسية وأمراء الحرب الجدد، بل عن مؤتمر تأسيسي حقيقي يمثل جميع الأطياف السياسية والاجتماعية للشعب السوري. يجب أن يمتلك هذا المؤتمر صلاحيات كاملة لرسم مستقبل البلاد. وفي ظل أزمة إقليمية كبرى كالحرب على إيران، يجب أن يبدأ أصحاب القرار السياسي في سورية فوراً بخطة طوارئ اقتصادية معلنة، تحمي السوريين وتضمن إغلاق الباب أمام النخب الفاسدة التي تستثمر في الأزمات.

الذهاب إلى عقد مؤتمر وطني عام شامل وكامل الصلاحيات في ظل هذه الظروف الإقليمية المتفجرة، يتجاوز كونه مجرد آلية لفض النزاعات السياسية أو توزيع الحصص بين الفرقاء، بل هو في جوهره عملية إنقاذ لوجود الدولة السورية. ففي الوقت الذي تريد فيه الولايات المتحدة و«إسرائيل» إعادة رسم خرائط النفوذ بالحديد والنار، تجد سورية نفسها في مهب الريح إذا بقيت في وضعها الهش الحالي. وهذا المؤتمر هو الخطوة الأولى لبقاء سورية كدولة موحدة جغرافياً وسياسياً يستطيع أبناؤها الجلوس حول طاولة واحدة، لا لإدارة الأزمة، بل لإنهاء مسبباتها. والذهاب نحو هذا الخيار الوطني هو الخط الفاصل بين استعادة سورية لذاتها وبين الإبقاء عليها مساحة هشة ستكون الأكثر تضرراً من تبعات الحرب الإقليمية ومطامع النخب الفاسدة في الداخل.

يجب أن يبدأ أصحاب القرار فوراً بخطة طوارئ اقتصادية معلنة تحمي السوريين وتضمن إغلاق الباب أمام النخب الفاسدة

كيف تسبب تقرير «افتراضي تخيّلي»

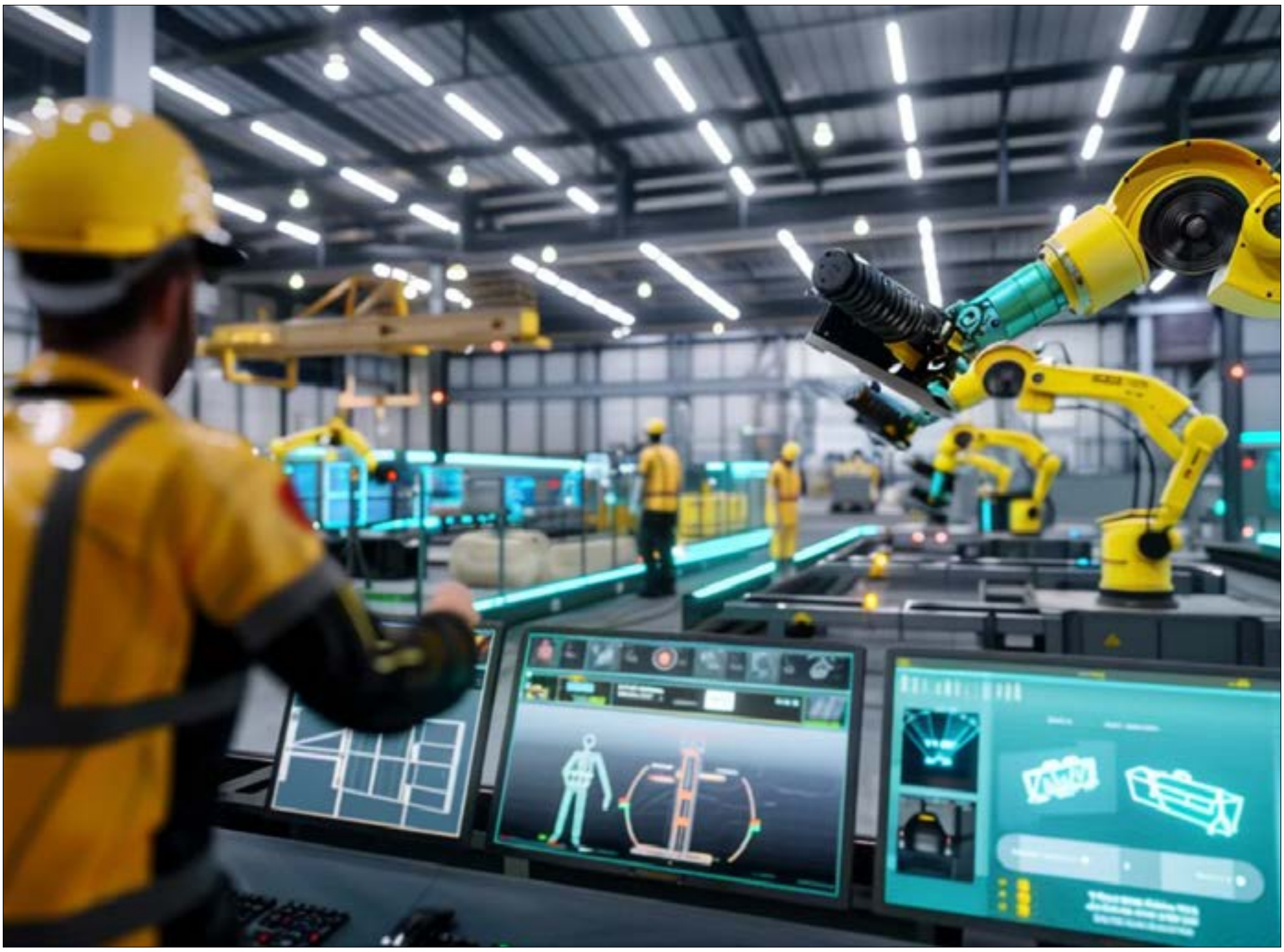

في سوقٍ تُهيمن عليه أسهم التكنولوجيا، كان الناس في الأصل يشعرون بالقلق وعدم الاطمئنان تجاه آفاق الذكاء الاصطناعي. وأي حركة بسيطة في الرياح يمكن أن تثير تقلبات عنيفة. لكن ربما لا يوجد ما يوضح حساسية السوق أكثر من هذه الحادثة: بحسب ما ذكرته صحيفة «وول ستريت جورنال» في 23 شباط، شهد مؤشر داو جونز هذا الأسبوع هبوطاً حاداً بلغ 800 نقطة. وكان أحد الأسباب لذلك في الواقع «فرضية تخيّلية» مكوّنة من 7000 كلمة.

■ بقلم: مرقب العقل

هذا التقرير جاء من مؤسسة الأبحاث المستقلة Citrini Research. وما إن نُشر حتى انتشر بسرعة على نطاق واسع، وضرب مباشرة أحدث مخاوف السوق بشأن الذكاء الاصطناعي. يرسم التقرير مستقبلاً قاتماً: التحول التكنولوجي يُطلق «سباقاً نحو القاع» في وظائف المعرفة لدى الموظفين ذوي الياقات البيضاء. ويطفو سؤال كبير وأساسي إلى السطح: إذا كان الذكاء الاصطناعي جيداً للاقتصاد أكثر مما ينبغي، حتى يصبح في النهاية خبراً سيئاً، فماذا سيحدث؟ ستقترب «أزمة ذكاء عالمية».

هذه المذكرة الاقتصادية الكلية، التي تقول: إنها كُتبت بتاريخ «30 حزيران 2028»، تمثل دفعاً لهذا السؤال إلى أقصى حد ممكن. إنها تجربة فكرية، ومحورها مفارقة عميقة: إذا تحققت جميع التوقعات المتفائلة بشأن الذكاء الاصطناعي، وانفجرت إنتاجية الذكاء الاصطناعي بشكل أسّي، فإن اقتصادا يتمحور حول العمل البشري قد لا يستقبل ذلك كنعمة، بل كانهيار انكماشي غير مسبوق.

وبدلاً من أن تكون تنبؤاً، فهي أقرب إلى عملية نمذجة. إنها تحاول استكشاف احتمال، غالباً ما يتم تجاهله في السرديات السائدة: أن الذكاء الاصطناعي قد لا يجلب «التدمير الخلاق» الذي يعقبه تجدد، بل دوامة سلبية ذاتية التعزيز لا تمتلك فرامل طبيعية.

اندفاع بثلاث مراحل

ينظر التقرير من منظور «حزيران 2028» إلى الوراء، ويفكك مسار انهيار الاقتصاد الأمريكي خلال العامين الماضيين طبقة بعد طبقة. تبدو هذه الأزمة كأنها صاروخ بثلاث مراحل، حيث تدفع كل مرحلة النظام إلى هاوية أعمق.

المرحلة الأولى: هي مرحلة «وهم الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي الشبح»، وتمتد تقريباً من نهاية 2025 إلى نهاية 2026. كانت نقطة الانفجار في أواخر 2025. فقد حققت أدوات البرمجة المعتمدة على الوسطاء الأذكياء قفزة نوعية. أصبح بإمكان مُطوّر عادي- وبمساعدة الذكاء الاصطناعي- أن يعيد خلال بضعة أسابيع بناء الوظائف الأساسية لمنتج SaaS متوسط الحجم «في عالم الاقتصاد الرقمي ظهرت طريقة غريبة وذكية لبيع البرمجيات. بدلاً من أن تشتري البرنامج مرة واحدة وتثبّته على حاسوبك، تقوم باستئجاره عبر الإنترنت. هذه الفكرة هي جوهر ما يسمّى SaaS».

> **غالباً ما يتم تجاهله في السرديات السائدة أن الذكاء الاصطناعي قد لا يجلب «التدمير الخلاق» الذي يعقبه تجدد بل دوامة سلبية ذاتية التعزيز لا تمتلك فرامل طبيعية**

بدأ أساس صناعة SaaS يهتز. لم يستطع مدراء المعلومات في الشركات منع أنفسهم من طرح سؤال: «لماذا لا نزال ندفع 500 ألف دولار سنوياً لشراء ترخيص؟ أليس بإمكان فريقنا الداخلي أن يصنعه باستخدام الذكاء الاصطناعي خلال بضعة أشهر؟»، وهكذا بدأت آلية الانتقال.

بدءاً بأثرى 500 شركة، وصولاً إلى الشركات الناشئة، اتخذت جميع الشركات قراراً بدا في ذلك الوقت «عقلانياً» للغاية: تسريح الموظفين، واستثمار الرواتب التي تم توفيرها في الذكاء الاصطناعي. شركة ServiceNow مثال نموذجي. فلكي تتعامل مع صدمة الذكاء الاصطناعي، أصبحت نفسها «متبنية متطرفة» للذكاء الاصطناعي: سرّحت 15% من الموظفين، واستخدمت الأموال الموفّرة لشراء أدوات ذكاء اصطناعي، يمكنها أن تحل محل المزيد من العمل البشري.

لكن السوق أساء قراءة هذه الإشارات تماماً. في أوائل 2026 كانت تسريحات الموظفين من أصحاب الياقات البيضاء قد بدأت، لكن سوق الأسهم «حيث اقترب مؤشر S&P من 8000 نقطة، وتجاوز مؤشر ناسداك 30000 نقطة» وأرباح الشركات «التي ارتفعت بسبب خفض التكاليف» سجلت مستويات قياسية جديدة. تعامل السوق مع الذكاء الاصطناعي باعتباره مضخماً للأرباح، وتجاهل تماماً الانهيار الصامت الذي كان يحدث في جانب الطلب.

ابتكر الاقتصاديون مصطلحاً جديداً: «الناتج المحلي الإجمالي الشبح». تُظهر بيانات الناتج المحلي الإجمالي، أن الإنتاج المدفوع بعناقيد الذكاء الاصطناعي ينمو بقوة، لكن هذه الثروة لم تتدفق إلى العمال، بل دخلت بالكامل في جيوب «مالكي القدرة الحاسوبية». الإنتاج موجود إحصائياً، لكنه في الدورة الاقتصادية الحقيقية التي تتمحور حول البشر أصبح «شبحياً». بدأت سرعة دوران النقود تتباطأ، لأن الآلات لا تستهلك. وهذه حقيقة غير مريحة.

المرحلة الثانية: هي مرحلة «انصهار طبقة الوسطاء ودوامة الاستبدال الذكي»، وتمتد من نهاية 2026 حتى نهاية 2027. بدأ الانهيار ينتشر من قطاع التكنولوجيا إلى كامل الاقتصاد. بحلول أوائل عام 2027 «وفقاً للتقرير التنبؤي» أصبح وكيل الذكاء الاصطناعي هو الوكيل الافتراضي للمستهلكين، وبدأ «عصر الاحتكاك الصفري» فجأة.

مقارنة الأسعار أثناء التسوق، وإدارة الاشتراكات، وحجز السفر، وتجديد التأمين... تولى الذكاء الاصطناعي جميع القرارات الاستهلاكية التي كانت تقوم على «محدودية الإنسان» «مثل: ضيق الوقت، أو الكسل، أو الاعتياد على علامة تجارية».

كانت شركات مثل: DoorDash وUber أول من سقط، لأنها كانت تعيش على ما يمكن تسميته «قصور العادة الناتج عن وجود التطبيق على الشاشة الرئيسية». وكيل الذكاء الاصطناعي لا يملك «عادات». فهو يقارن الأسعار بين جميع المنصات في الوقت الحقيقي، ويختار بهدوء الحل الأمثل. نموذج «التجديد التلقائي السلبي» الذي تعتمد عليه الفنادق وشركات التأمين وبطاقات الائتمان للبقاء تم إنهاؤه بلا رحمة بواسطة الذكاء

في انهيار الأسواق؟

الاصطناعي.

والأكثر انقلاباً، أن وكلاء الذكاء الاصطناعي عندما يجرون معاملات من آلة إلى آلة، فإنهم يتجنبون عمداً رسوم بطاقات الائتمان البالغة 2 إلى 3%، ويتحولون إلى استخدام العملات المستقرة على شبكات البلوك تشين، مثل: Solana لإجراء تسوية فورية تقريباً بتكلفة تقترب من الصفر. شركات، مثل: Visa و Mastercard، التي بنيت نماذج أعمالها على «ضريبة الاحتكاك «تعبير اقتصادي يستخدم لوصف الأرباح التي تحققها الشركات بسبب وجود احتكاك أو عوائق في السوق يتم تجاوزها من خلالها»، تعرضت نماذجها التجارية إلى ضربة من الجذور.

لكن الأخطر من هذه الصدمات القطاعية، هو آلية اقتصادية كلية تغطي الاقتصاد بأكمله، يسميها التقرير «دوامة الاستبدال الذكي». إنها حلقة تغذية راجعة سلبية ذاتية التعزيز: تحسن قدرات الذكاء الاصطناعي، فتحتاج الشركات إلى عدد أقل من البشر، فتزداد تسريحات الموظفين من أصحاب الدخل المرتفع، فينخفض استهلاك هؤلاء الذين فقدوا وظائفهم بشكل حاد، فتنخفض إيرادات الشركات الموجهة للمستهلكين، وتتعرض هوامش أرباحها للضغط، ومن أجل حماية الأرباح، تستثمر هذه الشركات بشكل أكثر كثافة في الذكاء الاصطناعي

وتقلص العمالة، وهذا بدوره يدفع قدرات الذكاء الاصطناعي إلى التحسن أكثر.

تكمن خطورة هذه الحلقة في أنها لا تمتلك فرامل طبيعية. فهي ليست مدفوعة بعوامل دورية مثل: الائتمان، أو المخزون، بل بقوة بنيوية تتمثل في التحسن الأسّي لقدرات الذكاء الاصطناعي. الأموال التي يتم توفيرها في كل جولة من التسريحات تستخدم مباشرة لشراء قدرة ذكاء اصطناعي يمكنها أن تتسبب في الجولة التالية من التسريحات.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة «انفجار المخاطر النظامية وتصفية علاوة الذكاء»، وتمتد من نهاية 2027 حتى منتصف 2028. عندما انتقلت الدوامة السلبية من الاقتصاد الحقيقي إلى الأسواق المالية، انفجرت الأزمة النظامية بالكامل. خلال السنوات العشر السابقة توسع سوق الائتمان الخاص إلى 2,5 تريليون دولار، وتم ضخ كميات هائلة من الأموال في شركات SaaS وشركات التكنولوجيا. وعندما لم تعد الإيرادات المتكررة لهذه الشركات «متكررة» بسبب المنافسة التي فرضها الذكاء الاصطناعي، جاءت موجة تعثر الديون، مثل تسونامي.

أصبحت Zendesk هي الحدث الرمزي الذي يمثل المسألة. في عام 2022 استحوذت شركتا الاستثمار الخاص Hellman & Friedman وPermira على Zendesk مقابل 10,2 مليارات دولار. تضمنت الصفقة 5 مليارات دولار من القروض المباشرة. وكانت هذه أكبر صفقة تمويل في التاريخ تعتمد على «ARR الإيرادات السنوية المتكررة» كضمان. وقد قدم

القرض تحالف من المؤسسات الكبرى، مثل: Blackstone وApollo وBlue Owl وHPS. كانت البنية التمويلية كلها مبنية على فرضية أساسية: أن الإيراد السنوي المتكرر لدى Zendesk سيبقى «متكرراً»، أي أن العملاء سيواصلون تجديد الاشتراكات. وبالنظر إلى أن تقييم الصفقة وصل إلى 25 ضعف «EBITDA الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء»، فإن هذا المستوى المرتفع من الرافعة المالية لم يكن يبدو معقولاً إلا إذا استمر الإيراد النموي المتكرر في النمو. لكن بحلول منتصف عام 2027 أصبح نظام أتمتة خدمة العملاء المدفوع بالذكاء الاصطناعي قد نضج. أصبح وكيل الذكاء الاصطناعي قادراً على معالجة استفسارات العملاء بشكل مستقل، وحل المشكلات مباشرة دون الحاجة إلى إنشاء تذاكر دعم. وهذا يعني أن جوهر عمل Zendesk «نظام التذاكر، التوجيه، إدارة تفاعل موظفي خدمة العملاء» يتم تجاوزه بالكامل.

لم تعد الشركات بحاجة إلى منصة Zendesk لإدارة موظفي خدمة العملاء، لأن الذكاء الاصطناعي أصبح يقوم بالعمل كله بنفسه. لم يعد الإيراد السنوي المتكرر «متكرراً»، بل أصبح مجرد «إيرادات لم تضع بعد». انهار الأساس الذي يقوم عليه نموذَج العمل.

بسبب التدهور المستمر في الإيراد السنوي المتكرر لم تعد Zendesk قادرة على الوفاء بشروط ديونها. تم تخفيض قيمة القرض البالغ 5 مليارات دولار إلى 58% من قيمته الاسمية، وأصبح ذلك أكبر تعثر في تاريخ قروض البرمجيات. ما إن انتشر الخبر حتى طرحت جميع أقسام الاستثمار الائتماني السؤال نفسه: ما الشركات الأخرى التي تواجه صدمة بنيوية سببها الذكاء الاصطناعي، ولكن يتم تمويهها على أنها مجرد مشكلة دورية؟

كان السوق يعتقد بسذاجة أن بنية «رأس المال الدائم» في الائتمان الخاص قادرة على تحمل الصدمات. لكن التقرير كشف حقيقة مذهلة: شركات إدارة الأصول البديلة الكبرى اشترت شركات التأمين، واستخدمت أموال معاشات التقاعد السنوية للأسر الأمريكية العادية للاستثمار في هذه القروض الخاصة عالية المخاطر، مما خلق آلة دائمة لـ«الرسوم فوق الرسوم».

عندما تبدأ الأصول الأساسية في التعثر، تواجه شركات التأمين ضغطاً من الجهات التنظيمية فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، وتضطر إلى بيع الأصول، أو البحث عن أموال جديدة. ما يسمى «رأس المال الدائم» هو في الواقع مدخرات التقاعد لأسر «الشارع الرئيسي» الأمريكية.

سلسلة العلاقات المتشابكة هذه، التي بنيت على الرهان على «نمو إنتاجية الموظفين ذوي الياقات البيضاء»، انهارت بالكامل عند أول اختبار حقيقي للضغط. لكن الصدمة الأكثر عنفاً حدثت في أساس الاقتصاد الأمريكي نفسه: سوق الرهن العقاري السكني الذي تبلغ قيمته 13 تريليون دولار. والمشكلة لم تكن في القروض عالية المخاطر، بل في القروض التي كانت تعتبر «ممتازة»!

المقترضون الذين لديهم درجة ائتمان مرتفع، ودفعة أولى بنسبة 20%، ودخل مستقر، هؤلاء «المقترضون الممتازون» تم إضعاف قدرتهم على الكسب بشكل دائم وبنيوي، بسبب الذكاء الاصطناعي. على عكس عام 2008، عندما كانت القروض سيئة منذ اليوم الذي تم فيه إصدارها، فإن قروض عام 2028 كانت جيدة عندما مُنحت. لكن «العالم تغيّر بعد أن اقترضوا المال». التوقعات المستقبلية للدخل التي كانوا يعتمدون عليها لسداد قروض لمدة 30 سنة تبخرت.

يشير التقرير بحدة إلى أن الأدوات التقليدية للاحتياطي الفيدرالي، مثل: خفض أسعار الفائدة أو التيسير الكمي، يمكنها معالجة الظروف المالية، لكنها لا تستطيع حل المشكلة الأساسية لمحرك الاقتصاد الحقيقي: وكيل Claude للذكاء الاصطناعي الذي يكلف 200 دولار شهرياً فقط يمكنه إنجاز العمل الذي كان يقوم به مدير منتج يتقاضى 180 ألف دولار سنوياً. الأدوات السياسية لا تصل إلى جوهر المشكلة، ولذلك لا يمكن إيقاف الانهيار النظامي.

الانقلاب على المسلمات التقليدية

إن عمق هذا التقرير لا يكمن في أنه يصف أزمة فحسب، بل في أنه يقوم بشكل منهجي بتفكيك وتحدّ لعدد من المسلمات الراسخة في علم الاقتصاد وعلم الاستثمار.

أولاً: يقلب التقرير رأساً على عقب الاعتقاد المتفائل الذي رافق الثورة الصناعية والقائل: إن «البطالة التكنولوجية مؤقتة». يعترف التقرير بأن الثورات التكنولوجية خلال المئتي سنة الماضية خلقت بالفعل وظائف أكثر مما دمرت. لكن النقطة الحاسمة هي أن تلك الوظائف الجديدة كانت ما تزال تتطلب «بشراً» للقيام بها. أما الذكاء الاصطناعي فهو أول شكل من أشكال الذكاء العام في التاريخ يمكنه استبدال «الإنسان نفسه» في العمل المعرفي. المبرمج الذي تم تسريحه لا يستطيع ببساطة الانتقال إلى وظيفة «إدارة الذكاء الاصطناعي»، لأن الذكاء الاصطناعي يستطيع إدارة نفسه. الوظائف الجديدة التي يخلقها الذكاء الاصطناعي ليست قليلة العدد فحسب، بل إن أجورها أيضاً أقل بكثير من الوظائف التي يدمرها. هذا تحول نوعي وليس مجرد تحول كمي.

ثانياً: يصحح التقرير تصوراً شائعاً حول «أن الاستهلاك يعتمد على الجماهير». يشير التقرير إلى أن القوة المحركة الحقيقية للاقتصاد الاستهلاكي الأمريكي ليست الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بل أعلى 10 إلى 20% من أصحاب الدخل المرتفع من الموظفين ذوي الياقات البيضاء، إذ يساهم هؤلاء بأكثر من نصف الاستهلاك. ولذلك فإن الاستبدال الدقيق لهؤلاء العمال، حتى لو لم يكن عدد العاطلين كبيراً، مثل: حالات الركود التقليدية، فإن تأثيره على الاستهلاك سيكون ضخماً. كما أن تأثيره سيكون متأخراً زمنياً، لأن هؤلاء يمتلكون مدخرات تمكنهم من الحفاظ على مستوى استهلاكهم لفترة قصيرة، مما يخلق وهماً مؤقتاً بالاستقرار.

ثالثاً: يقدم التقرير تعريفاً جديداً وقاسياً لما يسمى «قيمة الوساطة». يشير التقرير إلى أن الطبقة الضخمة التي قامت خلال الخمسين سنة الماضية في الاقتصاد الأمريكي– مثل: قطاعات التمويل والقانون والاستشارات والوساطة العقارية والمنصات المختلفة– كانت تقوم في أساسها على استغلال «الاحتكاكات البشرية»: مثل: عدم تماثل المعلومات، وضيق الوقت، والكسل، والولاء للعلامات التجارية. عندما يخفض الذكاء الاصطناعي هذه الاحتكاكات إلى الصفر، فإن قيمة هؤلاء «الوسطاء القائمين على العادة» تتبخر بين ليلة وضحاها. وكيل الذكاء الاصطناعي لا يمتلك تفضيلات للعلامات التجارية، ولا يخشى التعقيد، بل يقوم فقط بتحسين السعر والكفاءة ببرود. وهذا لا يعني مجرد إعادة ترتيب لبعض مجالات العمل، بل يعني نهاية نموذج اقتصادي كامل.

وأخيراً: يهز التقرير أحد الأسس التي تقوم عليها الدولة الحديثة، أي منطق «الدولة الضريبية». يطرح التقرير معضلة سياسية اقتصادية نهائية: إذا كانت إيرادات الحكومة في جوهرها «ضرائب مفروضة على البشر»، فماذا يحدث عندما يتم استبدال قيمة العمل البشري على نطاق واسع بواسطة الذكاء الاصطناعي؟ في هذه الحالة ينهار الأساس الضريبي للدولة. وفي الوقت نفسه، فإن البطالة الواسعة والركود البنيوي يجبران الحكومة على زيادة التحويلات المالية والإنفاق الاجتماعي. يؤدي هذا الفارق القاتل بين انخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات إلى أزمة عميقة في الائتمان السيادي، وقد يؤدي حتى إلى تفكك العقد الاجتماعي، كما يوحي التقرير من خلال الإشارة إلى حركة «احتلوا وادي السيليكون».

إن حقيقة أن «فرضية خيالية» يمكن أن تتسبب في تقلب مؤشر داو جونز بمقدار 800 نقطة ربما تعني أن السوق بدأ يشعر بإمكانية معينة. إن ذلك التصور الذي يتحدث عن «أزمة ذكاء عالمية» قد يكون متطرفاً، لكنه ليس بلا أساس. عندما يبدأ المورد الأكثر ندرة في عصرنا– أي الذكاء البشري– في فقدان ندرته، فإن الصرح الاقتصادي بأكمله الذي بني على هذه الندرة سيواجه إعادة تقييم لقيمته.

عندما تبدأ الأصول الأساسية في التعثر تواجه شركات التأمين ضغطاً من الجهات التنظيمية فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال وتضطر إلى بيع الأصول

العلم والتوليف: هل يُقيّد الرأسمالية المتأخرة التفكير النسقي الذي يتطلبه العلم؟

في عصر تتسارع فيه وتيرة الأزمات البيئية والمناخية، وتتعقّد فيه التحديات الوبائية والتكنولوجية، يبرز سؤال جوهري يشغل بال المفكرين والعلماء على حدٍ سواء: هل تتطلب العلوم المعاصرة، مثل علم البيئة وعلم الأوبئة، فلسفةً تكامليةً قادرةً على ربط الخيوط المتناثرة للمعرفة؟ وهل تُفاقم الأزمةَ البيئية الراهنَة بسبب غياب التفكير النسقي الذي يربط بين الظواهر بدلاً من عزلها؟

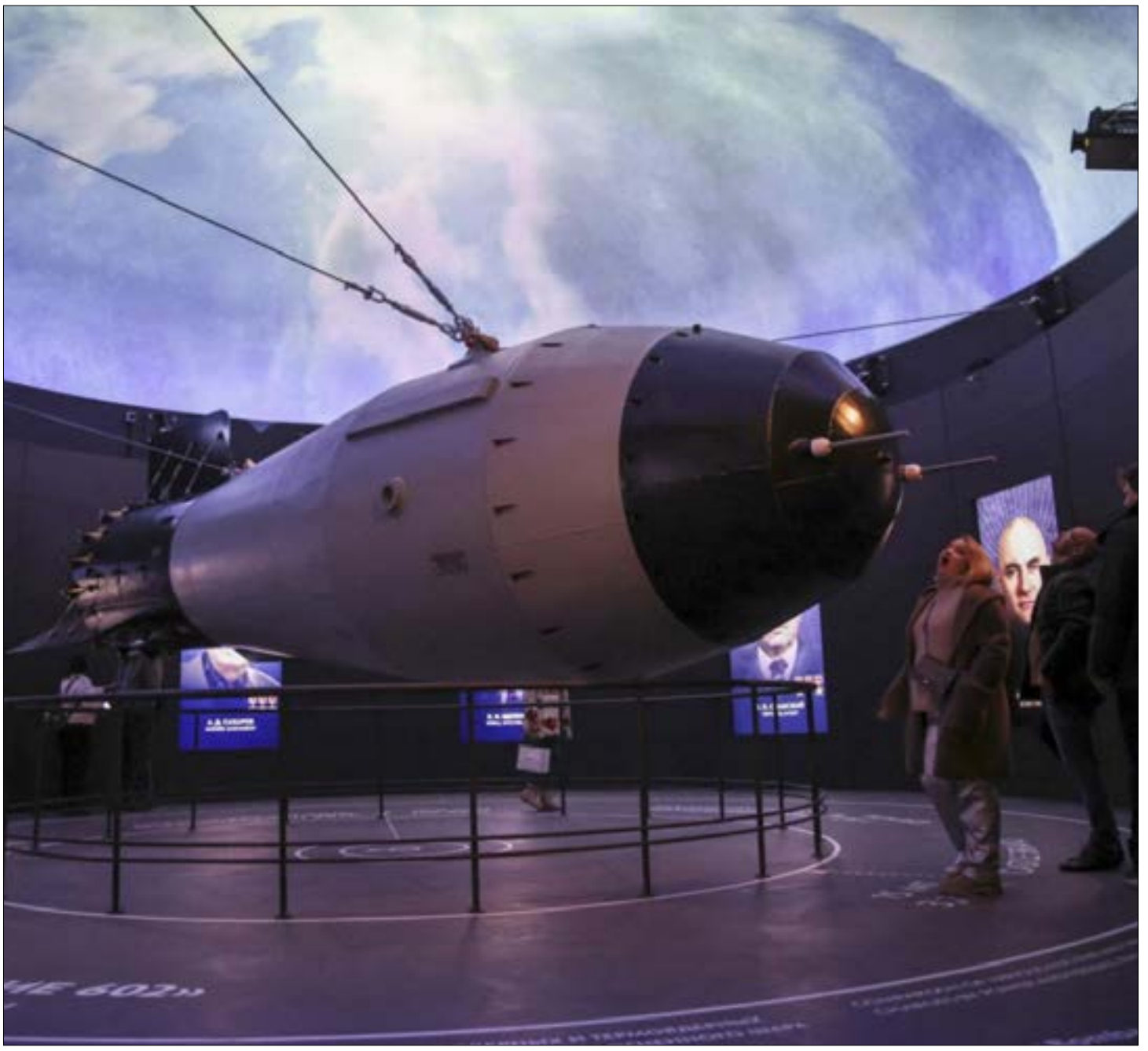

■ ترجمة وإعداد بتصرف: بناءً على مقالة لهيلينا شيهان، منشورة في موقع MR Online

تبدأ الكاتبة، هيلينا شيهان، مقالتها بتأكيد أن علم البيئة، أكثر من أي حقل معرفي آخر، يستدعي تفكيراً نظامياً شاملاً. فلفهم ظواهر مثل انبعاثات الكربون، وفقدان التنوع الحيوي، وتطور الفيروسات، لا يكفي الاعتماد على تخصص واحد؛ بل يتطلب الأمر استدعاء علوم طبيعيّة متعددة—من الأحياء التطورية والكيمياء الحيوية الجيولوجية إلى علم المناخ وعلوم التربة—إلى جانب علوم اجتماعية كالاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع. لكن السؤال الأعمق هو: إلى أي مدى تتحقق هذه التكاملية فعلياً في الممارسة العلمية المعاصرة؟

مسار التخصص والانفصال

تشير شيهان إلى أن مسار تطور العلم عبر القرون اتجه نحو التخصص المتزايد والتفتت المعرفي. فبدلاً من بناء رؤية شاملة، نجد أنفسنا نعرف «أكثر فأكثر عن أقل فأقل». ورغم أن لهذا التقسيم الفكري للعمل جوانب إيجابية تتيح التعمق التقني، إلا أن عواقبه السلبية تتمثل في فقدان القدرة على رؤية الصورة الكبرى. فبينما تتراكم البيانات وتتوالى التجارب، يظل السؤال الفلسفي حاضراً: كيف تتضافر هذه المعرفة المتناثرة؟ وماذا تعني في سياقها الكلي؟

وتضيف أن النظم البيئية لا يمكن فهمها إلا من خلال تفكير نسقي يربط بين مكوناتها الحيوية واللا حيوية، وهي بدورها مُضمَّنة في أنظمة اجتماعية–اقتصادية–سياسية أوسع. غير أن العلماء، في غالبيتهم، لا يتلقون تدريباً على هذا النوع من التفكير التكاملي، ولا على تاريخ العلم أو فلسفته أو اقتصاده السياسي. ونتيجة لذلك، يمارسون عملهم ضمن إطار «وضعي» ضمني، دون وعي نقدي بالافتراضات المعرفية التي تحكم منهجهم، أو بالقوى الاجتماعية التي تشكّل أجندات البحث العلمي.

ارتباك معرفي وأزمة ثقة

تُسلط المقالة الضوء على حالة من «الارتباك المعرفي» العميق تحيط بمكانة العلم في الوعي العام. فليس هناك تنازع في الادعاءات العلمية فقط، بل تضارب في المعايير المستخدمة لتقييمها. بل إن بعض التيارات، تحت شعار «دراسات العلم النقدية»، تستخدم العلم نفسه لتبرير نزعات غامضة أو لا عقلانية. ومثال ذلك التفسيرات المشوّهة لمبدأ اللايقين لهايزنبرغ في فيزياء الكم، التي تُستغل للقفز إلى استنتاجات حول «عدم القابلية للمعرفة» أو حتى لتبرير معتقدات خارقة للطبيعة.

وتتفاقم هذه الأزمة مع تزايد تسليع المعرفة وخضوع البحث العلمي لمنطق السوق. فالشكوك حول نزاهة العلم وأخلاقياته لم تعد حكراً على تيارات هامشية، بل امتدت لتشمل أطيافاً واسعة من اليسار الجديد واليمين الشعبوي، الذي بات قادراً على تقويض البنى التحتية للصحة العامة والحماية البيئية على المستوى الدولي. وتؤكد الكاتبة أن جزءاً كبيراً من هذا التشكيك مبرر، لأن الرأسمالية قوة جبارة في تشكيل أولويات العلم وتشويه نتائجه. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى موقف نقدي؛ الوقوف مع العلم، ولكن ضد الرأسمالية.

الفلسفة في عصر الرأسمالية... صعود وهبوط

تُقدّم شيهان تحليلاً تاريخياً لافتاً لمسار الفلسفة تحت ظل الرأسمالية. فبينما أخذت البرجوازية الصاعدة الفلسفة على محمل الجد في صراعها ضد الإقطاع، وسعت إلى بناء هيمنة ثقافية عبر نظريات معرفية وأنطولوجية وسياسية متجذرة في الفردية والتعددية، سرعان ما أدى تطور الرأسمالية إلى تناقضات داخلية لم تستطع حلها. ومع تحول الرأسمالية إلى طورها «المتدهور»، تضاءل نصف قطرها المعرفي، وفقدت الفلسفة مكانتها المركزية. وما تبقّى منها أصبح مشتتاً بين وضعية تجريبية ضيقة الأفق، وتفكيكية ما بعد حداثية تنكر للسرد الكلي وللمعنى.

وتلاحظ الكاتبة أن الحوارات الفلسفية الكبرى التي كانت تحتدم في الأوساط الأكاديمية قبل عقود قد خفت صوتها، دون أن تُحلّ أسئلتها الجوهرية. وحلت محلها إما صمت غريب، أو انتقائية هشة لا ترقى إلى مستوى التوليف الحقيقي. وفي هذا السياق، تبرز المفارقة المركزية لعصرنا؛ فبينما لم يسبق للرأسمالية العالمية أن كانت قوة شمولية بهذا القدر، لم يسبق أيضاً أن ووجه التفكيرُ الشمولي بمثبطات قوية مثل تلك التي تفرضها اليوم. فالرأسمالية، بحُكم بنيتها، تعيق التفكير النسقي وتخفي حقيقتها كنظام.

لماذا الماركسية؟

في مواجهة هذا المأزق، تطرح شيهان السؤال: هل توجد فلسفة مُثلى للعلم؟ وتجيب بأن ليس أي فلسفة تصلح لهذا الغرض. فبعض الافتراضات الفلسفية تحجب الرؤية، وأخرى تنير الدرب. والفلسفة التي تحتاجها العلوم المعاصرة يجب أن تكون:

مادية/طبيعية: تفسر العالم من خلال العالم ذاته، دون اللجوء إلى قوى خارجية.

تركيبية معرفياً: تجمع بين عناصر التجريبية والعقلانية، مع إعطاء الأولوية للأدلة التجريبية وتعميمها نظرياً.

ناقدة للاختزالية: تؤكد على مستويات التكامل والانبثاق في النظم المعقدة.

تاريخية وزمنية: تدرك البعد التطوري والزمني للظواهر.

كلانية: ترى كل ظاهرة في سياق شبكة ديناميكية من التفاعلات، مع الإقرار المادي للوعي والإرادة.

ناقدة للاقتصاد السياسي: تحلل العلاقة الجوهرية بين العلم والبنية الاقتصادية.

طورت الماركسية تقليداً غنياً فيما أسماه جون ديزموند برنال «علم العلم» وقد تبنّى هذا التقليد أجيال من المثقفين في معارك الأفكار والنضال من أجل التغيير

وتخلص الكاتبة إلى أن هذه المواصفات تتجسد في شكل تطوري وتكاملي وانبثاقي للمادية، وهو في جوهره نقد للرأسمالية ورؤية للاشتراكية—أي: الماركسية.

الماركسية وفلسفة العلم: تقليد غني مُهمَّش

تذكر شيهان بأن الماركسية طورت تقليداً غنياً فيما سمّاه جون ديزموند برنال «علم العلم»، وقد تبنّى هذا التقليد أجيال من المثقفين في معارك الأفكار والنضال من أجل التغيير. وقد قدّمت الكاتبة نفسها، في كتابها الماركسية وفلسفة العلم: تاريخ نقدي، سرداً شاملاً لهذا التقليد ودفاعاً عنه مقابل المواقف الأخرى في فلسفة العلم. كما تناول جون بيلامي فوستر هذا التاريخ بتركيز على البيئة في كتابه عودة الطبيعة: الاشتراكية والبيئة.

ورغم هذا الغنى، ظلّت فلسفة العلم الماركسية مُهمَّشة في الأوساط الأكاديمية السائدة، التي لا تزال أسيرة التوتر بين العلم كتجريب موضوعي والعلم كبناء اجتماعي. غير أن الماركسية، بحسب شيهان، قد حلت هذا التوتر عبر توليف يقرّ بالصلاحية المعرفية للعلم القائم على التحقيق التجريبي، وفي الوقت نفسه يربطه عضوياً بالاقتصاد والثقافة والفلسفة. وبهذا، ترتقي الماركسية فوق كل أشكال الوضعية وما بعد الوضعية وما بعد الحداثة، لأنها تستند إلى تدفق البيانات الملموس بينما تتطلع نحو الكل، في مواجهة مسار التفكيك الذي تفرضه الرأسمالية.

خاتمة: الماركسية كأفق لا يُستبدل

تختم هيلينا شيهان مقالتها بالتأكيد على أن الرأسمالية لا تولد الظلم الاقتصادي والفساد السياسي فحسب، بل تسمم أيضاً الطبيعة والثقافة والتعليم والحياة اليومية. فهي لا تستعمر الاقتصادات والحكومات وحسب، بل تمتد إلى المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، وحتى إلى النفوس البشرية. وفي ظل هذه الهيمنة الشمولية، تبرز الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى فلسفة قادرة على كشف الترابطات الخفية وتقديم رؤية تحررية.

ففي عالم يخيّم فيه شبح الكارثة المناخية والأوبئة المستقبلية والتهديد النووي، تقدم الماركسية السياق والعمق والمنظور. فهي لا تقدم تحليلاً نسبياً للمشكلات وترابطاتها فحسب، بل ترسم أيضاً مساراً نحو حلول نسقية جذرية. وفي هذا، تظل الماركسية، كما تؤكد الكاتبة، الأفق الذي لا يُستبدل لفهم عالمنا وتغييره.

إخراج الولايات المتحدة من غرب آسيا مسألةُ وقتٍ!

تبرهن أحداث الأيام القليلة الماضية حتى اللحظة أن «إسرائيل» والولايات المتحدة ارتكبتا خطأً استراتيجياً في شن عدوانٍ جديد على إيران في 28 شباط 2026، فعلى الرغم من أن الضربات استهدفت قيادات رفيعة في طهران، على رأسها المرشد الأعلى علي خامنئي، بالإضافة إلى حملة قصف غير مسبوقة، إلى أن إيران استطاعت رغم ذلك إدارة المعركة وتوظيف قدراتها العسكرية لإلحاق أضرار كبيرة بالولايات المتحدة و«إسرائيل» وفرضت واقعاً اقتصادياً معقداً على المستوى العالمي.

■ علاء أبوفرّاج

إن اللحظات الأولى لاندلاع الموجة الجديدة من الصراع، ورغم ما رافقها ويرافقها من ضخ إعلامي كثيف، لم تكن كافية لتشويش رؤية عدد كبير من المفكرين الاستراتيجيين، وكانت هناك حالة فريدة من الإجماع، بأن مشكلة الولايات المتحدة و«إسرائيل» تكمن في أن قائمة أهدافهما كبيرة جداً، وتبدو غير قابلة للتطبيق، بينما لدى إيران هدف أساسي واحد بالحد الأدنى ألا وهو «البقاء على قيد الحياة»، لكن طهران تجاوزت هذا الحد بوضوح، فمن جهة ليست هناك أي مؤشرات على اقتراب انهيار النظام الإيراني، الذي كان مهيأً لامتصاص الصدمة الأولى، والحفاظ على توازن الدولة في ساحة المعركة، ومن جهة ثانية ستكون إعادة صياغة التوازنات في الإقليم واحدة من نتائج هذه الحرب، بعد أن بات مستقبل بقاء الحضور الأمريكي في المنطقة على طاولة البحث جديًّا.

القواعد الأمريكية تحت النار!

يبدو أن واضعي خطط الحرب بالغوا في تقدير آثار الضربات الأولى، ولم يستعدوا جيداً لطبيعة الرد التالي، فالمسؤولين الإيرانيين كانوا جديين في استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة، وهذا ما حصل بالضبط، إذ استطاعت الصواريخ والمسيرات الإيرانية تدمير كثير من المرافق العسكرية الأمريكية المنتشرة في الخليج، وتحديداً تلك المسؤولة عن رصد الصواريخ، وتحديد مساراتها، وبنى تحتية لشبكات الاتصال العسكري التي تعتبر «الأعصاب الحساسة» للقوات الأمريكية، فضلاً عن استهدافات مباشرة لمنظومات الدفاع الأمريكية المتقدمة، ما أدى بحسب تقارير إعلامية إلى انخفاض ملحوظ في قدرة «إسرائيل» على الرصد المبكر للصواريخ، وتتبع مساراتها، إذ انخفض زمن الإنذار إلى 5 أو 3 دقائق فقط في الصواريخ التقليدية، بينما انخفض إلى دقيقة للصواريخ الفرط صوتية.

استراتيجية إيران في إغراق الدفاعات معروفة، وجرى استخدامها بوضوح في حرب الـ 12 يوم، لكن استهداف ساحات جديدة تحديداً في الخليج العربي، زاد من فاعلية هذه الاستراتيجية، وتحولت مشاهد استهداف القواعد الأمريكية وتدمير بنى تحتية ومعدات عسكرية بمليارات الدولارات إلى مشاهد معتادة في سابقة تاريخية. وشكل اعتماد إيران على مسيرات رخيصة الثمن بمثابة استنزاف كبير للدفاعات والموارد المالية، هذا بالإضافة إلى أنظمة الدفاع الإيرانية تزيد من فاتورة الحرب دون ضجيج كبير، فهناك فروق جوهرية بين المسيرات الأمريكية المتقدمة والمسيرات الانتحارية الصغيرة، ففي حين يمكن ألا تتجاوز تكلفة المسيرات الانتحارية بضعة آلاف من الدولارات، تصل تكلفة بعض الطائرات المسيرة الأمريكية إلى أكثر من 30 مليون دولار، وأسقطت الدفاعات بحسب المصادر الرسمية الإيرانية أكثر من 80 مسيرة أمريكية و«إسرائيلية» من أنواع مختلفة مثل: «هيرمس» و«أوربيتر» و«MQ-9».

ماذا أرادت إيران من استهداف الخليج؟!

إن عدداً من البلدان الخليجية تحولت إلى ساحة أساسية للصراع من الساعات الأولى، وعلى الرغم من بيانات الاستنكار والشجب، التي صدرت، إلا أن المسألة كانت واضحة، ولم تكن مفاجأة على الإطلاق، بل إن إيران كانت حريصة على إعلان ذلك بوضوح شديد، حتى قبل بدء الحرب، ولفهم ذلك لا بد من الإشارة إلى مجموعة من المسائل الأساسية، فبالنسبة لإيران يشكل التواجد العسكري الأمريكي في الخليج بمثابة تهديد حقيقي لمصالحها، وكانت طهران تعمل بالوسائل كافة على إنهاء هذا الملف، وهو ما يتسق مع المسعى الروسي والصيني، من جهة ثانية، كانت «إسرائيل» تعمل منذ سنوات على بناء علاقات أمنية واقتصادية مع أطراف داخل الخليج العربي وتحديداً الإمارات، التي أصبحت علاقاتها مع الكيان شديدة التشابك، وكان من الواضح أن مغامرة بهذا الحجم ستكون لها تداعيات حتماً، وخصوصاً بعد أن دخلت الإمارات بتناقضات مع عدد كبير من الدول في المنطقة- كان آخرها السعودية- حول الملف اليمني، فضلاً عن أن طهران كانت تدرك أن محاولة توسع «إسرائيل» في الخليج هي محاولة لتطويق إيران. من جهة أخرى ترى الجمهورية الإيرانية، أن الحرب التي تخوضها حالياً هي ببساطة حرب وجود، وبالتالي يجب توظيف كل ما يمكن لتجنب الانهيار، وهنا بالتحديد يبرز ملف الطاقة كعامل ضغط أساسي، فتعطيل تصدير النفط من مضيق هرمز، تحوّل سريعاً إلى عامل ضغط على المستوى العالمي، وورقة مهمة بيد إيران.

إن إخراج القوات الأمريكية من غرب آسيا يجري بشكلٍ حثيث وبالرغم من غبار الحرب الكثيف إلا أن انضمام دول خليجية لهذا المطلب بشكلٍ واضح ليس بعيداً

المحاولات «الإسرائيلية» لضرب علاقات الخليج بإيران

إن استهداف دول الخليج من قبل إيران هو بلا شك اختبار صعب للعلاقات الثنائية، إذ إن استمرار الصراع وقتاً أطول يمكن أن يدفع دول الخليج للدخول في المواجهة بشكل مباشر، وهو بالتأكيد هدف «إسرائيلي» يجري العمل عليه بوسائل مختلفة، مثل تلك التي تحدّث عنها الصحفي الأمريكي تاكر كارلسون، إذ كشف قبل أيام أخباراً عن أن السعودية وقطر ألقوا القبض على خلية تابعة للموساد كانت تخطط لتنفيذ تفجيرات داخل هذين البلدين. بالنسبة لـ «إسرائيل» لم يعد من الممكن التعويل على اندماج في المنطقة عبر اتفاقات التطبيع أو غيرها، وهناك يقين في تل أبيب، أن فرصة «إسرائيل» الوحيدة للبقاء لن تكون إلا بإحراق الجميع، وفرض خرائط جديدة في المنطقة، من هنا يظهر أن هناك في إيران ودول الخليج من يحاول إدارة المعركة بحيث لا تتضرر العلاقات الثنائية بشكل لا يمكن إصلاحه، ويبدو مثلاً: أن طهران تريد الحفاظ على التقدم الذي شهدته العلاقات الإيرانية–السعودية، ففي الوقت الذي قالت الإحصاءات: إن حصّة الإمارات من الصواريخ والمسيرات الإيرانية تجاوزت الـ 1200، كان إجمالي الضربات التي اعترفت بها طهران على السعودية 2، هذا فضلاً عن تقارير تتحدث مؤخراً عن اتصالات مكثفة تجري بين الجانبين الإيراني والسعودي.

إن احتمالات الحرب مفتوحة، لكن ليس من المبالغة القول: إن إخراج القوات الأمريكية من غرب آسيا يجري بشكل حثيث، وبالرغم من غبار الحرب الكثيف إلا أن انضمام دول خليجية لهذا المطلب بشكل واضح ليس بعيداً، فإن سلوك واشنطن وتحديداً بخصوص إعطاء الأولوية للدفاع عن «إسرائيل» وترك المدن الخليجية تحت النار، لن يغتفر، وتحوّل فعلياً إلى عامل مساعد في إنهاء الوجود الأمريكي، فهناك سؤال يطرح اليوم في الخليج: هل استطاعت هذه القواعد حمايتنا؟ أم تحولت إلى مشكلة بحد ذاتها؟ وتطرح هذه الأسئلة في الوقت نفسه الذي لم يعد هناك شك بأن «إسرائيل» تعمل بالضد من مصالح دول الخليج، وتحاول دفعها لمواجهة مع إيران، وهو ما يفسر تصريحات مدير الاستخبارات السعودية السابق تركي الفيصل، حين سؤاله عن فرص التطبيع بعد الحرب، فأجاب «إنس التطبيع» الفيصل، وبالرغم من أنه لا يحمل صفة رسمية إلا أنّه كان دائما جزءاً من بنية الحكم السعودي، وهو على إطلاع كاف بوجهات النظر داخل المملكة.

أوروبا والحرب الأمريكية على إيران... مشاركة لـ «إدارة الضرر»

مع اتساع الحرب التي أشعلتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» ضد إيران، تجد الدول الأوروبية نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد: فهي من جهة حليف استراتيجي تقليدي لواشنطن ضمن إطار حلف شمال الأطلسي، ومن جهة أخرى تدرك أن هذه الحرب لم تكن خيارها، وأن تداعياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية قد تصيب أوروبا مباشرة قبل أي طرف آخر... وبين هذين العاملين تتشكل المواقف الأوروبية المتباينة، التي تتراوح بين الدعم السياسي المحدود، والمساندة العسكرية غير المباشرة، وبين الرفض الصريح للمشاركة في الحرب.

■ يزن بوظو

الحقيقة الأساسية التي تكشفها مواقف العواصم الأوروبية الكبرى، هي أن القارة العجوز لم تكن جزءاً من قرار الحرب أساساً، فالضربة الأولى التي نفذتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» ضد إيران جاءت بصورة أحادية، ومن دون تنسيق مسبق مع «الحلفاء» الأوروبيين، الأمر الذي وضعهم أمام الأمر الواقع: حرب كبيرة في الشرق الأوسط قد تتحول سريعاً إلى أزمة عالمية.

ورغم أن الاتحاد الأوروبي أصدر بياناً مشتركاً يدعو إلى «ضبط النفس» واحترام القانون الدولي، فإن هذا البيان لم يتضمن دعماً صريحاً للهجوم الأمريكي «الإسرائيلي»، وهو ما يعكس حالة من الحرج السياسي داخل أوروبا.

دعم سياسي... وحذر عسكري

رغم الحرج، اختارت الدول الأوروبية موقفاً وسطاً يجمع بين دعم سياسي عام للولايات المتحدة و«إسرائيل»، لكن مع تجنب الانخراط العسكري المباشر.

ففي فرنسا، أعلن الرئيس إيمانويل ماكرون استعداد بلاده لتقديم «مساعدة دفاعية» للحلفاء، مشدداً في الوقت نفسه على أن الدور الفرنسي يقتصر على حماية القوات والمصالح الأوروبية في المنطقة، وقد دفعت باريس بحاملة الطائرات شارل ديغول نحو شرق المتوسط، إلى جانب نشر مقاتلات وأنظمة دفاع جوي إضافية، مع السماح للقوات الأمريكية باستخدام بعض القواعد لأغراض لوجستية.

أما المملكة المتحدة، فقد اختارت نهجاً قريباً من الموقف الفرنسي، لتسمح لندن باستخدام بعض قواعدها العسكرية في المنطقة لدعم العمليات الدفاعية، وعززت انتشارها العسكري عبر إرسال سفن حربية وأنظمة دفاع جوي إلى شرق المتوسط وقبرص، لكنها في الوقت نفسه أكدت أنها لا تشارك في ضربات مباشرة داخل الأراضي الإيرانية، وهو ما لم يُرض ترامب، الذي يضغط باتجاه مشاركة بريطانية أكبر.

الوضع مختلف قليلاً في ألمانيا، حيث أعلن المستشار فريدريش ميرتس دعماً سياسياً واضحاً للأهداف الأمريكية «الإسرائيلية»، لكنه شدد في المقابل على أن برلين لن تشارك عسكرياً في الحرب، ويرتبط هذا الموقف بعوامل داخلية عديدة، من بينها معارضة الرأي العام الألماني لأي تدخل عسكري جديد بعد تجارب العراق وأفغانستان، إضافة إلى القيود الدستورية التي تفرض موافقة البرلمان على أي مشاركة عسكرية خارجية.

وفي إيطاليا، اتخذت الحكومة موقفاً شبيهاً، إذ أعلنت نشر قطع بحرية في شرق المتوسط وتعزيز الدفاعات الجوية لـ «حلفاء الخليج»، لكنها أكدت أن هذه الخطوات تأتي في إطار «الدفاع عن الحلفاء» وليس المشاركة في العمليات الهجومية ضد إيران.

الموقف الإسباني... «لا للحرب»

وسط هذا المشهد الأوروبي المتردد، يبرز موقف إسبانيا بوصفه الأكثر وضوحاً وحزماً في رفض الحرب، فقد أعلن رئيس الوزراء بيدرو سانشيز بشكل صريح رفض بلاده المشاركة في العمليات العسكرية، ورفض أيضاً السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية المشتركة في روتا ومورون لشن ضربات ضد إيران.

وجاء موقف مدريد تحت شعار واضح رفعه سانشيز في خطاب سياسي: «لا للحرب». وأكد أن العمليات العسكرية الأمريكية «الإسرائيلية» تشكل عملاً أحادياً خطيراً لا ينسجم مع القانون الدولي.

هذا الموقف الإسباني أثار غضب الإدارة الأمريكية، إذ رد الرئيس دونالد ترامب بتهديد مدريد بقطع العلاقات التجارية معها، في خطوة اعتبرها كثير من المراقبين خطوة جديدة من «البلطجة السياسية» التي تمارسها واشنطن تجاه حلفائها.

ورغم الضغوط الأمريكية، تمسكت الحكومة الإسبانية بموقفها، مؤكدة: أن قواعدها العسكرية لا يمكن استخدامها في عمليات لا تتوافق مع القانون الدولي، أو مع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع الولايات المتحدة.

لماذا تخشى أوروبا هذه الحرب؟

وراء هذه المواقف المترددة تقف مجموعة من الحسابات الاستراتيجية العميقة التي تجعل أوروبا غير متحمسة إطلاقاً للحرب على إيران.

أول هذه العوامل يتعلق بالطاقة... فالقارة الأوروبية خرجت قبل سنوات قليلة فقط من أزمة طاقة حادة، بعد قطع الإمدادات الروسية عقب الحرب في أوكرانيا، ومنذ ذلك الوقت أصبحت أوروبا أكثر اعتماداً على الغاز الطبيعي المسال القادم من غرب آسيا.

وأي تصعيد عسكري في الخليج، أو إغلاق محتمل لمضيق مضيق هرمز، يمكن أن يهدد جزءاً كبيراً من إمدادات النفط والغاز العالمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، ويضرب الاقتصاد الأوروبي مباشرة، وهو ما بدأت مفاعيله بالفعل مع ارتفاع أسعار المحروقات في بعض الدول الأوروبية حيث وصلت لـ 50% والذي سيكون عامل استنزاف كبير، وخصوصاً إذا أصبحت أوروبا مضطرة للاعتماد على الغاز الأمريكي الذي يزيد بأضعاف عن الأسعار العالمية.

العامل الثاني هو الهجرة... ففي حال تحولت الحرب الحالية إلى صراع طويل، أو أدت إلى انهيار الدولة الإيرانية، فإن ملايين اللاجئين قد يتجهون نحو القارة الأوروبية عبر تركيا والبحر المتوسط، وهو سيناريو تخشاه الحكومات الأوروبية بشدة في ظل أزمتها الاقتصادية والتي يرافقها تصاعد التيارات اليمينية.

أما العامل الثالث، فيتعلق بالقدرات العسكرية والمالية... فالقارة الأوروبية لا تزال غارقة في دعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا، والدخول في حرب إضافية في الشرق الأوسط يعني عملياً فتح جبهة تمويل جديدة لا تملك أوروبا القدرة على تحملها.

إضافة إلى ذلك، العامل الأخير أن أوروبا التي تحاول وتسعى جاهدة لإعادة تسليح جيوشها استعداداً لمواجهة طويلة مع روسيا، لا ترغب في استنزاف مخزوناتها من الأسلحة والذخائر «بما فيها صواريخ الدفاع الجوي» في حرب أخرى بعيدة عن حدودها، ولا تشكل أولوية بالنسبة لها.

حسابات مختلفة عن واشنطن وتل أبيب

في الجوهر، تختلف الحسابات الأوروبية عن الحسابات الأمريكية و«الإسرائيلية»، فبينما ترى واشنطن وتل أبيب في انهيار الدولة الإيرانية هدفاً استراتيجياً حان وقته، تدرك العواصم الأوروبية أن هذا الأمر سيفتح الباب أمام حرب أهلية داخل إيران نفسها، وهو سيناريو قد تكون تداعياته كارثية على المنطقة والعالم، في لحظة لم تنتهِ بها الحرب الأوكرانية بعد.

بالمقابل، فإن أوروبا لا تعارض إطلاقاً تغيير النظام الإيراني تجاه نظام آخر محاب للغرب، لكنها تدرك، أن مثل هكذا مهمة لا يمكن القيام بها بالشكل الذي يجري، بل وربما أن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة سيؤدي لنتيجة معاكسة.

شكوك أوروبية في نجاح الحرب؟

الرسالة الأهم التي تكشفها المواقف الأوروبية، هي أنها لا تبدو مقتنعة بقدرة الولايات المتحدة و«إسرائيل» على تحقيق نصر سريع في هذه الحرب.

فلو كانت أوروبا واثقة من نجاح العملية العسكرية وسرعتها، لربما انضمت إليها منذ البداية، كما العادة والتاريخ، لكن ترددها في المشاركة المباشرة هذه المرة يشير إلى شكوك عميقة حول نتائج الحرب ونجاحها، فضلاً عن اختلاف الأهداف سابقة الذكر.

في النهاية، تبدو أوروبا اليوم وكأنها تقف على هامش حرب لم تخترها، لكنها تدرك أنها قد تدفع جزءاً كبيراً من ثمنها، وبين ضغوط واشنطن ومخاوف الانفجار الإقليمي، تحاول العواصم الأوروبية السير على حبل رفيع، هدفه: إدارة الضرر.

الرسالة الأهم التي تكشفها المواقف الأوروبية هي أنها لا تبدو مقتنعة بقدرة الولايات المتحدة و«إسرائيل» على تحقيق نصر سريع في هذه الحرب.

جبهة جديدة للفوضى... ما وراء الحرب بين أفغانستان وباكستان

تعد «الحرب المفتوحة» التي انفجرت بين كابُل وإسلام آباد في 26 شباط 2026 -ولا تزال تداعياتها على الحدود مستمرة حتى اليوم - حلقة متقدمة في استراتيجية الفوضى الغربية الموجّهة، حيث جرى تفعيل جبهة آسيا الوسطى كصاعق تفجير جيوسياسي لتطويق المنطقة بحزام من النيران. ورغم استهداف هذا المخطط شل قدرة الأطراف الإقليمية المحيطة ومنعها من المناورة، إلا أن الواقع الميداني كشف عن تماسك الجبهات المستهدفة وامتصاصها للصدمة، ليتحول رهان التشتيت الأمريكي إلى استنزاف مباشر للجيران المنخرطين في أتون المواجهة.

■ حلا الحايك

إن عملية «غضب الحق» التي أطلقتها إسلام آباد، وما تبعها من رد أفغاني عنيف، أبعد من مجرد تصعيد عسكري ثنائي، ويمكن القول إنها كانت توقيتا استراتيجيا منسقا نُفذ بضوء أخضر أمريكي لإشعال حريق حدودي لا يزال مستمرا حتى اللحظة. تشير تحليلات معهد «ليكسينغتون» الأمريكي للأمن القومي إلى أن فتح جبهة حرب شاملة بين كابل وإسلام آباد قبل يومين فقط من بدء العمليات الجوية ضد طهران كان يهدف بوضوح إلى تأمين «الخاصرة الشرقية» للعمليات الأمريكية – «الإسرائيلية». ووفقا للتحليل، فإن المخطط الغربي كان يراهن على أن هذا الصدام سيؤدي حتما إلى «تشتيت الانتباه الدفاعي الإيراني وشلّ قدرة طهران على المناورة عبر إغراق حدودها الشرقية بفوضى لا يمكن السيطرة عليها». ورغم أن المنطقة لا تزال تعيش أتون هذه الحرب المفتوحة التي تستنزف الجميع، إلا أن رهان واشنطن على وصول خصومها لحالة «الشلل التام» اصطدم بوقائع ميدانية مغايرة، حيث استمرت المواجهة دون أن تحقق للطرف الأمريكي غايته النهائية في تفكيك الجبهات المقابلة.

تحريض بالإنابة

تجاوز الدعم الغربي لإشعال هذه الجبهة حدود الضوء الأخضر السياسي الشكلي، الذي برز في الموقف الأمريكي الداعم لـ«حق باكستان في الدفاع عن نفسها»، من دون دعوة واضحة لوقف النار، إلى تحريض عملياتي مباشر للعمل على تحويل النزاع إلى استنزاف طويل الأمد. إذ تشير دراسات من مركز «ستراتفور –Stratfor» الأمريكي والملقب بـ «المخابرات الظلية» إلى أن واشنطن اعتمدت في عام 2026 استراتيجية «التحريض بالإنابة»، حيث زودت الجانب الباكستاني بإحداثيات استخباراتية عبر الأقمار الصناعية لضرب أهداف استراتيجية في العمق الأفغاني، وهو ما يضمن عمليا استمرارية الرد والرد المضاد. وفي هذا السياق، يرى «معهد أبحاث الأمن القومي– INSS» في «تل أبيب» أن بقاء الحدود الأفغانية الباكستانية مشتعلة يمثل «مصلحة استراتيجية عليا»، حيث يراهن الكيان على أن هذا الصراع سيعمل كـ «مغناطيس لاستنزاف الموارد البشرية والعسكرية التي كان يمكن أن تشكل عمقا استراتيجيا لإيران». الهدف النهائي لهذه المقامرة كان خلق «سيولة أمنية دائمة» تمنع قيام أي تحالفات إقليمية صلبة، وتترك المنطقة غارقة في صراعاتها البينية بعيدا عن التأثير في مسار المواجهة الكبرى.

تعطيل الشرايين الآسيوية واحتواء القوى الصاعدة

من وجهة نظر أخرى، تستهدف مشاريع الفوضى الغربية ضرب الشرايين الحيوية للمشروع الأوراسي الصاعد. محولة جغرافية المنطقة من جسر ربط تجاري عالمي يربط الصين بالمحيط الهندي إلى بؤرة توتر دائم تعيق تدفق الاستثمارات. واشنطن تدرك أن استقرار هذه الجبهة يعني نجاح «الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني – CPEC» وتوطيد نفوذ القوى الإقليمية، لذا جاءت هندسة هذه الحرب بما يضمن بقاء المنطقة في حالة «عوز أمني» يعيق طموحاتها الاقتصادية. وبدلا من أن يكون هذا النطاق الجغرافي منطلقا للسيادة الاقتصادية المشتركة، تريد واشنطن تحويله إلى ساحة استنزاف مفتوحة تجهض أي تقارب صلب محتمل، وتبقي الهيمنة الغربية كلاعب وحيد يتحكم بـ «الاستقرار» في قلب آسيا.

وفي نهاية المطاف، إن الهدف النهائي للقوى الغربية والحليف الصهيوني ليس انتصار طرف على آخر، بل إبقاء الجميع في حالة إنهاك متبادل ينهي حلم السيادة الإقليمية، ويضمن بقاء الهيمنة الغربية كقدر محتوم على أنقاض الدول المنهكة والجغرافيا الممزقة. واستمرار الانزلاق في هذه المواجهة هو تقديم مجاني لجغرافيا المنطقة كقربان لتأمين المصالح الأمريكية وحماية الخاصرة الأمنية للكيان الصهيوني. ولن يتوقف منطق الاستنزاف قبل إدراك العواصم الإقليمية أن الرصاص المتبادل ليس إلا صدىً لغرف العمليات السوداء في واشنطن، وأن المخرج الوحيد يكمن في تغليب الأمن القومي المشترك، على أوهام الحسم العسكري.

ظلال الحرب على آسيا... صدمات خطيرة وتداعيات تتكشف

شهدت الساحة الجيوسياسية العالمية تصعيداً خطيراً مع الإعلان عن حرب مفتوحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ضد إيران، وقد طالت تداعيات الأسبوع الأول من هذا النزاع جميع مفاصل الاقتصاد العالمي. ورغم أن بؤرة الصراع تقع في غرب آسيا، إلا أن الدول الآسيوية بكونها مراكز صناعية متقدمة تبدو كأكبر المتضررين، ليس فقط بسبب اعتمادها الحيوي على طاقة الخليج، بل أيضاً بسبب التحولات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية التي تشير إلى إعادة تموضع قد تترك الحلفاء الآسيويين في مهب الريح خاصة تلك التي تعتمد بشكل كامل على الولايات المتحدة الأمريكية.

■ معتز منصور

يُعد مضيق هرمز الشريان الحيوي للاقتصاد الآسيوي، وأي اختناق فيه يترجم فوراً إلى صدمة تضخمية وصناعية. تشير التقديرات إلى أن المضيق يمرر يومياً نحو 20 مليون برميل نفط، و10 مليارات متر مكعب من الغاز المسال، تتجه وجهتها الأساسية إلى شرق آسيا والدول الأوروبية.

ورغم مرور أسبوع على التصعيد، لم تستجب الأسواق بشكل حاد للإغلاق شبه الكامل للمضيق، حيث لا يزال التفاؤل بالوعود الأمريكية بإنهاء الحرب سريعا يسيطر على المعنويات. إلا أن الخبراء يحذرون من أن هذا الهدوء ما قبل العاصفة، وأن المضاعفات ستكون ذات أثر طويل ومركب على التضخم وأسعار الفائدة.

وتكشف الأرقام عن هشاشة الموقف الآسيوي، حيث تعتمد الدول الصناعية الكبرى بشكل شبه كلي على الطاقة المارة من هرمز:

اليابان: 72% من احتياجاتها بينما تعتمد كوريا الجنوبية عليه بنسبة 65%، في حين تعتمد الهند والصين: 50% لكل منهما. وتجلى الخطر بوضوح عندما أعلنت شركة «قطر للطاقة» مساء الأربعاء الرابع من آذار حالة «القوة القاهرة»، بعد أن أوقفت إنتاج الغاز الطبيعي المسال والمنتجات ذات الصلة وكذلك توقف مجموعة واسعة من آبار النفط عن الانتاج.

التفريغ الأمني لكوريا الجنوبية... رسالة أمريكية واضحة

على صعيد الأمن والدفاع، بعثت واشنطن برسالة استراتيجية قد تكون أخطر من أزمة الطاقة، وذلك من خلال نيتها سحب منظومتي الدفاع الجوي المتقدم «باتريوت» و«ثاد» من كوريا الجنوبية ونشرها في منطقة الخليج. الهدف المعلن هو التصدي للصواريخ والمسيرات الإيرانية وتفادي استنزاف المخزون الأمريكي، لكن الرسالة الضمنية تتعلق بتخلي واشنطن عن التزاماتها تجاه حلفائها في آسيا لصالح بؤرة الصراع في الشرق الأوسط.

ويبدو من توقيع الإمارات مذكرة تفاهم مع كوريا الجنوبية لأغراض تقوية الدفاعات بقيمة 35 مليار دولار، تمويل عملية نقل منظومات الدفاع. وقد انعكس هذا القلق الأمني والمالي بوضوح على الأسواق، حيث أغلق مؤشر بورصة كوريا الجنوبية «KOSPI» على انخفاض بأكثر من 12% في الرابع من آذار، مسجلاً أكبر خسارة يومية على الإطلاق.

وهم الحرب الخاطفة... وتصعيد عسكري يطيل أمد الصراع

تتعارض الوقائع الميدانية مع طموح واشنطن شن حرب سريعة خاطفة تحقق جميع أهدافها. فالحشود العسكرية الأمريكية تشير إلى عكس ذلك؛ حيث تم نقل أكثر من ثلث الجيش الأمريكي إلى منطقة الخليج، مع تحريك حاملة الطائرات الثالثة «جورج بوش» إلى المنطقة، بالإضافة إلى الحديث عن نقل قطع برية.

هذه التحركات تؤكد أن الحرب مرشحة للاستمرار لفترة أطول مما هو مخطط، مما ينسف أي آمال بحل سريع. ومن ناحية أخرى، لم تلق الوعود السياسية، بما في ذلك وعود ترامب بفتح مضيق هرمز، أي استجابة إيجابية من الأسواق. بل إن تحرك الأسعار والبورصة، رغم أنه محدود حتى الآن، يسير بتردد واضح مع تطورات الحرب، مما يعكس فقدان الثقة في الإنجازات السريعة التي يعد بها ترامب.

التكلفة الاقتصادية... تباطؤ النمو وارتفاع التضخم

تحذر التقارير الاقتصادية من أن المخاطر ستتفاقم بشدة إذا طال أمد النزاع، مما قد يؤدي إلى اضطرابات أكبر في الشحن والتجارة وتقويض الطلب العالمي. وقد بدأ بنك التنمية الآسيوي في تعديل توقعاته بناءً على المعطيات الجديدة، متوقعا تباطؤ النمو في المنطقة إلى 4,6% هذا العام مقارنة بتقديرات النمو بواقع 5,1% في عام 2025. كما توقع البنك ارتفاعا طفيفا في التضخم إلى 2,1% هذا العام مقارنة بتقديرات العام الماضي عند 1,6%.

تحويل الماركسية إلى سلعة إمبريالية

في أحدث كتبه «مَن دفع لأبواق الماركسية الغربية» الصادر عام 2025، يناقش الباحث الماركسي غابرييل روكهيل كيف ساهمت الطبقة الرأسمالية والبنية الفوقية الإمبريالية في تطوير النسخة المُسلّعة من الماركسية المعادية للشيوعية والمعروفة بالماركسية الغربية أو الثقافية. تقدم هذه المادة مقتطفاً «بتصرف» من متن الكتاب حول هذا الموضوع، مع ملاحظة أن روكهيل عندما يستعمل صفة «الغربية» بمصطلح «الماركسية الغربية» لا يقصد بالطبع تقسيم العالم على أساس تعصب شوفيني لقوميات شرقية مثلاً مقابل غربية كما لا يقصد بالطبع وصماً اعتباطياً لأي مثقفين لمجرد انتمائهم بالولادة أو الجنسية لبلد ما غرباً أو شرقاً. غابرييل نفسه أمريكي من أصل فرنسي، وماركس وإنجلس ألمانيان. إنه يستعمل صفة «الغربية» كضد للأممية الحقة، وككناية عن كل ما يخدم مصالح الإمبريالية والاستعمار اللذين لا يمكن إنكار الحقيقة التاريخية والموضوعية بأن مركزهما الجيوسياسي «أنغلوساكسوني».

■ غابرييل روكهيل
تعريب وإعداد: ناجي النابلسي

سبق للينين في زمانه أن لاحظ أن: «ما يحدث الآن لنظرية ماركس، حدث مراراً وتكراراً على مر التاريخ لنظريات المفكرين الثوريين وقادة الطبقات المضطهدة الذين يناضلون من أجل التحرر... بعد وفاتهم، تُبذل محاولات لتحويلهم إلى رموز غير ضارة، لتقديسهم، إن صح التعبير، وتقديس أسمائهم إلى حد ما من أجل «مواساة» الطبقات المضطهدة وبهدف خداعها، وفي الوقت نفسه سلب النظرية الثورية جوهرها، وإضعاف حدتها الثورية، وابتذالها».
وهكذا «الماركسية الغربية» بانفصالها في معظمها عن النضالات السياسية العملية والتقدمية، فإنها تُغيّر بشكل كبير بعض المبادئ الأساسية للماركسية لتصبح مجرد منتج استهلاكي لصناعة النظرية الإمبريالية، أي سلعة مشبعة أيديولوجيا لطبقة المديرين المحترفين في قلب الإمبريالية والمتعاونين معهم من العملاء في الأطراف الرأسمالية.
هذه إحدى أهم سمات الماركسية الغربية أو الثقافية، والتي تشمل مدرسة فرانكفورت، ومثقفين أمثال فوكو وأدورنو وهوركهايمر وماركيوزه، وآخرون معاصرون مثل سلافوي جيجيك، وغيرهم... ولكنها تتجاوزها بكثير. من خلال التجريد الملموس من خطابات محددة من أجل تحديد توجهها الأيديولوجي العام، على الرغم من بعض الاستثناءات الجزئية، يمكننا تحديد خصائص إضافية.

المثالية الفلسفية مجدداً

بداية، تقوم الماركسية الغربية، كممارسة نظرية، على أولوية النظرية على الممارسة، وهي تتجنب عموماً السياسات التقدمية المنظمة وترفض الدول الاشتراكية لصالح الانخراط في نقاشات نظرية وتحليل المنتجات الثقافية البرجوازية. فالهدف، بالنسبة للماركسيين الغربيين، ليس تغيير العالم عبر تفسيره تفسيراً صحيحاً، بل الوقوف عند تفسير ما، أو حتى مجرد تفسير النصوص أو المنتجات الثقافية الأخرى بدلاً من التعامل مع الواقع. وتتجه ممارستهم النظرية أساساً نحو القيمة التبادلية، لا القيمة الاستعمالية، بمعنى أنهم منخرطون في الاقتصاد الرمزي للعالم الأكاديمي وما يُسمى بسوق الأفكار، لا في مشروع جماعي عملي للتحول الاجتماعي. ونتيجة لذلك، فهم مهتمون بإدارة العلامة التجارية، وخطاباتهم مليئة بمفردات مفاهيمية خاصة، وإشارات ثقافية برجوازية واسعة، وخطابات عصرية، وغموض نظري، وانتقائية فكرية.
من الناحية المنهجية، يُعتبر الماركسيون الغربيون تحريفيين يحاولون تحريف بعض المبادئ الأساسية للمادية الديالكتيكية والتاريخية، ويركزون على النقد الثقافي على حساب الاقتصاد السياسي. هذا يُحدّ بشدة من نطاق وعمق تحليلاتهم، وهناك ميل واسع النطاق إلى افتراض أن الثقافة وعالم الأفكار يُشكلان القوى الدافعة للتاريخ في نهاية المطاف، وليس الصراع الطبقي. غالباً ما تسير هذه المثالية جنباً إلى جنب مع الاشتراكية الطوباوية – بدلاً من الاشتراكية العلمية. بعبارة أخرى، إذا كانوا يدافعون بالفعل عن الاشتراكية الثورية بأي شكل من الأشكال، فهي اشتراكية نظرية بحتة تقريباً، وليست عملية.
إن الفكرة البرجوازية القائلة بأن الفن أو الثقافة أو النظرية فقط هي التي يمكنها إنقاذنا – وليس الصراع الطبقي الثوري – هي إحدى الأفكار الرئيسية لخطابهم. هذا التضخم المفرط للبنية الفوقية يعبر عن تقييم مضخم لدور المثقفين المحترفين مثلهم، ويعكس مكانتهم الطبقية البرجوازية الصغيرة. ليس من المستغرب، بالنظر إلى عدم قدرة الفن والثقافة على إنقاذنا، أنهم يعزلون أنفسهم في الوقت نفسه عن التحولات الاجتماعية الثورية التي من شأنها أن تهز أسس موقعهم الطبقي داخل النواة الإمبريالية. بدلاً من توجيه قرائهم نحو التغيير الاجتماعي، فإنهم ينغمسون في نبوءة تحقق ذاتها من الهزيمة والانهزامية، وغالباً ما يصاحبها كآبة يسارية عندما يحاولون إيجاد مخرج سياسي من مستنقع الرأسمالية الاستهلاكية، التي يستنكرونها وينتقدونها أحياناً بشدة، فإنهم عادة ما ينخرطون في سياسات الطريق الثالث، أي الاعتقاد البرجوازي الصغير الكلاسيكي بوجود طريق ثالث سحري يتجاوز الرأسمالية والاشتراكية معاً. قد يأتي هذا الطريق على شكل فكرة جديدة أو انفراجة سماوية، من جهة، أو على شكل حركة شعبية أو احتجاجات شعبية ترفض الوضع الراهن. ومع ذلك، فهم يتجنبون أشكال التنظيم الهرمي والتخطيط الاستراتيجي المنضبطة المرتبطة بالشيوعية. يساعد هذا في ضمان تأكيد قناعاتهم الانهزامية بأثين التشاؤم والإحباط بخطاب من قبيل: لن تتمكن أبداً من تغيير العالم... ولن تنجح سياسياً أبداً إذا افترضت أن ثورة شعبية غير منظمة يمكن تنظيمها، ويمكن أن تنتصر «بطريقة سحرية» على دول إمبريالية ممولة تمويلاً جيداً للغاية ومنظمة تنظيماً عالياً ومسلحة تسليحاً كثيفاً ولديها خبرة واسعة في مكافحة التمرد، فضلاً عن أقوى شبكة دعائية في تاريخ البشرية لدعمها.
تشمل الإحداثيات الأيديولوجية المحددة للماركسية الغربية، أولاً وقبل كل شيء، رفض الاشتراكية القائمة بالفعل. يعارض العديد من الماركسيين الغربيين السياسة الثورية المنظمة على نطاق واسع، والتي تشمل شكل الحزب وفكرة الاستيلاء على سلطة الدولة نفسها.
إنهم ليسوا مجرد ليبراليين، بل يميلون، من الناحية العملية، إلى أن يكونوا قريبين جداً من الفوضويين. غالباً ما يلجؤون إلى مناهج أخلاقية مبسطة تدعو بسذاجة إلى الديمقراطية الأفقية وتنتقد جميع أشكال التنظيم والانضباط الكفاحي والنضال من أجل الهيمنة، بدلاً من التفكير من الناحية السياسية الاستراتيجية حول كيفية تعديل المجتمع هيكلياً على المدى الطويل من أجل جعل الديمقراطية عالمية وجوهرية حقاً. وبالتالي، فهم لا يميلون إلى أن يكونوا مفكرين استراتيجيين يدركون أن ديالكتيك الاشتراكية يتطلب أحياناً تكتيكات قد تبدو متناقضة ظاهرياً مع الهدف العام، لكنها الطريقة الوحيدة للنهوض بالاشتراكية في العالم الحقيقي. أخيراً، إذا أتيحت لهم الفرصة للاختيار بين الشيوعية والرأسمالية، فإن الماركسيين الغربيين عملياً ينحازون إلى الرأسمالية ضد الشيوعية. على الرغم من انتقاداتهم للرأسمالية، والتي بعضها مؤسس على أسس جيدة، فإنهم يميلون إلى أن يكونوا مناهضين للشيوعية ومؤيدين للرأسمالية.

الغرض الأساسي من انتقاد ديالكتيكي للماركسية الغربية أو الثقافية تزويد الناس بالمعرفة اللازمة لتوجيه أنفسهم في الحرب الفكرية العالمية

غايتها تجريد الناس من أمضى سلاح نظري

كان التأثير الإجمالي للماركسية الغربية هو الترويج العالمي لسلعة ثقافية برجوازية صغيرة ذات قيمة استعمالية ضئيلة في النضالات العملية ضد علم التحرير الجماعي والإبداعي المعروف باسم المادية الديالكتيكية والتاريخية، علم تغيير العالم عملياً من خلال كسر قيود الإمبريالية، ولذلك من الواضح، من وجهة نظر الطبقة الحاكمة، أنها أخطر سلاح نظري في الصراع الطبقي. ولأن البرجوازية لم تتمكن من استئصال الماركسية تماماً، فقد عملت مع عناصر من الدولة البرجوازية والجهاز الثقافي البرجوازي لتنمية نسخة سلعية من الماركسية يمكنها نشر فيروس معاداة الشيوعية تحت غطاء حبة حمراء اللون، وقد أدى ذلك إلى ظهور صناعة متغطرسة من الخطابات الأكاديمية غير الفعالة التي يتم الترويج لها في جميع أنحاء العالم باعتبارها طليعة النظرية الماركسية، ولكنها، من الناحية العملية، تعمل على تضليل أو إرباك أو ببساطة تنفير أولئك الذين يبحثون عن دليل نظري صارم لفهم العالم وتغييره.
كان الغرض الأساسي من إجراء نقد ديالكتيكي واسع النطاق للماركسية الغربية أو الثقافية، وبالتالي إثبات أنها في النهاية نتاج نظري إمبريالي، هو تزويد الناس بالمعرفة اللازمة لهم لتوجيه أنفسهم في الحرب الفكرية العالمية، ومعرفة الجانب الذي يقفون فيه، والتقدم في الاتجاه الأكثر تماسكاً.

«يا نور عيني... رحنا ضحية»

يختصر زياد الرحباني في كثير من الأحيان حالة سياسية كاملة، مفضّلاً التعبير عنها في كلمات بسيطة تقولها كلمات أغنية كتبها أو لحنها. في أغنية «يا نور عيني رحنا ضحية» يرسم صورة هزلية لمآل البعض من «ثورجية» زمان ومكان محددين.

■ إيمان الأحمد

ثمة اختصار واضح لحالة الخذلان وشعور الخيبة التي تصيب الناس بعد أن يجري خداعهم وسوقهم إلى الوهم باسم الشعارات الكبيرة. تصلح توصيفات ما يقوم به «الثائر حار يأكل النار» وادعاءاته لإعادة التفكير ومحاولة فهم ما يجري اليوم في المشهد السياسي والإعلامي في المنطقة بعد طوفان الأقصى وسورية بعد سقوط السلطة السابقة.

تظهر الأبواق التي تصفق للعدوان الأمريكي على إيران، سواء من إعلاميين أو ناشطين، وخطابها السطحي والانفعالي افتقارها الشديد إلى العمق المعرفي وإلى فهم تعقيدات السياسة، على أقل تقدير، في مرحلة تكاد تكون مفصلية في تاريخ العالم أجمع.

مهنية غائبة وضحالة معرفية

لا تكمن المشكلة هنا بالمهنية الغائبة في كثير من الأحيان فحسب، بل في كونها مشكلة معرفية وسياسية أعمق تعبر عن ضحالة معرفية وضيق أفق، يتحول فيها الإعلامي، الذي لا يمتلك أدوات التحليل التاريخي والجيوسياسي، بسهولة إلى ناقل شعارات، على أقل تقدير، أو بوق مأجور في أحيان أخرى، وتكون النتائج كارثية في ظل غياب الثقافة السياسية ويصبح الإعلام دون وجود خط سياسي واضح منبراً للانطباعات الشخصية والاصطفافات المختلفة، يتبدل الخطاب فيه من ضفة إلى أخرى دون معرفة أو حساب لموازين القوى وتبدلاتها وأكثر من ذلك دون ثبات على معايير أو قيم واضحة. ناهيك عن حساب المصالح، وفهم التشابك الإقليمي والدولي وتغيراته.

نكاية «بالطهارة»

ثمة من يهلل لأي تصعيد أمريكي وضد أي من كان، بدافع النكاية فقط، نكاية سياسية أو أيديولوجية، في أحسن الأحوال، دون إدراك لمنطق الحروب الذي لا يخضع لأحكام «الخصومة الضيقة»، فالتهليل من موقع الشماتة يعكس ضيق أفق صاحبه فقط تجاه السياسة العالمية وطبيعة النظام الدولي، الذي تحكمه المصالح لا العواطف، وتضبطه استراتيجيات بعيدة المدى لا حسابات آنية.

يتجاهل مثل هذا الخطاب ما تؤكده التجارب مرة بعد أخرى، فالنار حين تشتعل في الإقليم لا تميز بين شعب وآخر. وما زالت دروس التاريخ قريبة ونتائجها مستمرة. ما زلنا نتذكر كذب قادة الولايات المتحدة وتبريراتهم لغزو للعراق عام 2003 في الأروقة الدولية وتأكيدهم «امتلاك نظام صدام حسين أسلحة دمار شامل« ليتبيّن لاحقاً أن تلك الذريعة ليست مزيفة فقط ولم تكن قائمة على أدلة حقيقية، وأن الحرب التي قادتها إدارة جورج دبليو بوش أسست على سردية ثبت زيفها، بل كانت نتيجتها تدمير دولة وتمزيق مجتمع وفتح الباب أمام فوضى إقليمية لا تزال آثارها قائمة. ومع ذلك، يتكرر الخطاب ذاته اليوم، مع تغيير العنوان فقط.

ثنائية الخير والشر

يتخذ الحديث اليوم عن إيران، خاصة المصدر لمنطقتنا، لغة أخلاقية تبسيطية، كما لو أن المسألة صراع بين خير وشر مثلاً، ظهر ذلك واضحاً في الطريقة المسرحية التي أعلن فيها ترامب من منتجعه بداية الحرب، والتي تشبه إلى حد كبير الطريقة التي أعلن فيها جورج بوش الابن في حينه الحرب على العراق، ولكن السياسة الدولية لا تدار بهذه الثنائية، بقدر ما تدار بمنطق المصالح وسياقاته المختلفة. وحين تطرح مبررات تتعلق بالأمن أو منع الانتشار النووي، ينبغي التفكير والسؤال حول من يستفيد من إعادة رسم موازين الخرائط والقوى؟ ومن يحدد معايير التهديد؟ فضلاً عن التكاليف الباهظة للحروب والتي غالباً ما تدفعها الشعوب لا الحكومات.

لا يكتفي بعض الإعلام سواء الرسمي أو مواقع التواصل بترديد ما يصدر عن مراكز القرار الغربية، بل يتبنى مواقفها دون مساءلة، ومثل هذا الخطاب غالباً ما يحول الجمهور إلى «ضحية» للحدث الدولي هذه المرة، بعد محاولات تحويله لـ«ضحية» الحدث الداخلي وخطاب الكراهية والتأجيج الطائفي والقومي سابقاً.

«ونحن من؟ مزيكاتية»

يمكن لمتابعي تجربة الرحباني أن يلاحظوا –ليس ذلك الخط العام فقط والذي يربط أعماله في سلسلة تكاد تكون نهجاً، بل امتلاكه الشجاعة أيضاً في التعبير عنها وقول ما يلزم أن يقال في الوقت المناسب. أثبت زياد فهمه للمعادلات الصعبة والمعقدة، وأعاد تعريف «ونحن من؟» بطريقة «إثبات العكس» الساخرة، وأنه ليس مجرد «مزيكاتية»!

لماذا يكذب حكام أمريكا!

إن السلطة غالباً لا تمارَس بالقوة فقط، بل بإنتاج المعنى أيضاً، وحين تتحول الممارسات التضليلية إلى جزء من النظام الثقافي، لا يعود الكذب استثناء، بل يصبح منهجاً وتقليداً. ولأن الرأسمالية نظام رمزي إضافة إلى كونها نظاماً اقتصادياً فإن الحقيقة أيضاً تحولت إلى ساحة صراع.

في الفهم الأخلاقي التقليدي يشار إلى الكذب بوصفه فعلاً فردياً، وأبسط مثال عليه: شخص يقول شيئاً غير صحيح. في المنظومة الرأسمالية جرى نقله من مستوى «الأخلاق» بالصيغة التقليدية الى مستوى آخر يتعلق «بالبنية الاجتماعية» وأعيد تعريف الكذب ليصبح منظومة هدفها أنتاج «واقع رمزي»، له وظيفته داخل النظام. فقد استخدم الكذب بشكل ممنهج من قبل الطبقات الحاكمة كآلية للإنتاج الإيديولوجي. وتحول إلى أداة منظّمة تستخدمها النخب السياسية والاقتصادية للحفاظ على السلطة.

يشير ميشيل فوكو هنا إلى أن «السلطة لا تمنع الحقيقة، بل تنتج أنظمة خاصة للحقيقة»

لماذا تحتاج الكذبة إلى قصة؟

يحتاج الكذب القوي إلى «شرعية سردية». وذلك يعني أن تُقدَّم الكذبة داخل إطار حكائي منطقي وكلما كانت القصة محكمة، أصبح من الصعب كشف زيفها، لأن الناس لا تتفاعل مع الوقائع فقط، بل مع القصص التي تعطي الوقائع معنى، فالبشر لا يعيشون داخل معطى خام، بل داخل حكايات وأساطير وسرديات وقصص... إلخ. هنا يصبح للخيال السياسي معنى، فالكذبة لا تُفرض بالقوة، بل تُدمَج داخل قصة أكبر تمنحها معنى. تقدم الحروب كتحرير مثلاً، أو يقدم الاستغلال كفرصة...إلخ. تمنح القصة الفعل شرعية أخلاقية. يتحول المعنى إلى سلعة، في النظام الرأسمالي حيث تعاد إنتاج الدلالات، وحيث لم تعد السلعة تُستهلك لقيمتها الاستعمالية، بل لقيمتها الرمزية، كم يؤكد جان بودريار. ولأن «الرأسمالية لا تنتج بضائع فقط، إنها تنتج رموزاً، وإيديولوجيا، ومعانيَ»، فهي لا تبيع «أشياء»، بل تبيع معنى، أو هوية، وهنا يتحول المعنى إلى سلعة من جهة، كما أن المعنى نفسه يُنتَج وفق منطق الربح من جهة أخرى، وتقاس الحقيقة بقدرتها على التداول، لا بصدقها.

صناعة الجهل

في الفكر المعاصر لا ينتج الجهل من نقص المعرفة فقط، بل من إنتاج ممنهج للشك والتشويش.

فعند تضخيم دراسات هامشية، أو خلق جدل وهمي، أو تشتيت النقاش... لا يكون الهدف إقناع الأشخاص بالكذبة بل إنهاكهم معرفياً، ويصبح الشعار «لا أحد يعرف الحقيقة»، مناسباً للوضع القائم.

لا يحدث الكذب عن طريق الخطأ، بل كجزء من تخطيط، يجري تصنيع الجهل من خلال إنتاج وإدارة الشك أو التشويش أو المعلومات المضللة لمنع الناس من تكوين وعي نقدي حقيقي. وقد يصبح الجهل نفسه منتجاً قابلاً للبيع والاستثمار.

قد يفسر هذا كله إعادة إنتاج كذبات عفى عليها الزمن، تخرج بسهولة من أفواه أباطرة العالم الغربي دون حياء أو خجل، لا يهم هؤلاء ما يقولونه مادام يصب في حماية مصالحهم واستمرار سيطرتهم على العالم.

إزالة البسطات... قرار تنظيمي عادل أم تعدٍّ على المفقرين؟!

حملات المحافظات والبلديات لإزالة البسطات وإشغالات الأرصفة في عموم المدن والمحافظات السورية ليست جديدة، ولكنها تفشل في كل مرة، ذلك لأن قرار الإزالة «الإداري»، يصطدم في كل مرة بالواقع المعيشي. فقد تحولت «البسطة» خلال أعوام الأزمة إلى شبكة أمان اجتماعي غير رسمية. وقرارات الفصل التعسفي بعد سقوط سلطة الأسد لم تحقق زيادة في نسب البطالة فقط، والتي تتجاوز 60%، بل جعلت البسطة نتيجة انعدام فرص العمل الوسيلة الأقل كلفة. ففي ظل غياب شبكة حماية حكومية فعالة، أصبحت البسطة أشبه «بمظلة حماية مؤقتة للمهمشين».

■ سارة جمال

فالبائع لا يرى في البسطة «مخالفة» بل يرى فيها «قوت يومه». وطالما أن كلفة المخالفة «الغرامة أو المصادرة» أقل من كلفة الجوع، فإن البائع سيعاود الكرة؛ فالجوع دافع أقوى من القانون «إن وجِد». ما يخلق حلقة مفرغة كلما اشتدت الحملات، زاد يأس الباعة، وازدادت صلابتهم في الدفاع عن مصدر رزقهم الوحيد، ما يدفعهم إلى الاحتجاج وتنظيم الاعتصامات بالضد من قرار المحافظة والبلديات.

تاجر الرصيف!

تتغاضى البلديات أو تجهل– ربما– أن قسماً ليس هيِّنا من أصحاب المحال التجارية «المتضررين» من البسطات، هم من يملكون بعضها، ما يكشف عن توسع التجار نفسهم على حساب الملكية العامة.

فأصبحت البسطة بالنسبة إليهم أداة هيمنة على الرصيف لزيادة الأرباح، مما يخلق أيضا منافسة غير متكافئة مع الباعة الأكثر فقرا، ويجعل مشكلة الإزالة أكثر تعقيدا.

فمكافحة بسطة تاجر يملك محلاً، يختلف تماما عن إزالة بسطة تتعيش منها أسرة مفقرة.

نقل الفقر إلى مكان آخر

تخطط المحافظات لتنفيذ نقل البسطات إلى أماكن خارج التجمعات بأطراف المدن، وهي الخطوة التي أثارت الاستياء في صفوف أصحاب البسطات أكثر من غيرها، فوسط المدن وداخل التجمعات له قيمة اقتصادية عالية بالنسبة لهم، لضمّه الكتلة الأكبر من المستهلكين.

فنقل البسطة إلى الأطراف يعني موتا اقتصاديا للبائع لأنه يبعده عن المستهلك، بالإضافة إلى محدودية مشاريع الأكشاك «الحضارية» عدديا، وبعدها عن مراكز التسوق، وحتى كلفتها العالية، التي تظل خارج متناول القسم الأعظم من أصحاب البسطات المفقرين.

حلول عادلة

ستبقى قضية البسطات عامة وممتدة في كل المدن السورية، ولا يمكن حلها على حساب من تعيلهم وتقيهم شرور العوز، أو بالإبقاء على ما تسببه من ازدحام وفوضى ونفايات، ما يتطلب حلولاً متوازنة تتضمن إنشاء أسواق شعبية في مواقع قريبة من تجمعات المستهلكين، بدلاً عن الأكشاك البعيدة والمكلفة، وإصدار تصاريح مؤقتة، مع فرض رقابة على الالتزام بالنظافة وبحدود تمنع ابتلاع الأرصفة أو تعرقل السير، ويبقى الشرط الأساسي بأن تكون البسطة هي المصدر الوحيد للدخل لمن يعمل بها، لمكافحة استغلال التجار للأرصفة، مع برامج إقراض لتحويل البسطة إلى مشروع متناهي الصغر منظم ومراقب ومحمي.

فالبسطة ليست خيارا، بقدر ما هي استجابة لواقع معيشي متردٍّ، ولذا لا يمكن إنهاء هذه الظاهرة من دون سياسات اقتصادية تحد من البطالة ومن التضخم وتدعم الإنتاج المحلي، ولا سيما الزراعي والصناعي.

المعركة ليست بين حق المدينة في النظام والنظافة، وحق المفقرين بالعمل. فما يحصل هو انعكاس للانهيار الاقتصادي ما يحكم مسبقاً على أي حملة إزالة بالفشل ما لم تترافق مع خطة اقتصادية متكاملة توفر لصاحب البسطة بديلاً حقيقيا يحفظ كرامته ويؤمن معيشته، وإلا ستبقى البسطات كالنبتة البرية تُقتلع من مكان لتنبت في آخر، لأن جذورها «الفقر والبطالة» لا تزال تمتص ما تبقّى من حياة.

المرأة السورية... من ميسلون إلى اليوم - نضال وطني متجدد

في الثامن من آذار، يتجه العالم إلى الاحتفاء بالمرأة، لكن المرأة السورية تستحق أكثر من مجرد احتفال. تستحق أن يكتب تاريخها بحروف من نور، هي التي حملت على كاهلها هموم الوطن في أحلك الظروف.

لم يكن نضال المرأة السورية وليد اللحظة. فمنذ أيام الانتداب الفرنسي، سطّرت النساء أروع الملاحم. تقف نازك العابد شامخة في الذاكرة، تلك الدمشقية التي ارتدت الزي العسكري في معركة ميسلون عام 1920، وقادت كتيبة من الممرضات إلى ساحة الوغى، فمنحت لقب «الجنرال الفخري» تقديراً لشجاعتها. توالت الأجيال، من ماري عجمي التي أسست أول مجلة نسائية، إلى نساء جبل العرب اللواتي قدمن الشهداء في الثورة السورية الكبرى، إلى النساء اللواتي ساهمن في كل حقل ومعمل ومنزل.

وجاءت الحرب في سورية لتضيف فصولاً جديدة من المعاناة والتضحية. دفعت المرأة السورية ثمناً باهظاً، بين اعتقال وتهجير وفقدان، لكنها بقيت صامدة.

واليوم، في المرحلة الجديدة، تطالب المرأة السورية باستعادة دورها الوطني كاملاً. ترفض أن يكون حضورها شكلياً أو رمزياً، وتؤكد أن بناء سورية الجديدة لا يمكن أن يتم دون مشاركتها الفعلية في صنع القرار.

تحية إجلال للمرأة السورية، حارسة الذاكرة، وصانعة المستقبل.